

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم : ٦٠٦٩ - في ٨٠٨
العنوان : محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب
المؤلف : محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب
تاريخ النسخ : الثاني عشر الحجة
اسم الناسخ : ---
عدد الأوراق : ١٠٢ -
ملاحظات : ---

١/٢

٦٠٦٩

٢١٧٤٠٨

م

واقعات المفتين (القسم الأول منه) ، لقدرى أفندى،
عبدالقادر بن يوسف - ١٠٨٣هـ . كتبت في القرن الثاني
عشر الهجرى تقدير ١٠

٤٦ ق المسطرة مختلفة ١٥×٢١ سم

٦٠٦٩

م

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٤٦ أ) ، بخطوط

متنوعة ، ناقصة الآخر والأشياء ، طبع .

الأعلام ١٧٢:٤ الازهرية ٢٩٧:٢

١- المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلاميه

أ- المؤلف ب- تاريخ النسب - خ

٢١٧٤٠٨

م

(فناوى في البيوع والاجارات وغيره) ، كتبت في
القرن الثاني عشر الهجرى تقدير ١٠

٥٨ ق ١٩ س ١٥×٢١ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٤٧ أ- ١٠٤ ب) ، خطها

تعليق معتاد ، ناقصة من الاول والأشياء والآخر .

١- المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلاميه

أ- تاريخ النسب - خ

٦٠٦٩

م

~~Handwritten text, heavily crossed out with red and black ink.~~

~~Handwritten text, heavily crossed out with black ink.~~

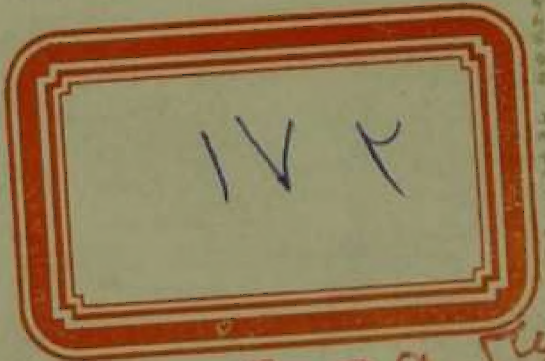
~~Handwritten text, heavily crossed out with black ink.~~

~~Handwritten text, heavily crossed out with blue ink.~~



ان شاء الله

واقعات المفيد وغيرها
نواقص



برمنس ٦٠٦٩



والصلوة فضا كان او تغلظ ولا تنقص الطهارة خارج الصلوة ولو فقهه
في سجدة السلاوة او في صلوة الجنازة تبطل ما كان فيها ولا تبطل الطهارة و
والصحتك تبطل الصلوة ولا تبطل الطهارة ولا تبطل الصلوة ولا الطهارة
والفقهه فتبطل له صوت سمع بدت اسنانه او لم يبدع له الحنجرة عن
الى جفقه رحمه والصحتك ما تبطل واسنانه وليس له صوت والفقهاء
عامة كان او ما سببا تنقص الوضوء ولا تنقص طهارة الغسل وان كان
في الصلوة ويبطل اليتم كما يبطل الوضوء من المروزي في فصل فيما ينقص الوضوء
ولو اغتسل جنب وصلى ففقهه بطل بطل وبعيد الوضوء اختلف فيه فقهاء لا يبعد
لانه ثابت في ضمن الغسل فاذا لم يبطل المضمين لا يبطل المضمين والصحيح انه
بعيد الوضوء لان اعادته واجبة عقوبة كذا في المحيط بين الهام في الوقت في الوضوء
الصحيح كالبالغ في الوقت في الوضوء الا الفقهه استباه في احكام الصلوات
قبل الوقت مندوب فضل من الوضوء بعد الوقت وسوف نرى استباه
في القاعدة الثالثة عشر ومن التي هيمنة يعز زمان لم ينزل الغسل عليه
وعليه غسل الالة ان كان متوضعا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يجزى ولا
اخرة عليه ان كان صائما في رمضان فاضحان في التعرير الا ان البنية
سبل من ثم التام طاهر وهو الصحيح لانه متولد من البلغم من الجوزة فصل
في النجاسة التي تصيب الثوب الثوب بطله بغير كس من النجاسة التي
مستحقين ان يكون الثوب حديدا او منى عقب بول لم ينزل بالمالا
وقد ذكرناه في شرح الكثرة الاول كلها تحت الاول انما خاف من طاهر
واختلف في الصحيح في بول الهرة وحرارة كل شئ كبوله وحرارة البعير سريته
الدماء كلها تحت الاول من الشبهة والدم الباقى في اللحم المذول او اقطع
والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وبالم
يسل من بدن الانسان على الخمار ودم البق ودم البرغوث ودم الغنم

بني آدم بطل في التعرير

ودم السمك فالتشني عشرة استباه من كتاب الطهارة يستبرأ في النجاسة
ازالة الاجرة عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به الا اذا عجز
الناس عن غدا فدون استباه من كتاب الطهارة السريين اذا اخرجوا
حصار ما واخذوا في يوسف رحمه لا يحكم بطهارة وبعده فحرم يحكم بطهارة قال
رضي الله عنه وعليه الفتوى وعلى هذا الخلاف التحية يراود في المصلحة حتى صار كله
على بطهارة على هذا خلاصه في السادس من الطهارة استباه وقع عند الناس
ان الصابون نجس لان وعاءه لا يغسل فتقع فيه الفارة وتلذذ الفارة والكلب
وهذا البطل لان الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمالين وليس سلم فقد
تخير الكلية وصار شيا اخر فيقضي بقول محمد حتى ان الدهن النجس لو جعل صابون
طهر بعد الصابون في فصل النجاس من الباب السادس من كتاب الطهارة
والفقهه فيقضي مدة المسح وهو في الصلوة ولم يجد ماء بمضى على صلوة خلاصه
في المسح واذا انقضت مدة المسح الا انه نجاف وصاب رجله من البرد
لو مسح نجف جاز له ان يمسخ وان طال من المروزي في المسح ذكر الجلابي في
التابع الصلوة له ان من به وقع في رأسه لا يسطيع مسح سبطه فوض
المسح في حقه وهي حمنة وقد اختلفا في بيت لوانها وعدم وجودها في غالب الكتب
فقطت وسقط مسح الرأس عن برأسه من الدماء ان يله يتبرر مسح
فقطت له لانه مستحبة وقد جوزوا مسح لحيها برطفا الى وقت ان الفرج يخرج
يخرج وقد اشتمل منه البيت على مسئلة من البدائع وغيره من بدع حرات
او خروجه بضره استعمال الماء فوضع عليها جيرة يجوز له المسح عليها ولها الى
وقت الصحة بخلاف نجف واختلف في مسح صل سو فوض او واجب
او مستحب ففي البدائع انه مستحب عنده وليس بواجب وعندنا واجب
وقال بعض من بيت بخانه واجب عند عدم الضرر انما فاضل من الجوزة عليه
ه الاستنجاء بما او لم يجد موضعا حاليبا يتركه لان كشف الحورة يسهل

والاستبنا ما نور انتهى راجع على الاربع مخرج للصلوة في اول الاستبنا ما نور
الصلوة صبيح صلى ركعة من الغر ثم طلعت الشمس فبدأت خلفا للثاني
لكية يبع اصل الصلوة عند اية خضرة والى يوسف حتى لو تحققت بتيقن
وضوءه ولكن لا ينها حتى يتيقن الشمس وعند خضرة يطل اصل حتى لو تحققت
لا يتيقن وضوءه **ش** وعن ابي يوسف لا يقف الا بعد الفجر اصل بطولها كونه
لا ينها حتى يتيقن الشمس فيه في موضع الصلوة المقصد في النية يخرج الى النية
اربع اشياء ان ينوي الصلوة وتعيين الصلوة وينوي الاقنية وينوي الصلوة
وهذا قول البعض والصحيح انه ليس شرط الامر والافضل ان ينوي الاقنية وعند
افتتاح الامام فان نوى الاقنية احيان وقف الامام جازع عند كثير الشايع
والمنفرد يحتاج الى ثلثة اشياء الى نية الصلوة لله تعالى وتعيين انية الصلوة
سي وينوي القبلة حتى يكون جازع عند الكل والامام كالمنفرد ولا يشترط نية
الامامة فان نوى الصلوة ولم ينو الصلوة لله تعالى كان شايها في العمل
الكل في اصل خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الصلوة ولو نوى ان
يقبله في باب مسجد لا يجوز صلوة لان المخرج ليس يقبله بل هو عليه وقوله
وجهت وجهي للصلوة لا ينوب عن نية القبلة فاصحح ان في باب الاول
رجل سعى القنوت ولم يذكر حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يقف
لان القوة التي بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام وسجود وسجود
في آخر الصلوة من البرزخ في فصل يمين يصح الاقنية او اقام الامام الى
الثالثة قبل ان يرفع المقصد من التشهد فان المقصد يتم التشهد ثم
يقوم وكذا لو سلم الامام قبل ان يرفع المقصد من التشهد فانه يتم التشهد
ولو سلم الامام قبل ان يرفع المقصد من الدعاء الذي يكون بعد التشهد
او قبل ان يصلي على النبي اعم فانه يسلم الامام من محل البرزخ ولو رفع الامام
رأسه من الركوع والسجود قبل ان يسجد المقصد ثلثة تكلموا فيه والصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة
مناجاة للمؤمنين
والتقوى
والاستبنا ما نور انتهى راجع على الاربع مخرج للصلوة في اول الاستبنا ما نور

بسم الله الامام لان متباعدة الامام فرض فلا يتركها السنة وقال بعضهم يتم التسبيح
فلا تالان من السلام من لم يجوز الصلوة عالم يسجد ثلاثا ولو ركع الامام في الوتر
قبل ان يرفع المقصد من القنوت فانه يسجد لان القنوت ليس يكون
ولا مقدر من محل البرزخ **س** المقصد في سعي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد
ما قام عليه ان يجوز ويشهد بخلاف الامام والمنفرد لو يد جواب **ظ** فحين
ذكر الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المنيق في التشهد
فانه يشهد بتمام تشهد امامه كذا هذه فيه في باب القعدة والذكر ليجها واذقانه
ركعتا السجود لا يقضيها قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند اية خضرة والى
يوسف **س** وقال محمد بن ابي ابي يقضيها اذا ارتفعت الشمس الى وقت
الزوال ويقضي بقا للفرض الى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف الشايع
واما جواز السن سواها فلا يقضي بعد الوقت وحدها واختلف الشايع
في قضائها بتمام الفرض من كبير مثل الاحكام في باب ادراك القعدة
وقضى الى السنة التي قبل الظهر في وقت قبل تنقعه بيان لشايعين احدهما
بالتفصيص والثاني محله ورجح في فتح القدير تقديم الركعتين لان الرابع فانت
عن التوضيح المشهور فلا يغوت الركعتين عن موضعها قصد بلا ضرورة
انتهى وحكم الرابع قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى من البحر الرائق في باب
ادراك القعدة بتمامها بكونه ان يرفع المنيق الى وجهه عودا او شيئا
يسجد عليه فان كان لا يخضع رأسه اصلا لا يجوز ان يخضع رأسه
ويخضع لسجود زائد من الركوع جازع عن الايام في الاصح وقيل جازع عن الايام
ومن كان من التوضيح في الارض جازع عن السجود قالوا اذا سجد على السنة
او اجزأين يجوز ولو على البنين لان الارض جازع عن السجود في صلوة الرضيع
لو صلى رافعا كونه الى المرفعين كره فاصحح ان في فصل فيما يقف الصلوة الاجل
او قصد بطله والى مقصده طريقتان احداهما مبررة ثلثة ايام وليا لها

المقصد

والآخر دونها فسلك الطريق الابلع كان مساوفا عند الما فلو اوجا وز
عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فخرج الجمع الى الطريق ليعلم
ذلك ان كان ذلك وطنا اصله باله بان كان مولده سكن فيه او لم يكن
مولده ولكنه اهل به وجعله دارا لصغيره بالمحور والزم الى الوطن لانه رضى سفره قبل
الاستحكام حيث لم يسه ثلثة ايام وليا لها فيقول ويقايم صلواته الى الوطن و
بها واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يقصر الصلوة فاصبحان في صلواته
وتعبر بمجاورة عمران المصير بجانب الذي خرج ولا تعبر بمجاورة اخرى بمجاورة
من بجانب الاخر فان كان في بجانب الذي خرج محلة متصلة عن المصير
وفي القديم كانت متصلة بالمصير لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة
وهل تعبر بمجاورة الفناء ان كان بين المصير وفناءه اقل من قدر محلة ولم يكن
بينها اخرعة تعبر بمجاورة الفناء ايضا وان كان بينهما اخرعة او كانت في
بين المصير وفناءه قدر غلوة تعبر بمجاورة عمران المصير ولا تعبر بمجاورة الفناء
المربور وبعد ما دقن الميت لا يسبح اخرجه بعد مدة طويلة او قصيرة الاجزاء
والغدر ما قلنا يعني او كانت الارض مغطوبة او اخذت بالشفقة
جميع القضاوى الى اخرها بغير الشفقة الت ابا الفضل الكوفي وعلى بن محمد
عن فضل الصوف في حق الرجال ما هو فعلا في صلوة المجاورة اخرضا
وفي سائر الصلوات اولها قال كانا بنسيران الى معني وهو بنسيران
شفاعة للميت تنفع للشفيع ان يجتار اوقب الموضع الى التوضيع يكون
شفاعة او شي الى القول ما مارحانية في اولى الفصل السابع من كتاب
الصلوة اذا صلى على جنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند الاول
لا تعاد بعد ذلك فاصبحان في فصل في غسل الميت ولا يابس
بالكوب في الجنازة والمشي افضل وكبره ان يتقدم الجنازة الى كبره
النوح والصياح وشنق الجيوب ولا يابس بالكا بارسال الدعاء

فان كان مع الجنازة ناحية او صابحة زحرت فان لم تنجز فلا يابس بالمشي
فهيما يكره رفع الصوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه عن
اليد بغير حركة كما لو اكرهون ان يقول الرجل وهو مشي معها استغفر والغفر
الله لكم ولا يخرج عن الجنازة قبل الدفن بغير اذن اهلها من محل الملبور
ويستحب في القبيل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك
المقوم وان نقل قبل الدفن الى قبر قبل او يسلين فلا يابس به وكذا لو مات
في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر اخر لا يابس به كاردى ان يعجب
مايت بمصر فنقل الى الشام وموسى وموسى عن فضل يابوت يوسف وم
من جثث الى الشام بعد زمان وسعد بن ابى وقاص رضى الله عنه مات في
بغداد على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على اغانى الرجال الى المدينة من محل الملبور
في الجنازة قال محمد بن شهاب الذين الزهري اذا ماتت المرأة وولد لها
فان كان سقطا لا يابس بان دفن مع امه وان استهل صار خاضعا عليه
مدفون وحده وان دفن مع امه جاز واذا صار الميت نكرا في القبر يكره دفن
غيره في قبره لان الحفرة باقية وان جدد اعطاه في ناحية ثم دفن غيره فيه
تبركه كالمجاورين الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك كما رجا به في
الجنازة وهي الى جهة الكعبة تعرف بالليل فالليل في الامصار والقوى بال
المجاورين التي نصيبها الصلابة والتابون حان نحو البلد وشرح الشفاء
الواجب بآش في باب حد القبلة النسيئة في كل كونه حسن بالاتفاق
وانما الخلاف في وجوبها فيه فحده لا يجب كوجوبها في ركعة الاولى وعند ما
يجب كما في الاولى كذا في الكفاية يعقوب بآش في باب صفة الصلوة
وكذا امامته الاعلى وفي المحيط اذا لم يكن غيره من البصر افضل منه فهو
اولى جوهده شرح القدرى جوز اكثر ائمة خرب ان امامته الصبي
في التزويج كالبالغ ولم يجوزها ائمة العراق وعن نصير بن يحيى ومحمد بن

مقتضى يجوز ان يؤجل غسله في التراويح خاصة في النسخة التي نقلها ابو جازة الحسن
بعد من كتابه زاهد في باب قيام شهر رمضان من كتاب الصلوة بكرة لمقتضى ان
يقصد في التراويح ما اذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظها ان السكاسل في الصلوة
الشعبة بالنسبة من محيط البرهان في الثالث عشر من كتاب الصلوة
في الكافي قال عدم من صلى سنة الفجر في بيته توسع له في ركعة ونقل المنة بركعة
وبين اهل البيت له بالامان ما راجع في الفصل الحادي عشر من كتاب الصلوة
واذا انتهى الى الامام وهو ركع فركع وقف حتى رفع الامام ركن من الركوع
اولم يقف بل كبر وركع مع رفع الامام ركنه الى حد هو في القيام اقرب الى الصلوة
المقتضى مدركا لتلك الركعة بل يكون سبوقا بها شرح في نسخة المصلي لا يبرهن
المجمل في الرابع من بعض الصلوة **علم** صلى العباد وحده فله ان يصلي التراويح
مع الامام ولو تروا الجماعة في الغرض ليس لهم ان يصليوا التراويح جماعة لانها
سنة الجماعة ولو لم يصلي التراويح مع الامام فله ان يصلي الوتر **مكة** او لم يصلي
الغرض معه لا يتبع في التراويح ولا في الوتر وكذا في الوتر يتبع في بعض التراويح لا
يتابع في الوتر **ب** او اصلي معه شيئا من التراويح يصلي الوتر معه وكذا في الوتر
شيئا معه وكذا في الوتر مع غيره لان يصلي الوتر معه وهو صحيح فله في باب
التراويح ويكره ترك السورة في الاخرين من القطع عند ان سجدوا فله
ولو صمها في احوال الغرض بها لا يسجد وعليه الفتوى اشياء في كتاب الصلوة
بكرة الا في صلاة الرغائب وصلوة البردة وبليلة القدر لا اذا قل في ركن
كذلك ركعة هذه الامام بالجماعة كذا في البرازين محل الركوب تحصل فضيلة الجماعة في صلوة
اي الصلوة وحده لا في الجمعة فلا يصح بثلاثة يوتنهم من الركوب في احكام الصلوة
كتاب الركوة لا تركه في السلاي ولو كبر كاللعل واليا فوت والفر وفتاها
كذا في الكافي الا ان يكون للتجارة كذا في التاراجية ودرع رقبيل صدق السوالم
وما جاز من ثمار الاشجار التي ليست بمكوكه كاشجار الدجال يجب

ففيما العشر وما يخرج من الجبال ان كان لما ينبت كالهلب والقصبة و
النخس والحميد يجب فيه خمس وان كان لا ينبت كالدخيل والحل والراج
والياقوت والغير وزج والزرجد لا ينبت فيه ولا شي فيها يخرج من البحر
كالخبر واللؤلؤ والسمك فاضمان في فصل في العشر وفي الزكوة الى المليون
اولي من الدفع الى الفقير برأيه في الفصل الثامن كتاب الزكوة ولا يجب العشر
في الادوية كالموز والعليلج والكندر وغيرها ويجب في الثمار والعسل الذي اخذ
من النحل وبصرف العشر الى من يصرف اليه الزكوة وفي فصل كعشر
وفي الخنا اختلاف وفي العسل والثوم زوايد عن محمد ر وفي صبيغ الصباغ
زكوة وفي اشنان القصاص والصابون لا زكوة فيه محذرات التوازل في اوج
الزكوة لا يجب العشر في البن ولا في الخشب والخيش والقنب والصنوبر والقنب
الغاري ولا في سنف النخل ولا في الطراف ولا في الدلب وشجرة القطن و
البازنجان ويجب في بذرة القنب وبذرة الصنوبر فاضمان في فصل العشر من كتاب
الزكوة اذا ادركت الغلة فلا سلطان ان يجبرها بالاستيفاء اخرج وهذا
مخرج بعد محضا ولا يسقط قبل محضا وانما يسقط اذا كان باقية لان محض
والزوق والحلج والبرد واما اذا اكلته الدابة فلا لانه يمكن الحفظ عن الدابة
فلما لا عن غيره هذا اذا هلك الكل اما اذا بقي البعض ان يقره فغيره
معه مبرر فغيره وبهم ولا يسقط شي وان اقل يجب نصفه وانما يسقط اذا اسي
من الشقة ما يمكن فيها من دنة ما برأيه في العشر ومخرج في حرج الوطيفة اذا
هلك محراج قبل محضا باقية لا يمكن ونفعا كالحرق والزوق والبرد يسقط محراج
فان هلك بما يمكن الاخر اعنه كاكل الدواب ويحذر ذلك لا يسقط لانه
هلك بتقصيره وفي ارض العشر اذا هلك محراج قبل محضا يسقط
وان هلك بعد محضا ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان
من نصيب الاكارس في دنة رب الارض لان في نصيب الاكارس

بئر الماء المستاجر فكان العشر على صاحب الأرض وخرج القاسم بئر الماء العشر لأن العشر
شئ من الخراج وإنما يشارك العشر في العشر هذا إذا هلك كل الخراج ما هلك
الأكثر ونفي البعض بطلان ما بقى أن يبقى مقدار ما يبلغ فقيرين ودينين يجب فقيرين ودينين
ولا يسقط الخراج وإن بقى أقل من ذلك يجب نصف الخراج وإنما يسقط الخراج
بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزرع ثمانية بقى لا
يسقط الخراج ويجعل كان الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره بآفة أو ما
ذهب البعض ونفي البعض إذا بقى ما يبلغ عشرين درهما أو أكثر على
عشرة دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقى
وكذا الرطاب فاضحنا فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة ولا يخلو
من العشر قبل أو الخراج قبل أو العشر إذا كان المالك غار ما على أو العشر
برأيه في العشر والخراج وفي الأسرار والعلل ويوجب العشر والخراج في أرض الوقف
والبيعه ويجوزون لعدم اشتراط المالك وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجزيهم
العشر لأنه زينة كالأزكاة ويجب الخراج لأنه مؤنة فاشبه صدقة العطاء والخدمة
المثمرة أن كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الأراضي أن
المالك مع ما يتبعها عفو لا الأرض من محل الملوحة ولو ترك المالك الخراج والعشر
أجل جاز في الخراج دون العشر عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز فيها لأنها في
إجماعة المسلمين ولأبي يوسف أن له حق في الخراج فيصير تركه وهو صلة منه
والعشر حق الفقراء على المخلص فلا يجوز تركه وعليه الفتوى أيضا في فصل العشر
من كتاب السيرة وأجر الأرض بالخدمة أو أعار كان الخراج على رب الأرض
كما لو دفعها فزرعة إلا إذا كان كراما أو رطابا أو شجرًا متصفًا فإن أجازة
ذلك وأعارته باطله ولو أجاز أرضه العشرية كان العشر على رب الأرض
عند أبي حنيفة وعندهما على المستاجر وإن أعار أرضه العشرية فزعمها المستجير
فقد اشترى فيها رواتب حلاله في الفصل الخامس من كتاب الزكاة وكذا

في الخراج وإن استاجر أو استعار ما يصلح للزراعة فهو من المستاجر والمستجير
فيصالحهما ما وجب فيها رطابا كان الخراج على المستاجر والمستجير في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله لأنها صارت كراما كان خراج الكرم على من جعلها كراما يصح أن لا
فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة رجل له أرض عشرة أبعشارها من غيره
كان العشر على صاحب الأرض في قول أبي حنيفة وفي قول أبي حنيفة وفي قول
صالحية يكون العشر في الخراج ما يصح أن لا فصل خراج الأرض من السيرة العشر
على المستجيرين مسلمًا وإن كان غار الغنم رب الأرض عند الإمام وعندهما كذا
بئر الماء في العشر والخراج من كتاب الزكاة مال بيت المال على أربعة الصدقات
والمال في غيرها كالعشر والخراج فيصرف إلى المضارب التي ذكرت في قوله تعالى
فما الصدقات للفقراء والآباء واليتامى ما أخذ من بيتي تغلب وتجار أهل الذمة
فحق الزبائط ويجوز والقناطر والأئمة والغنم القابلون بالحق والثلث
حسن الغنم والمعادن فيصرف إلى ما ذكر قوله تعالى وأعلموا أنما غنمتم من
شئ الآيات والزجاج ما أخذ من تركته لا وراثتها فيصرف إلى كفن الأموات
ونفقة المرضى والفقير ودوية المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب
من محل الملوحة ومن الجباة مانع من وجوبها أي الزكاة إلا المهر الموهل إذا
كان الزوج لا يبرأ أو أنه يكره إعطاء نصاب لفقير منها إلا إذا كان مدبر
أو صاحب عيال لو فرق عليهم لم يخص كل نصاب بكره فاعلموا إلى قوله
أو خرج أو من دار الحرب إلى دار الإسلام أو إلى طالب علم أو إلى الرضا أو
كانت زكاة معجدة أشباه في كتاب الزكاة انفق على غار بنية الزكاة جاز
الأداء حكم عليه بنقصه من محل الملوحة لغيره ليس مصرفا للصدقات الوجبة
الأداء كان مولاه فقير أو كان مكانا من الملوحة حكم العبد **كتاب الصوم**
أو شهد الشهود على حلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين منهم أو أهل
رمضان قبل صومهم يوم إن كانوا في هذا المصير ينبغي أن لا تقبل شهادتهم

النوع

[illegible]

کتاب

قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان له فضل فليؤتيه من قبل الله عز وجل

يوسف ومحمد رحمهما الله حج عنه من حيث مات وان حاوره المأمور وهو
 الوصي المكان الذي مات فيه ثم اخرج جلاسه عنه ووقع اليه المال لا يجوز ان يولم
 جميعا ولو قال الميت للوصي اوقع المال الى من يحج عنه لم يكن للوصي حج بنفسه
 ولو وصى الميت ان يحج عنه ولم يبره وكان للوصي ان يحج بنفسه فان كان
 الوصي وارث الميت او وقع المال الى وارث الميت لم يحج عن الميت
 فان اجاز الوارثه وهم كبار جازون لم يحجوا ولا يجوز لان هذا بمنزلة البيع
 بالمال كما في المأمور بالاجاز فخرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى
 بعده والى الكوفة والى المدينة والى مكة واذا اقام ليلة ينفق من مال نفسه حتى
 يحج او ان الحج ثم يرحل ينفق من مال الميت يكون المأمور بنفقا من مال الله
 في الطريق ويكون ضامنا لما انفق من مال الميت في اقامته هذا اذا اقام
 ليلة حجة عشره لو بالانه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله اذا اقام المأمور
 في ليلة ثلثة ايام او اقل انفق من مال الميت لا يقص من ان اقام اكثر من
 ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان اقام اكثر من حجة عشر
 يوما تكون نفقة في مال الميت لانه لا يمكن من الخروج بدون القافله و
 ان اقام بعد خروج القافله لا تكون نفقة في مال الميت فاصحاح في تفصيل
 الحج عن الميت المرأة اذا لم تجد ما لا يخرج الحج الى ان يبلغ الوقت
 الذي يخرج عن الحج فترتعت من حج عنها ما قبل ذلك لا يجوز الحج التمتع بوجوده
 فان بعث رجلا ان اقام الحرم الى ان مات بهذا اكان المأمور عاجزا
 اذا حج عنه رجلا ودام المرض الى ان مات بهذا اكان المأمور عاجزا
 يرحل ذواله كالمريض والجس بخود ذلك فان كان للبرج ذواله كالمات
 والعج جازان باجر غيره بالحج من الحل المأمور بالحج اذا استأجر خادما
 ليخدمه قالوا ينظر ان المأمور من يخدم نفسه نفقة انما لا تكون في مال المأمور
 ولا ينفق ما دون ذلك ولا ينفق المأمور من يخدمه نفقة ما دون ذلك

في المأمور
 في المأمور

في المأمور

في المأمور بالاجاز قال الامام جواد عليه السلام في بيع اصل الحج عن المأمور
 والامام ثوب النفقة وقال الامام السرخسي اصل الحج يقع عن الآخر والدليل
 عليه انه لا يسقط الحج عن المأمور ويحتاج الى استناد الاحكام الى الآخر وهذا
 في الحج العرض وفي النطوع اذا ارغبه بجهة النطوع جاز ولا يصير لغير ثوب
 النفقة في طريق الحج حلاصة في الثالث من كتاب الحج والذي يقتضيه في
 النطوع حج الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد
 والراجله والصحة فهو مكروه كراهة تحريم عليه ابن الهمام في اقسام الحج في غيره
الحج السيرة اذا باع الحربي ولده من مسلم في دار الحرب عن الامام انه يجوز
 ولا يحرم على الزود عن ابي يوسف انه يحرم اذا اصاب الحربي اذا دخل دارنا
 باع من ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها مسلم دخل دار
 الحرب فاشترى من احد مسلم ابنة او اخاه فالصحيح انه لا يجوز البيع لغيره اذا
 خالفوا اجازته البيع ملكه بالغير لا بالاشارة وان لم يبرهنه ان خرج معه
 طابعا لا يملكه وان اخرجته مكرها ملكه بالغير مئة المضي في كتاب السير والصحيح
 انه ان اخرجته مكرها ملكه وان جازبه وهو طابعا لا يملكه سواء كان البائع
 يبري جواز هذا البيع او لا يبري فاصحاحان في تفصيل في معاملة المسلم المكنان
 من اهل الحب في درهم من كتاب السير واذا دخلت جونية يان
 فتزوجت ومباصارت ذمية وبهذه من مابل بمجامع الضعيف
 اعلم انها اذا تزوجت ذمية نصية ذمية بحري عليها احكام اهل الذمة
 بعد ذلك من نحو المتع من الحجج الى دارهم واخذ الحج من ارضها وما
 شابه ذلك واذا تزوج حرة ذمية لا يصير ذميا وذلك لان المرأة
 تابعة لزوجها في المقام والزوج ليس يتابع لها فيه فتكون المرأة ذمية
 لان المم المقام في دارنا دون الزوج او وضع الفقيه ابو الليث في غيره
 للمجامع الضعيف ليعوله الا يبري ان الزوج والمرأة اذا كانا مسلمين فزوي

في المأمور
 في المأمور

الزوج الاقامة صار مستحقة ولو نوت المرأة الاقامة لا يصير الزوج
مقبلاً غاية البيان في المشايخ لا يخرج الى الزوج بل اذن والده وان اذن احد
لا يخرج وان له جدران وجدان فان اب الاب ولم يلم ولم ياذن الاخر
له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بل اذنها لان الجهاد يتعلق بالزوج الا انها
ولست العلة على النكاح الخروج الى العلم بالحج والتجارة ولان الخروج الى التجارة كما
جاء فيكون يجوز للعلم اولى الا اذا كان الطريق نحو فافيش شرط انها صالحة
اذا كانا نحو حاجين الى خدنه فان محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى
الزوج بل اذنها وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدين وان كفل مال لا يخرج
الا باذنها لا باذنه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة بزرية في الخط والاباحة
من السير الوالي اذا وهب لرجل خراج ارضه قال السطفي لا يستحق الا قبيل
لانه حتى جمعة المسلمين فلا يجوز له ان يختص به وقت يحتاجه واذن ذلك لمصرف
الخروج والجزية ان يجعل خراج ارضه له وهو النظار الذي يفعله السلاطين لولا ان يكون
الى يوسف في النوا واذن كس السلطان لرجل خراج ارضه جازمه كونه يكون
ذلك صلة من السلطان والسلطان حتى في الخراج فاصحان في الفصل
في اهل الذمة من كتاب السير ولومات الجندى في اثناء السنة قبل خروج
العتاق بالمشي ودرته منعتا شيئا وكذلك مع العتاق با قبل خروجه ليحوز
ذكره في صلح الجبطين باب الصلح الفاسد معين المقضي في الوقف اذ
مات المدين في اثناء السنة قبل مجي الغلة وقبل ظهور حصص الارض وقد
باشر مدة او غل ينفق ان ينظر وقت فسم الغلة الى مدة ينشأ منه الى الميسر
من جاد بعده ويبطل المعلوم على الدين وينظر كم يكون منه للمدين المتفصل و
المستصل فيجب ب مدته ولا يعتبر في حقه مائة سنة من اجازة من مجي
الغلة واذن كذا اعتبر في حق الاولاد في الوقف عليهم بل يفرض الحكم بينهم و
بين المدينين والعتاق وحبس ما هو من هذا هو شبه بقدر الاموال مع

ون كفل

بفتح الياء اهل في اواخر سنة ومثل الاستحقاق للخلعة يبيى بى وبى معه
ابو له احد فها كانت لا يصلى عليه الا اذا كان قريبا لاسلام وهو يعقل الاسلام
واذا لم يست مع احد فها كانت يصلى عليه علم ان الولد الصغير يعتبر تبعاً لابيوين
ولا احد هما في الدين فان ائدهما يعتبر تبعاً لصاحب البيت فان عدست ائده
يعتبر تبعاً لابيوين ولا لانه قد رغباه اصله في الدين فلا يدين غيباه تبعاً لابيوين غير
ان للشيخ للابيوين ائدهما فاد ائدهما فاعلة التبعية في حق صاحب البيت فيكون
اذا اشبهت به فان كان معه احد ابوين يعتبر تبعاً لهما لا لابيوين كافر تبعاً لهما
وان لم يكن مع احدهما يصلى عليه اذ اقامت لانه صار مسلماً تبعاً لابيوين عند ائده
ام الابوين ولو وقع في يد المسلم من الجندى في الحرب وحده ومات
يصلى عليه لانه مسلم تبعاً لصاحب البيت عند ائدهم الابوين ويستوى فيما قتل
او امكن العصى عاتقاً او غير عاتقاً لانه قبل البيوع تبع لابيوين في الدين مالم يعف
الاسلام وقوله في الكتاب وهو يعقل الاسلام يدل على ان العصى العاتق اذ
اسلم يعف وهذه مذهبنا وقوله وهو يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وها
يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الايمان وكذا
اذا اسرى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا يكون مؤمنة وصفة
الايمان ما ذكر في حديث جبريل يوم ان نؤمن بالله وطلائكة ورسوله واليوم
الاخر والبعض بعد الموت والعقد حيدر وشهره من الله تعالى هكذا ذكر
الكاتب في هذه الجملة في باب حمل الجنين من جماع الصغير احكام الصغار
وسنن في السير جسي وقع من التبعية في سهم رجل في الحرب او من
فما يصلى عليه لانه يصير مسلماً حكماً تبعاً لمولاه وان سبي العصى والعبيبة
فما في الحرب فهو على دين ابويه وان وصل دار الاسلام فان
كان معه ابواه او احدهما فهو على دينهما وان مات الابوين بعد ذلك
فصلى على ما كان وان لم يكن معه واحد منهما جاز اذ صل دار الاسلام يصير مسلماً

تبعها لولا راولي ولو سلم احد الابوين في الحرب بصيرت مسلما
باسلامه وكذا لو سلم احد الابوين في دار الاسلام ثم سبي الصبي بعد ذلك
من الحرب نصارى في دار الاسلام كان مسلما فاصحى في باب
ما يكون اسلاما من الكافر من كتاب السير نصرة مانت وفي بطنها ولد
مسلم قبل تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة علي
حدة بينة المقتضى في آخر كتاب الصلوة نصرة تحت مسلم جدت منه
مانت احتضنت الصحابة في وقتها فرج بعضهم جابس الولد وقال
تدفن في مقابر المسلمين ورج بعضهم جانبها وقال تدفن في مقابر المشركين
لان الولد في حق بنة الحكم جزئيا مادام في بطنها وقال عقبه ابن عاتق
مقبرة على حدة ليكون بين مقبرة المسلمين وبين مقبرة الكفار من المحيط
البرهان في المنقذات من الفصل الثاني من كتاب الصلوة اربع مسائل
لا تفصل فيها المردة احدها الذي كان اسلامه تبعا لابيويه او ابلغ وقد اورد
الثانية اذا سلم في صغره ثم بلغ حرة النكاح لوارثته في صغره الرابعة
الكره على الاسلام لوارثته في هذه الوجوه لا يفصل ويجوز على الاسلام
ابن الهمام مخصا في باب المردة والمصاحبة وهو اللقيط في دار
الاسلام محكوم باسلامه فلو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يفصل
المحل للابور مثل عن ذي صبي ممة سلم وهو كرا هل يصلح اسلامه
اجاب بصلح كالبائع السكران لكن اذا ازيل سكره فنادى ونسبها
يجوز ان على العود الى الاسلام بالجس والضرب ولم يعقل طاري
الهدية ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه مسلم فوجب
يجبره الامام على الاسلام ويجبر ولا يفصل ان لا يفصل شاة
ولو شهد عليه فبينا ان انه مسلم فبينا باطله لانه حرة في زعمها
هو شهادة الذي على المردة باطله وكذا العبدان والمحدودان في قد فاجب

الاسلام او يجره الى دار الاسلام

لا يباين كقوله في كتابه من كتاب الميراث

في الرضاع صغيرة وصغيرة تبعا شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لابس بالكتاب بينهما
اولم يجزى به واحد فان اخبر به واحد عدل فخذ بقوله واليكم الرضاع بينهما وان اخبر
بعد الكتاب فلاحوط ان بفارضا لان الشك وقع في الاول في الجواز وفي الثاني
في البطان والرفع اسهل من الرفع فذيل ذلك ان حفا وان كذا بزره في
المعمل الرابع من كتاب النكاح واذا ثبت الرضاع بالشهود والعدول او كانت
الشهادة على الزوجين فزنيهما وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد
الدخول فلها الاقل من السمت ومن مهر الشئ ليس عليه النفقة والسكنى ولو لم يشهد
عليه احد ولكن قال الزوج بانها احق او اوى من الرضاع فان قال بعد ذلك
كذب او ومنعت او غلطت فلها على نكاحها وان قال هو حق كما قلت فزني
بينهما وان كانت المرأة صدقة فلها مهر وان كذبته فلها نصف المهر وان كان قد
دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبته وان صدقة فلها الاقل من السمت
ومن مهر شئ ولا شئ من النفقة والسكنى مصحح في الرضاع وذكر
الاسي جاني ان الافضل له ان يطلقها او اخبرته امرأة بعين الرضاع فان كان
قبل الدخول بها بعطها نصف المهر والا فضل لها ان لا تأخذ منه شيئا وان كان
بعد الدخول بها فلا فضل للزوج ان يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والا فضل لها
ان تأخذ الاقل من مهر شئ ومن السمت ولا تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى
من البحر الرحيق في الرضاع في مسج قوله وبشيت ما شئت به لال في الحجة
تزوج امرأة رضية فحلت لم الزوج او جدته او اخته فاضعت هذه الصغيرة
حرمت على الزوج لانها مارت خدة او بنت خدة فاما راضية في كتاب الرضاع
لو دخلت امرأة حرة فزنيها في ثم رضية ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها
لم يحرم لان في الابع شيكا كما في الرواية شبهة في قاعدة الاصل لا يضرع التحريم
من القاعدة الثالثة وهذه الحرة بعين حرمته الرضاع كما ثبت في جانب الام
ثبت في جانب الاب وهو الفحل الذي ينزل عنها بوطه وقال الشافعي

المودة لا تثبت في جانب الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة ابن الفحل فنهنا
 الفحل اب الرضيع ولم يخل جده وخالته عماته واولاد الفحل اخوته ولا يخل الرضيع ان
 يتزوج واحدة منهم ولا النكاح موطوءة الفحل ونكوحته ولا الفحل نكاح موطوءة الرضيع
 ولا نكوحته ولو كان للفحل امرأتان جعلت منه ورضعت كل واحدة منهما حنثا
 كان الرضيعان اخوين لابي وان كانت احدهما انثى لا يجوز النكاح بينهما ولو
 كانتا اثنتين لا يجوز الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاثنين من النسب
 فاصحاح في اول الرضاع وفي نكاح الحسن بن زباد ولدت من الزوج حنف
 لبيها ثم ورت وارضعت ولد الحمد الولد ان يترك ابنة هذا الرجل من غير الرضعة
 وليس هذه بلين الفحل لا تعطل النسبة عن الاول ولو تزوج امرأة ولم يلد له
 منها ولد قط ونزل لها اللبن وارضعت ولده لا يكون الزوج اباً للولد ولو
 هذا ايضا لبن الفحل السخوط والوجور محرم لا الا فطرا في الاولاد والاحليل
 المجامعة وكذا الحقة في ظاهر الرواية بترتيب في الرضاع يجوز ان ينزح
 ابنة من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لان احب ابنة من النسب ان
 كانت منه بان كانا من اب وام ومن اب فمى ابنة ولم تكن منه بان
 كانا من ام فمى ربيبة والربيبة تحرم بالدفول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع
 لان ثبت الرضعة ما كان منه ولم يدخل بالرضعة حتى يصير تزوجا ثبت
 امرأة دخل بها حتى لو لم يوجد احد من الغيبين في النسب بان كانت
 امه بين شريكين فجاءت بولد فادعيا حتى ثبت النسب منها لكل واحد
 منها ثبتت من امرأة اخرى جاز لكل واحد من المولدين ان يتزوج بنت شريكه
 وان كان كل واحد من المولدين متزوجا بحيث ابنة من النسب لانهم وجدوا
 في بنت شريكه احد من الغيبين او ثبتت بنته بغيره ثبتت له ولا
 ثبتت امرأة دخل بها كما في شرح الوفا في كتاب الرضاع كتاب الطلاق
فقط قال لا يملك كات كنب طلاق امرأ في تطلق كنب او لم يكتب فقط مردى

انما يثبت النسب بالرضع
 وانما يثبت النسب بالولادة

بان طلع كرويه كان صكك نوبس آتية ذلك كفت كهرس طلاق نوبس
 صكك كرويه كفت كهرس كفت كهرس كفت كهرس كفت كهرس كفت كهرس كفت كهرس
 انما هو جامع القصورين في الفصل الرابع عشر ولو ادعى الزوج استنسا وادعى طلاقا
 فاقول للزوج فلو شهد بخلع او طلاق بلا استنسا واثبت الاستنسا بغيره فخلع او طلاق
 بلا استنسا ولا يقبل قول الزوج وان قال لم يسمع منه الا حكمه بخلع والطلاق فاقول
 للزوج الا ان يظهر منه دليل صحيح بخلع كقبض البذل او نحوه فنجبيل قولها فنهنا
 تقبل فيه الشهادة على النفي فقط فاما قال لم يسمع منه الا حكمه بخلع الصحيح ان الزوج
 لا يصدق في الابينة لانه خلاف الظاهر وقد احوال ان من وعن فقط
 وقال استثبت لا يصدق قضاء ولو قال طلق استثبت صدق وتبين
 بان دعوى الاستنسا وبيع الا ان يظهر منه ما يثبت جامع القصورين في فقط
 ان في فقط ثم استثبت بان ثا الله غيرته فحكم في الغيبة كثبت
 سمع من غيره لا يصدق قضاء فيجب ان يحكم به بشيئين من محل الزور فقط
 طلق او طلع ثم ادعى الاستنسا او الشرح ولا مانع من ان يكون قوله
 وكذا كنهية المرأة فيه ذكره في الحادى الامام محمود البخارى ولو شهد عليه بخلع
 او خالها بغير الاستنسا او قال لم يسمع منه قبلت وهذه من كمال التيقن فيها
 الشهادة على النفي فان لم يشهد على النفي بل قال لم يسمع منه فخلع الطلاق
 والخلع والزوج يدعى الاستنسا فنفى المحلل القول قوله وفي قوله يسمع الاستنسا
 لا يسمع دعوى الاستنسا او اعرف الطلاق بالبيينة بل اعرف بالزور
 ومثله او قال لعبد غمفتك مس وقتك ان ثا الله لا يسمع وفي
 فتادى النفي لو ادعى الاستنسا او قالت بل طلقنى فاقول لحاد لا يصدق
 الزوج بالبيينة بخلاف ما لو قال لصاقت لك انت طالق ان دخلت
 فقالت طلقنى منجز القول قوله وفي الفتاوى الصغرى او فذكر المحلل يسمع
 دعوى الاستنسا او الطلاق على كماله ونفس بحزم الدين النسي في شرح الاستنسا

إلى الحسن أن مثلي أنا بواني وعوى الاستئذان في الطلاق أن لا يصح الرجوع
 إلا بنية لا بد خلاف الظاهر وقد حال الناس والذي عذري أن ينظر في
 كان الرجل موقفا بالصلح والشهود ولا يشهدون على النفي ينبغي أن يؤخذ بما
 في الجحيط من عدم الوقوع تصديقا له وإن عرف بالفسق أو جهل حاله ينبغي
 أن لا يؤخذ بقول المانع لفضيلة الغف في هذا الزمان ولو طلق فشهدت
 أنك استئذنت وهو غير ذكر أن كان يجب أن يغضب لا بد
 ما يقول وسوء الأخذ بشهادتهما والألا يا خذ بها ابن الهمام في فصل الاستئذان
 من كتاب الطلاق وفي البسوط لو قال لأمرأتين أنتما طالقان ثلثا بنوى أن
 الثلث بينهما فهو مدبر فيما بينه وبين الله تعالى فبطل كل منهما ثلثين لأنه
 من مخيلات لفظه خلاف الظاهر فلا بد من في الغضا فبطل كل منهما وكذا
 لو قال لأربع ألقن ثلثا بنوى أن الثلث بينهما فهو مدبر فيما بينه وبين
 بين الله تعالى فبطل كل واحدة واحدة وفي الغضا فبطل كل من ابن الهمام في
 باب إضاعة الطلاق وعن الأمام في قوله لأحاجة لي فبطل أو لا أحاجة
 أو لا استنكاح أو لا رغبة لي فبطل لا يقع وأن نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله
 لأحاجة لي فبطل بالنية بركنية في أو أحركت باب قال لأحاجة لي فبطل
 أو ما أريدك أو ما أباك بركنية لا يقع وأن نوى من الرد وقوله لها اختاري
 بركنية لم أركب بركنية في جميع الأحكام التي فصلت وهي أنه يقع بنية الثلث
 في الأحرار بالبد وفي التخيير لا يقع إلا الواحد جعل أحدها بديها ثم اتفاهما عن المجاميس
 أو جامعها طوعا أو كرها خرج من بدنها بركنية في النوع الثاني من الفصل
 الرابع من كتاب الطلاق في قوله شيخ الإسلام نظام الدين لو قالت
 طلاق ده وطلاق ده وطلاق ده فقال داهم يقع واحدة ولو قالت
 وطلاق ده وطلاق ده وطلاق ده فقال داهم يقع ثلاث ولو قالت
 اختاري اختاري اختاري فقالت اختارت يقع ثلاث وأنه موقوف و

يؤدي الغشوى البدل من مال نفسه قبل أن تبطل المرأة فخلع من الفصل المذكور ولو
 اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة الولد سنة ثم مات الولد بركنية
 أيام غشوا وتزوجها بنفقة بقية العدة وبقية نفقة ولده سنة زينة الفاضل
 في باب الخلع ونفقة امرأته ثمانية ووجبت المأنة وحال قبل دخوله على المهر
 المسمى وهو ثمانية وما قبضت المهر حل يرجع عليها بأية قبل لو لم يعلم الزوج
 بالبيعة يرجع عليها لا لو علم جامع الفصولين في الفصل الثاني والعشرين ذكر في الغضا
 في لو قال لأمرأة خالعك فبطلت المرأة يقع الطلاق ونفقة البتة عن
 المهر كان عليه مهر دون لم يكن عليه مهر إن كان دفعه إليها يجب عليها رد
 ما سأل البها من المهر لأن المال مذكور عرفا بذكر الخلع ثم في لفظ الخلع هل
 يقع المهر دون وبين سوى المهر في ظاهر الرواية لا يقع وعن أبي حنيفة أنها تقع
 وكان المأنة في الفصل الثاني والعشرين من الفصول الثلاثة في أو خالع
 الأب على ابنة الصغرى لا يقع لأنه تعليل للطلاق بالقبول فلا يصح كالأصح من
 الصغرى لا ينفق خلع الصغرى على أجازة الأب فاجب أن في أو خالع باب
 الخلع وإذا تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بابتنا ثم تزوجها بابتنا على مهر
 مسمى آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها بابتنا عن المهر الثاني دون الأول لأن
 الخلع وقع في هذا النكاح فبطلت في ستمية هذا النكاح معصومة في الخلع و
 لو خالعها بكل حق لها عليها نفقة العدة بركنية في الخلع امرأة اختلفت من
 زوجها بكل حق لها عليها كانت لها النفقة ما دامت في العدة لأن النفقة
 لم تكن حقا لها عند الخلع فاجب أن في باب الخلع وإنما يقع الخلع على مسك
 الولد إذا بين المدة وأن لم تكن بين لا يقع سواء كان الولد صغيرا أو قاطعا و
 في المتن أن كان الولد صغيرا صح وأن لم يكن بين المدة ونسب حوا لين المأنة
 في أو خالع من كتاب الطلاق امرأة اختلفت على أنها بركنية النفقة
 والسكنى ثم الخلع وببر عن النفقة ولا يبطل السكنى وإن اختلفت على أن

في الخلع
 في المهر
 في النفقة

مؤنة السكنى عليها ان تكثرى بيتا من زوجها او من غيره ففقد
 فيه فاضحان فيقبل فصل في المحل بلقط السبع وذكر صدر السلام اذا خلع
 ابنة الكبيرة على صديقتها وضمن فان كان باذن المرأة او لم يكن باذنها لكن
 باذنها المخبر واجازت فخلع جائز وببرء الزوج من المهر سواء كان قبل الدخول
 او بعده وان لم ياذن بذلك ولا اجازت بعد ما خلعها فخلع جائز
 الطلاق وقع لانه معلق بقوله ونرجع المرأة على الزوج بنصف المهر ان كان
 قبل الدخول وبالكمل ان كان بعده والزوج يبرج بذلك على الاب
 بحكم الصنمان وكذا الجواب لو كان مكان الاب اجنبي لانه ليس للاب
 ولاية الخلع فكان كالاجنبي وكذلك لو خال له الاب او الاجنبي الزوج
 على نفقتها وهي صغيرة او كبيرة ولكن لم ياذن لذلك ولا اجازت
 بعد الخلع فخلع جائز والطلاق وقع ويجب النفقة على الزوج ثم يرجع مواعلي
 الاب او على الاجنبي لو كان الخلع هو سبب الصنمان في الفصل الثاني والعشرين
 من المعاوضة ولو قال انت طالق على ان تعطني الفاء وعلى الف ان قبلت
 في المجلس يقع والالف دين في ذمتها وان لم تقبل في المجلس لم يقع لان
 الكلمة على تذكر الاجاب والاسجاب فانقضت وجوب الالف كما لو
 قال تكلمت على ان تعطني الفاء فقد علق الطلاق بوجوب الالف عليها فصا
 كانه قال انت طالق بالفاء فانقضت القول في المجلس لانه جواب خطاب
 المعاوضة ولو قال انت طالق ان جئتني او عطيتني الف ان انت في
 المجلس يقع والاف لان كلمة شرط لا فم الاوقات فيكون تملكا و
 معاوضة بمعنى لاق الطلاق لا يقع الا بمال وهذا هو وجه المعاوضة فيقصر
 جوابا على مجلس من المحل بشرط في باب الطلاق على مال الوكيل بالطلاق
 لو خالها على مهرها او طلقها على مال الصبي انه ان كان مدخولا بها لا يجوز
 وان لم يكن جاز فاعلى هذا الوكيل بالخلع لو طلق مطلقا يجوز وذكر القند وري

مدخولا بها لا يجوز لانه خلاف الى شر لانه يقطع النكاح لانه امره ان يطلقها رجعا
 فطلقها بائنا ولا يجوز لانه خلاف الى خبر فاعديه في الطلاق قال الجوهرة صل
 بسقط حق المطالبة للمرأة زوجها بالخلع جيب لا الا تسمى ان العتق بنحوها
 صحيح ولا نسقط مطالبتها بالجماع قال لو طلقها بعد خلوها الصبي جاز يكون
 رجعا اجيب لانه لو طلق قبل المس جففة فاعديه في الطلاق قال امره على
 ان زوجها طلقها غشا وهو ينكر ولا تعد المرأة على منع نفسها عنه وسعها ان تغسله
 لانها عجزت عن دفع الشعر عن نفسها فيباح لها ان تغسله ولكن ينبغي ان تغسله
 بالمد والابالة الغسل لانها لو غسلته بالمد خارجة تغسل تصاصا فاعديه في الطلاق
 ولو قال انت طالق ونوى به الطلاق من وثاق لم يدين في القضاء ويدين
 بها بنيه وبين الله تعالى ولو اراد انها طالق من الحل لم يدين فيها بنيه بين الله
 تعالى وعن ابي حنيفة انه يدين ولو صرح وقال انت طالق من وثاق لم يقع
 في القضاء سمي ولو قال انت طالق من هذا الحل وقع في القضاء لا فيما بينه
 وبين ربه من جوهر الفقه في اول باب ابيع الطلاق من كتاب الطلاق و
 كذا في طلاق البهائم ولو قال الرجل لامرأته صرت غير حرة في رضا او
 سخط او شئت النكاح نكاح او نوى ولو قال مالي امرأة لا يقع ونوى
 ولو قال والله لست لي بامارة لا يقع ونوى وكذا لو قال على حجة ان
 كنت لي امرأة وهذا بالاجماع وفي الفناء نوى لو قالت لست لي
 بنزوح فقال صدقت ففدا وما لو قال لست لي بامارة سواء قبض كركي
 في نوع في الكتابات من كتاب الطلاق لست لي بامارة يعني ان قول
 الزوج لامرأة لست لي بامارة وكذا قوله لها ان لست لك بنزوح خلاف
 ما بين ان لوله وقال لا يكون طلاقا ودرر في الكتابات ولو قال ادعي
 الى جهنم ونواه يقع قبض كركي في نوع في الكتابات من كتاب الطلاق
 ولو قال لها ابعدى ونوى يقع ولو لم يدا استكشف غيب فقال للمرأة

والله اعلم بالصواب
 في بيان ما ذكره
 من كتاب الطلاق
 في الفصل الثاني والعشرين

كما نرى فان كنت تستكشف فارم به فقال الزوج نف نف وري البه ان
 وقال ربيت ونوى الطلاق لا يقع من المحل المزبور ولو قال في مذكرة الطلاق
 فارقتك او بايتك او ابتكت او بنت شكك او لا سلطان لي عليك
 او سخرتك او وهبكت لنفسك او تركت طلاقك او علبت سبيل
 طلاقك او سبيلك او انت سبيلة او انت حرة او انت اعلمت كذا فقلت
 اخبرت نفسي بغير الطلاق وان قال لم انو الطلاق لا يصدق قضاء وقاضيا
 في فصل الكتابات والمذلولات من كتاب الطلاق وفي الولو الجنية ولو ادعت
 المرأة نية الطلاق او انه كان في غضب او مذكرة الطلاق فاقول قولهم
 بيمينه وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب او مذكرة الطلاق ولا
 تقبل بينتها على نية الطلاق الا ان تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك واعلم بان
 الجنازة بمنزلة الامر بالبدن في جميع الاحكام الا في حكم واحد وهو صحة نية الثلث
 فان الزوج اذا نوى بالامر بالبدن الثلث صح نية وان نوى بالتخيير الثلث
 لا تصح نية اما رعايته في نوع في التوقيف بقوله احراز من محاسن من كتاب
الطلاق قال ساهل الدنيا او اهل الى طالق لا يقع على امرته بلانية وكذا
 قوله جميع نساء الدنيا في الجمع وفي باب علامة السب نطق ولا يصدق
 حكما ذكر الجمع او لا ولو قال ساهل هذه المحلة وهو من اهلها او ساهل
 هذه الدار طلفت امرته وكذا ساهل البيت ان كانت فيه وفي نساء
 اهل هذه القرية اخلفوا فيه قيل هو كالمحلة وقيل هو كالمصهر رتبة في كتاب
 الطلاق رجل اكرم بالحبس والضرب على ان يكتب طلاق امرته فلان ثبت
 فلان ابن فلان فكتب امرته فلان ثبت فلان ابن فلان طالق لا تطلق امرته
 لان الكتابة قيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة وحاجة هنا فاصح ان
 في الطلاق من كتاب الطلاق في طلاق لسان قال في المحيط وذكر عبد العزيز
 الترمذي قال قلت لابي خيفة وسفهان عن رجل شرب الخمر وارتفع الى رأسه

طلب طلاق
 السكران

فلان

لا يجب الزيادة والتزيق واضع المتامل بزيادة النكاح
 عند كتاب النكاح تزوج امرأة على انها بكر قد علم بانها
 فوجدناها غير بكر فالمهر واجب عليه بكامله لا يكره
 لا يصح مستحقة بالنكاح بجميع الفتاوى بقلوبهم
 الواقعات للصدر الشهيد في المهر ومهر مثل الامة
 على قدر الرغبة فيها وعن العروا هي ثلث قيمتها في المحل
 المزقلد عن المسقط لصدور الاسلام امرأة وهبت
 مهرها من زوجها ثم ان الزوج اقرهم بين يدي الشيوخ
 ان لها عليه كذا وكذا من المهر نكحوا في ذلك
 قال الفقهاء ابو الليث يصح اقراره اذا قبلت وحمل على
 انه زاد في مهرها والزيادة في المهر بعد هذه المهر
 جائزة لكن لا بعد من القول لان الزيادة في المهر لا يصح
 من غير قول المرأة فاصحان في المهر حمل تزوج امرأة
 على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها
 عشرة دراهم ولم يطلقها قبل الدخول ما كان خمسة دراهم
 المو ان نكحت متعتها اكثر فبكره لها ذلك فاصحان في المهر
 رجل زوج ابنته من رجل على ان يزوج الزوج الويت من دينه
 الذي له عليه او زوجت الابنة نفسها على ان يزوج
 اباهما من دينه وهو كذا قال البراءة جائزة ولها مهر مثلها

مهر مثل الامة

على الزوجة
 على الزوج
 سحر

وكذا لو قال على ان تبرئه وذلك مهر في المهر
المهر ومهر مثلها من مثلها فمهر ايها وقت القيد
وجماله وماله وعقلاه ودينه وبلده وعصره وبكائه وشبابه
فان لم يوجد منهم فنحن اجاب لمهرها وخالها الا
اذا كانت من قوم ايها وقايه في المهر وفي المتعقبات
ان يكون المهر بمثل ما يملن او رجلاه وامراتين ونشاط
لفظ الشهادة فانه يوصل على ذلك شهر عدول القول
قول الزوج مع يمينه كذا في غاية البيان بيان الولاية
شرع الوقايه ولو تزوج امرأة على ان يهب الزوج
لابيها الف درهم كان لها مهر المثل وهب لبيها الف
او لم يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة
ولو تزوج امرأة على ان يهب لبيها الف درهم كان له
مهرها فان طلقها قبل الدخول ما قد دفع الالف
الى الوهب يرجع عليها بنصف الالف وهي الواهبه
فاضيضان في المهر ما من ذوجه فادعت المهر
على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل او اقرار الورثه
بذلك مع وكفي النكاح شاهد ولا حايه لها
الى اثبات وان كان في الورثه او وصغار ولها
ان تأخذ قدر مهر مثلها من التركة وان ادعت الورثه

ابراء او مستيفاء فلو بد من البتة لهم وعليها البين
اذا وسيا في ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق البين
وقال الفقهاء ان كان الزوج ينيها يمنع قدر ما حرت
العاده بالتعجيل والقول للورثه فيه ان النكاح وان
كان شاهداً على المهر لكن العرف شاهد على بعض
بعضه فيعمل بها لكن اذا صحت بعدم قبض شيء
فالقول لها لان يحكم في الوجوب والموت والدخول
محكمات في التقرر والبناء بها فترحم في القبض لان القبض
قد يختلف عنه فوجب الحكم باعتضاد الوفاة
نظر يقق عليه وذكر في المفتي تزوجها عند شهادتين
على مقدار ومضت ستون وولدت اولاداً ثم مات
الزوج وطليت من الشهر اداء الشهادة على ذلك
المقدار الحسن المشايخ عدم اداء الشهادة لخصها
سقوط كله او بعضه بالابراء او الخط وبه افتى بهان
الائمة ثم رجع وافتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في بيان
الدخول وعليه الفتوى فمن هذا يعلم الحكم في المسئلة
الاولى لان قبض البعض محقق وكذا الابراء فلو تقرر
المحكيات بزازيه في الثاني عشر من كتاب النكاح
تزوجها بمهر سراسي وعلايته باكثر ان توافعا غني

والفتوى

ونعاقدا في العلانية باكثر فالعلانية الا ان يكون
اشهد عليها او على الولي ان المهر المبرر والعلانية
سمعة نزاذه في المهر ولو تزوج امرأة على الذم
الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم
لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها في العشر
تكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته
خسة كان لها الثوب وخسة اخرى وان
تزوجها على الدراهم الراجحة فكسدت فلا بعضهم
عليه مهر مثلها وقال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله لها
قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبل الكفا
وهو الصحيح لان النكاح اذا اوجب المسمى وقت
العقد لا يتقلب موصيا من المثل كما لو تزوج امرأة
على عبد او ثوب فهلك ذلك قبل القبض كان لها
قيمة الثوب او العبد ولا يصار الى مهر المثل فانما
في باب الصرف من البيوع وفي الفتاوى امرأة
ايت ان تسكن مع احماء الزبيح كالمهر بها ان كان
في الدار بيت وفرغ لها بيتا منها وجعل بينها
غلقا لم يكن ان نظاله بيتا آخر وان لم يكن في الدار
البيت واحد لها ان تطالبه لو ايت ان تسكن مع حارة

في صفا هو ما ذكرنا سواء ولو كان في الدار بيتان او اكثر
الا ان بيت الخلاء واحد ليس لها ان تطالبه بالمسكن
الاخر فيضركي في نوع في الخصومة مع المرأة في كل
النكاح رجل له امرأة واحدة تعالت المرأة له الحكم
مع امتك وادارت بيتا اخر ليس لها ذلك لان الوهم
بثلاثة متاع البيت وكذلك لو قالت احسن معي ام ولدك
هكذا اذ كوفي قولي صدق القاضي برهان الائمة والولية
في الفصل الخامس من كتاب النكاح ولو كان في الدار
بيتان ايت ان تسكن مع ضربتها مع احد من اهلها
ان اهلها بيتا منها وجعل له مراقق وغلقا على كل
ليس لها ان تطالب بيتا اخر وان لم يكن فيها البيت
واحد لها ذلك اختيارا شرح المختار في النفقة
في الاولياء والكفيا اذا زوجت المرأة نفسها
غير كفوز كان الاولياء في العصية حتى الكفو ولو كان الكفو
بعد النكاح الا عند القاضي لا نهجه بدينه فاختار
في الكفاة قال غير الرب ولحد من الاولياء لو زوج العفة
في غير معروف لم يحزل ان القدرة على الجماع شرط
الكفاة كالقدرة على المهر والنفقة بل ادلى فاعدا
في النكاح زوجت نفسها غير كفوز ولها وليان

فرضي احدهما لم يبق الا فرض حتى لا يتبدل فيه
 في باب الكفاة وبعد العصابات من الاقارب
 الولاية عند المولى العتاقة لا نه عصبة ثم عصبة
 مولى العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب يرث
 الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير
 والصغيرة في ظاهر الرواية غير ان حنفية رحمه الله وقال
 محمد لا ولاية ذوى الارحام وقال اني يوصي مظهر
 فاصبحان في الاولياء ثم الرولى يعني بعد العصابات
 في النسب المتفق وان كان امرأة ثم بنوه وان سلفوا
 ثم عصبة في النسب على ترتيب عصابات النسب
 كما في فتح القدير وغيره في النجى الراى في باب الاولياء
 قال زوج ابنة الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب
 المسكر فوجده شربا ممدنا فبلغت الصغيرة وقالت
 لا ادعى قال المفقيد ابو جعفر ان لم يكن اب ابنت شرب
 المسكر وكان غالب اهل بيته الصالح فالنكاح
 باطل لان والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفاة وانما
 زوجها منه على ظن انه كفو فاصبحان في الكفاة
 قال زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مكررا
 فكان معتقا فبطل قال رضي الله عنه وتبعني في كونه

بالافتقار ففيه في باب نكاح الصغار وذكر في الاول
 امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم انه حرام عبد ثم
 ظهر انه عبد ادق له في النكاح احوالها فكفر بها
 الاولياء وان زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا
 انه حرام عبد ثم علموا انه كان عبدا احوالها ولم يعلموا
 وعمله لذكر الزوج انه حر فزوجها منه ثم ظهر انه
 عبد كان لهم بها رولدت المسئلة على ان المرأة اذا
 زوجت نفسها رجلا ولم يشرط لها الكفاة ولم تعلم
 المرأة انه كفرا وليس بكفر ثم ظهر انه غير كفرا احوالها
 لها وكذا الاولياء اذا زوجها برضاها ولم يعلموا
 بعد الكفاة ثم علموا وان شرط الكفاة اوجبه لهم
 بالكفاة فزوجها ثم ظهر انه غير كفرا كان لهم بها رولدت
 فاصبحان في فضل الكفاة وكذا في الخلاصة والبراءة
 ومن زوج ابنة وهي صغيرة عبدا او ذويج ابنة وهو
 صغيرا فهو جائز عند الحنفية خلافا لهما في كثير من
 الاحكام في اعراف في الكفاة الاولياء في النكاح
 عشرة الاب ثم الجد الاب وان علو ثم الابن ثم
 ابن الابن وان قل ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم
 ثم ابن الابن ثم الابن ثم ابن الابن ثم الابن ثم

وان شرط الكفاة
 مس

ثم العم لوب ثم ابن العم لوب وام ثم ابن العم لوب البكر
منهم بحسب الابد فان لم تكن لها عصية فرجعت
القرابة فوليها منى العاقرة الذي اعتق اباه فان لم يكن
لها وام منهم ولها ام او جدة او اخت او خالة
او عمه او امرأة ذات رحم محرم منها فنحن اولياؤها
ان زوجها اقر بهن اليها حاز النكاح في قول الجنيته
وابي بن خضر عنهما الله وعند محمد لا يجوز ثمانية نفرة لولته
لهم العبد والصبيان والمجانين والوصى والمنقط
والذي ربي ببيتها في محرم والغائب غيبة منقطعة
والكافر للمسلمه خزانة الفقه لابي الليث في كتاب النكاح
غير الاب ولجدا اذا زوج الصغرة ممن لا يقدر
على المهر والنفقة لم يصح نقدا فتاوى في الكفاة
وفي المحيط وان تزوج الصغير او الصغيرة بعد الوليا
فاذا كان الاقرب حاضرا وهو من اهل الولاية ترفف نكاح
الابعد على اجازته وان لم يكن من اهل الولاية بان كان
صغيرا او كبيرا مخيرا جاز وان كان الاقرب غائبا
غيبة منقطعة جاز نكاح الابعد نكاحا خائفة في الجدي
عشر في كتاب النكاح اذا اجتمع للصغير والصغيرة
وليان كالاخوين والعين فليهما زوج جاز عندنا

وان زوجها على التفات جاز الاول دون الثاني وان
زوجها كل واحد منهما من رجل اخر فزعموا ان الاول يعلم
ايهما اول بطل العقدان فاصحان في فضل الوليا
في النكاح الصغار والصغار والمجنون والمجنونة العصاة
ويقترب الترتيب فيهم الاقرب فالاقرب كما في الميراث
الا في فصلين احدهما اذا كان لها اجد وان قال لولته
للو بن عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى والثاني لجد
الاصغر فلهما سواء عندهما وعند الجنيته رحمه الله الجدل
وجوزني باب مفرقة الاولياء ونكاح الصغار في كتاب
النكاح واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا اجتمعا
للمجنونة قال ابو حنيفة وابو يوسف الابن لغير تزويجها
وقال محمد الاب اعق بتزويجها لانه يملك التصرف في المال
والنفق والابن لا يملك التصرف في مالها وكذلك ابن
الابن وان فضل فاصحان في فضل الاولياء في كتاب
النكاح قال المحققون كمين واپر ششوي وادجون
هشيار بن جبار ابا قيس بن مهران اجاب في ان يهرسكه
اكر مزوع يدد يدد جبار ششويت وپسرا زبدد اولي نكاح
تاعيدته في النكاح قال دختري تارسيد واپر امير
پسري وادجون رسيد شد اخيار فرقت كرد اخيار

بشرع ومرت وبماضي خصمت كرد وقاضي تفرق كرد
اگر شوی دیگر کنزد و اینجایا جواب در ظاهر مانی
از برای انکه هیچ قاضی درین صورت بی رشت
منبع نکند و هر گاهی که بر شفت بود نافذ بنشد و نافع
درست نبود برین شوی حرام نکرد و قاعدت انعام
ذکر فی فتاوی القاضی ظهور الدین ان الوسی لیمک
النکاح الصغیر والصغیر وان اوصی الله الوی بذلك
لان الموت تنقطع ولایة الوی غیر الصغار والوصایة
تثبت بعد الموت فلو یفید ایضا ویه الیه ثم قال
وروی هشام عن الامام انه لو اوصی الله الوی به
جان النکاح و فی الذخیرة البرهانیة ولو کان الوی
ولیا قریب الصغیر والصغیرة فلهما الخيار اذا بلغا
قلت ویحمل فی النکاحه العین السیر فی المهر فانه
ذکر فی الذخیرة ان الزیادة والعقص حیث یتغایر فیه
الناس فی جمیع الاولیاء بالاتفاق اما لو کان حیث
لا یتغایر فیه الناس لا یجوز نکاحهم حتی لو جاز بعد
البلوغ لا یعمل اجازته هذا فی غیر الوی و لکن اما
فیهما فانه یصح منهما الموط و الزیادة عند الامام فلا
لا یجوز ادب الویاء فی فضل النکاح صغیرة و رجھا

ع. ک. ر. و لکن فاختصمت مع زوجها بعد البلوغ و هو
قالت آخرت الفرقه حين بلغت و کذا الزوج لا یل
قولها الا ببینه وان اختلفا فی الحار فالتا لقت
الای و آخرت الفرقه فقال الزوج له بل لقت قبل هذا
و سکت کان القول لها وان كانت نبیاً فقتا بلوغ
لا یسطل جوارها الا بالرضا و رجھا او لانه یخو
التمکین و غیر ذلک فامتنان فی فضل فیهما یعلق
بالنکاح من المهر و الولد و غیر ذلک و کتاب الدعوی
اذا وقت الفرقه بخیار البلوغ فان لم یدخل بها فلو لم
وقت الفرقه باختيار الزوج او باختيار المرأة و ان
دخل بها فلها المهر کامل و وقت الفرقه باختيار الزوج
او باختيار المرأة احکام الصغار فی مایة النکاح
اذا مات احد الزوجین قبل البلوغ برینه الا ضرب
و کذا اذا مات احدهما بعد البلوغ قبل قضا القاضی
بالفرق برینه الا ضرباً ان اصل العقد صحیح و لهذا
یحل للزوج ان یطأها ما لم یفسخ القاضی النکاح
بینهما بخلاف النکاح الغلط حیث لا یثبت حل
الوطی والتوارث لان اصل العقد ینسب یتأی و یخلف
اذا انزع الغلط فکان احد الزوجین قبل الوفا فی

لا يثبت النكاح لان اصل العقد موقوف على البلوغ فيما
نحن فيه صحيح فقرر بالوت لو ان الشيء بانتهائه يتقرر
بيان الرواية في باب الوطء الكفو الامدوج للصبي امرأة
كبيرة فاذا هو مجيب فرافعه الى الكفا لا بطا لا النكاح
لم ينظر للبلوغ ولو لم يكن له اب او جد او وصي فجامع
نصف القاصي فجامع عنه ولو كانت المرأة صبيبة لم يفرق
بل يثبت الى بلوغ المرأة غرانة الحمل في النكاح في ما يجزى
لو زوج الرجل ابنته الصغيرة في رجل وهي بنت عشرين
فاذا الرجل مجيب لم يفرق الكفا في قول حتى يلقى فان يلقى
معتق منه لا يبرح زواله بخامس عنها الوطء ففرق الكفا
في آخر المزمع في الحمل المذكور ولو يلقى وانما يثبت
نفسها والزوجه غائب لا يفرق بينهما ما لم يضر الكفا
ولو كان الزوج صبيبا لم ينظر كبره ويفرق بينهما فقه
والله اودعيه ان لم يثبت بما يدعيها كذا في احكام
الصغار في الجهر الرافق في باب الاولياء والاكفاء وفي طبع
الكفا في جعفر الاستدلال في زوجت صبيبة في منى فاذكر
قبل بلوغه فاخصاها بالفرقة فالحاكم لا يفرق بينهما الا
بغير اخصم من جانب من اب او صبيته فان لم يكن فالجد او
خضم فان لم يوجد اصلها ينصب القاصي وصيا جامع عنه فخصم

ويطلب منه حجة للصغير يتطل وعوى الفرقه في بيته على ما
بالنكاح بعد البلوغ او اجزها طلبا للفرقة فان لم يظهر
اخصم راو ادخلها بها اجلها فان خلفت بغير اخصم
الحاكم بغير اخصم بلو انتظار الى بلوغ الصبي او اب او صيا
في فصل النكاح الصبي والصبيبة لو تزوجا بلو انة
ثم اجازة الوطء جاز ولهما جازا بالبلوغ لو اجاز غير
الاب ولجد فصولين في احكام الصبيان في الفصل
الرابع والثلثين الفرق ثلثة عشر فرقة سبعة منها
يحتاج الى القضاء ستة لا فالاول الفرقه بالحجب والفرقة
وبها رابا بلوغه وبعد الكفا وينقضان المهر وبان
الزوج عذرا لا بد وبالبعاق والثاني الفرقه بفقد
العق وبالايلود وبالبوة وبتبين الدارين وبذلك
احد الزوجين صاحبه وفي النكاح القانس لسانه في
النكاح اذا تزوجت غير كفوف للولي او يفرق
بينهما دفعا للعا وعنه والقريب الى القاصي فافقه
في البلوغ وما لم يفرق فاحكام النكاح ثابتة ولا يكره
الفسخ طلقا فالو في الطلاق تصرف في النكاح وهذا
فسخ اصل النكاح ولان الفسخ انما يكون طلقا اذا
فعله القاصي نيابة عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا

لا يجزئها شيء من المهران كان قبل الدخول لما بيننا
 وان دخلها قبلها المهر وعليها العدة ولها نفقة
 العدة للدخول في عقد صحيح نفقة الصالح في البتة
 السادس من كتاب النكاح جهز بنته وزوجها
 ثم ادعى ان ما دفع لها عارية وقالت عليك اؤك
 الزوج ذلك بعد من بها ليرث منه قال الزوج عارية
 قبل القول للزوج ولها ان الظاهر شاهد به اذا القى
 وضع ذلك اليها هبة واختاره السعدي واختار
 الامام السرخسي كونه القول للاب لان ذلك يستفاد
 من جهة والمختار للفقهاء القول الاول ان كان العرف
 ظاهرا بذلك كما في ديارهم كما ذكره في الوقعات
 وقناوت الخاص وغيرهما وان كان العرف مشكوكا في القول
 للاب وقبل ان كان الرجل من مثله يحضر البنات
 فليكن فالقول للزوج والادلة ابن الصمام في امر المهر
 قال مولانا رحمه الله وينبغي ان يكون الحواشي على التفضل
 ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاول
 مثله ياد فقير العاق وان كان من اوساط الناس
 يكون القول قول الاول انه هو الدافع وليس بذكر فيما قال
 من صفت الظاهر فاصبحان في فصل في هبة الولد للولد

في كتاب الهبة اذا جهز ابنته ثم ماتت ونفقة الودة
 يطالب به القسمة منها فان كان الاب لا يرى لها
 في صفتها او بعد ما كبرت ولم اليها وذلك في
 صفة فلا سبيل للورثة عليه وكيفية للورثة خاصة
 في الوقعات الحسامية في كتاب المواريث بعلومه
 القدر عنه فقال ان زوج بنتي واهلها
 جهزنا عظماء فتزوجوها وفع الدسيمان الى ابنيها
 ثم ابرها لم يحضرها لارواية فيه واقول ان الزوج
 يطالب بالمرأة بالجهيز فان حقه لا يسترد والابن
 ما زاد على دسيمان مثلها وقد رجع عنهم الجهاد باليد
 دسيمان لكل دسيمان دسيمان ثلثة دنانير
 في الجهاد او اربعة دنانير والزوجه بطالبة بهذا القدر
 والابن يسترد ما زاد على دسيمان مثلها
 لا يرجع بسبب على اب المرأة في المال في ما انشكاه
 ليس بغير اصل في الفصل العشرين في كتاب جامع النور
كتاب الرضخ من تزوج امرأة فشهدت امرأته
 ان صفتها لا تثبت لحرمة بقولها وان كانت عدلة
 وان تنزه كان افضل وقال مالك تثبت لحرمة شهادة
 امرأة واحدة لانها في باب الديانة تثبت بقول الواحد

كتاب الرضخ

كما لو اشترى لها فاحضه عدل انه ذبيحة الجوسى محرم
عليه وانما نقول هذه شهادة قامت على ذوالملك
النكاح فلو ثبت لحرمة كما لو قامت على الطلاق فبان
شهاد بذلك امرأتان او رجل عدل فذلك وكذا لو
اربع نسوة وقال الشافعي يفرق بينهما بشهادة الزوج
وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت لحرمة شهادة
نكاح قبل النكاح واذا اراد الرجل ان يخطب امرأة
فشهدت امرأة قبل النكاح انها الرضعة كان في
سبقتها نكاحها كما لو شهدت بعد النكاح وتوعد
رجل ان عدلان او رجل امرأتان بعد النكاح عندها
لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت
عند القاضي ثبت الرضا فكذا اذا قامت عندها
واذا اقر الرجل بأمرها اختد في الرضا ولم يغير على
افزاده كان له ان يتزوجها وان اصر لا يحل له ان
يتزوجها ولو اقر بعد النكاح بذلك ولم يغير على اقراره لم
يكن بينهما وان اصر فرق بينهما وكذا لو اقرت المرأة
قبل النكاح ولم تصر على افزادها كان لها ان تزوج
نفسها منه واذا اقرت بذلك ولم تصر ولم تذكر نفسها
لكن رويت نفسها جان نكاحا لان النكاح قبل

دليل النكاح

في الزنا

وقيل الزوج بمنزلة الزوج عن افزادها وقد روي ذلك
اجملا في فصل المحرمات ولو قالت المرأة بعد النكاح
كنت اقرت قبل النكاح انه اختد في الرضا وقد ثبت
انما اقرت به حق حين اقرت بذلك فلم يصح النكاح
لا يفرق بينهما ويمثل لو اقر الزوج بعد النكاح وقال
كنت اقرت قبل النكاح انها اختد في الرضا وقد ثبت انه
حق فاذا القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقرت بعد النكاح
ان الزوج اخبرها في الرضا وامرت على ذلك لا يثبت
فولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذا ان اذا
استندت ذلك الى ما قبل النكاح اما الزوج لو اقر
بعد النكاح وامر على اقراره فرق بينهما وكذا لو شهد
اقرار الى ما قبل النكاح والله اعلم بالحق في ارباب
الرضاع وبين ابنتي شخص رضاعا ونسبة فلا يحتمل
فالدر للخل بنشر صدق المسئلة لو كان لامرأة او رجل
ابنتا احد هاتين الرضا والآخر من النسب لا يحتمل
لأن ان يحتمل بينهما في عقد نكاح لا فالدرك بنشر
لحرمة من جهة المرأة بنشرها من جهة الفحل ايضا عندنا
وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب الفتن في ارباب
الرضاع ولا بد من ثبوتها ولو في رضاع ونكاح تشبه

ولو زنا فالحكم لا يتغير لما تقدم في البيت السابق ان
 لبن الفعل ينشئ لبن المرأة وكان ذلك شاملا لما هو
 بنكاح صحيح ووطي بشبهة ووطي بزنا وكم لا يفرق
 في كل الأحوال بنه عليه في هذا البيت والموجب لنقله
 الفرع الذي يكون منصوصا عن علمائنا ذكر صاحب
 الفقيه فالمرأة زنى بامرأة فحرم عليه بتقادم
 الرضاخ وهي منصوصة اقول في النهاية وقناوى
 قاصيخان والقناوى الطهيرة والمغيرة حل زنى بامرأة
 والعياذ بالله فقلت منه فانصت بهذا اللسان صغرة
 لا يجوز لهذا الزاني ولا لغيره ابانة واولاده
 نكاح هذه الصغرة على ما عرف من اصل الصحابة يفتى
 ان لبن الفعل يتعلق به الحريم وذلك لوجود البغضة
 بين الزاني وبين هؤلاء شرع الوهبانية للصنف في
 الرضاخ صغرة وصغيرة بينهما شبهة الرضاخ ولا يعلم
 ذلك حقيقة لا يأس بالنكاح بينهما اذ المخرجه
 واحد فان اعتبر به واحد عدل ثقة فوض بقره ولا يجوز
 النكاح بينهما وان اجز بعد النكاح فالأوطان
 يفارقها لانه اشك وقع في الأول في الجواز وفي الثاني
 في المطلق والدفع اسهل من الدفع فقبل ذلك

اجز به وامر عدل
 فله نكاح بقره

انقضاء كذا

كتاب الرضاخ

ان حقا وان كذا بزانية في الفصل الرابع من كتاب النكاح
 واذا ثبت الرضاخ بالشهود العدول اذ كانت الشهادة
 على الزوجين فرق بينهما وان كان قبل الدخول فلهما
 وان كان بعد الدخول فلهما الا قل من المسمى ومنه المنكح
 وليس عليه النفقة والسكنى ولم يشهد عليه احد يكن
 قالا الزوج بانها ائتمت او ائتمت الرضاخ فان قال بعد ذلك
 كذبتا روهما وغلطت فيهما على نكاحهما وان قال
 هو حق كما قلت فرق بينهما وان كانت المرأة صدقة
 فلا مهر وان كذبت فلهما نصف المهر وان كان قد دخل بها
 فلهما جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبت وان
 صدقة فلهما الا قل من المسمى ومنه مهر مثلها ولا شيء
 في النفقة والسكنى مفترقات في الرضاخ وذكر الا
 سيجح ان لا فضل له ان يظلمها اذا اضرته امرأة
 يعني بالرضاخ فان كان قبل الدخول بها يعطىها نصف
 المهر والا فضل لها ان لا تأخذ منه شيئا وان كان
 بعد الدخول بها فاله فضل للزوج ان يعطىها كما كان
 المهر والنفقة والسكنى والا فضل لها ان تأخذ الا قل
 من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة ولا السكنى
 انتهى من البحر الرائق في الرضاخ في شرح قوله ويثبت

بما ثبت به المال وفي الحجة تزوج امرأة رضية فجاءت
 أم الزوج أوجرتة وأخته فأوضعت هذه الصغيرة
 على الزوج لأنها صارت أخته أوبنت أخته تارة تارة
 في كتاب الرضا لو دخلت امرأة حرة بثيها في قوم رضى
 ووقع الشك في وصول اللبن إلى الرحم فلم يفرم لأن في
 شكها في الركية لبناء في ضدة الوصول في
 الحرمة في القاعدة الثالثة وهذه الحرة بمعنى حرمة
 الرضا كما ثبت في جانبها لم تثبت في جانب الأب
 وهو الفحل الذي ينزل لبنها برحمته وقال الشافعي رحمه
 الله حرمة لا تثبت في جانب الأب ولقها ويسمى هذه
 المسئلة لبن الفحل فتدنا الفحل إلى الرضيع وأم الفحل جدة
 ولحواته عماته وأولاد الفحل أخوته ولا يحمل للرضيع أن
 يتزوج واحدة منهم ولا تنكح موطوءة الفحل ونكوة
 ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوته ولو كان
 للفحل أم إناز حبلنا منه وأرضعت كل واحدة منهما
 رضيعا كما في الرضيعان أخوين لأب وإن كانت كل
 أنثى أحجز النكاح بينهما ولو كانتا اثنتين لأحجز
 أحجز بينهما في نكاح رجل كما أحجز بين الأخوين
 في النسب فأصبحان في أول الرضا وفي نكاح حسن

لبن الفحل

في النسب

نزل

عن طلاق رجعي فأنها تستحق بالانفاق لأن النكاح قائم وإن كانت
 العدة عن طلاق باين فعدة ناسخ وعند الشافعي لا تستحق
 ذكر في الكتاب حديث ابن عمر وهو يدل على مدتها فأنه قال
 في الرجل يطلق امرأته وهو غائب ولم يفصل بين طلاق رجعي و
 بين طلاق باين وأوجب النفقة ثم عندنا لا تستحق هذه النفقة
 ابتداء بل متى ما كان واجبا حال قيام النكاح حتى إن كل أمة لا تحق
 النفقة حال قيام النكاح لا تستحق في حالة العدة كما في العدة عن
 النكاح الغائب والناسنة والامة أو الميولها المولى بينها فان
 لم يطلب المرأة نفقة في العدة حتى انقضت عدتها أو ماتت
 سقطت نفقتها لأنها من باب الكفاية وما كان من باب
 الكفاية فموت من له الحق بسقط الحق لمن له العطاء أو إمامات
 قبل أن ياجده في باب الرجل يعيب عن امرأته من مختصر شرح
 الأب القاسمي ذكر عن الشافعي أنه قال إذا خرجت المطلقة
 في عدتها فلا سكن لها ولا نفقة لأن العدة ما ومنت ببقائه كان
 النكاح باقيا من وجه ولو نكحت في حال قيام النكاح من كل
 وجه لم يكن لها النفقة والسكنى فكذلك إذا نكحت في حال قيام النكاح
 من وجه من المهر في باب نفقة المرأة رجل تزوج باجرة أو فداء
 مهرها إلا أن الزوج يسكن في أرض الغصب أو في دار الغصب
 فاستغف المرأة منه وخرجت من منزله كانت لها النفقة
 لأنها محقة وليست بناسنة فاصبحان في باب النفقة وإن طالت
 العدة بارتفاع الجبس كان لها النفقة إلى أن تصير بيسة وتنقض
 عدتها بالاشهر وأن أكثر المرأة انقضاء العدة بالجبس كان
 القول قولها مع البين وإن أقام الزوج البينة على إقرارها بانقضاء العدة

سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل
كان لها النفقة من وقت الطلاق إلى سنين فان مضت
سنتين ولم تلد وقالت كنت اظن اني حامل ولم احصل الى
هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد في ذلك
لان هذه مما يشبه فكان لها النفقة الى ان تنقضي عدتها بالحيض
او نفسيه تنقضي عدتها بالاشهر فاضحان في نفقة المفترقة
عن الطلاق من كتاب النكاح النفقة المفروضة تسقط بالموت
ولو عطا بالنفقة مدة ثم مات احدنا قبل مضي المدة لا تسرد ما بقي
عند ابني ج وبني يوسف وعند محمد تسرد بقدره وفي نفقة المحارم
لا تسرد بالاجماع وجيز في كتاب النفقات لا تسرد بمحلة
مدة مات احدنا قبلها عند ج وبني يوسف وقال محمد يجب
لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج فترده وكذا تسرد قيمة المهر المتك
لا تسرد قيمة الهالك بالاتفاق قال في الخفة وشرح الاسبغاني
الصحيح قولها شرح النعابة لعطو باني باب النفقة في الحضنة
نحو الام احق بالصغيرة وان كانت سبية الشيرة موقوفه بالجواز
كانت مطربة ما لم تعقل ذلك واذا افرقا ونزوح كل واحد منهما
فحضنة الصغيرة للاب اذا لم يكن لها من تكون لها الحضنة و
لو تزوجت الام بنزوح آخر وتمسك الصغيرة معها ام الام في
بيت الاب فلا باب ان ياخذها منها فيه في الحضنة الام ومجدة
احق بالظلم حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده
وقدرة الحضنة سبع سنين وهما احق بالجارية حتى يكفيا و
من سلوها احق بها حتى تبلغ حد سنين ولا خيار للظلام والجارية
عندنا وقال الشافعي رحمه الله الجارية اذا كانا عاقلين لانه عم

خير بينهما قلنا قد قال النبي عم اللهم احده فوفق الا نظر به كنه دعاء
واذا اراد الزوج ان يخرج بولده الصغير من المصير ليس له ذلك حتى
يتبلغ حدا ذكرنا واذا ارادت المرأة ان يخرج بولدها منه ليس لها
ذلك ايضا كما فيه من الاضرار بالاب الا ان يخرج الى وطنها وقد
كان الزوج تزوجها فيه لانه المهر المقام فيه عفا واذا ارادت
الخروج الى غير مصيرها وقد كان الزوج فيه فقد اختلف الرواية
فيه والاصح انها لا يخرج بهذا اذا كان بين المصيرين تفاوت
اما اذا اتفقا بالحيث يمكن للاب ان يطالع ولده ويبين في
بيته فلا بأس فيه وكذلك الجواب بين القريتين ولو تفرقت
من قرية المصير الى المصير فلا بأس به لان فيه نظرا للصغير حيث
يتخلق باخلاف اهل المصير وفي عكسه لا يجوز لان فيه ضررا
للمصغير فخرات في الحضنة فاذا امانت الام فصار الولد الى
جدة من الام او بعض من يجب له اخذه من البن او فارقوا
ان يخرج الولد من الذي فيه الاب الى مصير آخر لم يكن لها ذلك
وان كان ذلك المصير هو المصير الذي كانت وفقت فيه
عقد نكاح ام العبي انما هذه الحق للام حاصلة لان الام ما كان
لها ان يخرج بالولد الى ذلك المصير بحكم العقد الذي جرى بينها
في ذلك المصير وعقد النكاح جرى بين الزوج وبين الام حاصلة
قال وليس لام الولد اذا اعتقها مولانا ان يخرج بالولد من مصير
الذي فيه ابوه الى غيره لان ولاية الاخراج بحكم العقد ولم يكن
بينهما عقد قال الشيخ الامام حسن الالباني المحل في ينبغي ان يحفظ
صانان المستعان سئل ام الولد مسئلة الجدة لانها متقدمة
من صاحب الكتاب لا يوجد في المبسوط وسما من خصوص

هذا الكتاب والله اعلم بالصواب في باب المراه يطلقها زوجها ولها منه
 ولد من محض نسله ابن ثم الام انما تكون اولى بالولد ان
 تنزل من نسله فان ارادت والبقاء بالله كان الاب اولى لانها
 تجلس فلو جلس الولد معها ربما يرض الولد فان اسلمت رد الولد
 عليها لان المانع قد زال من المهور في باب الولد اولى به وان
 قالت انه ابن ست وقال الزوج ابن سبيع لا يخلف النكاح
 احد لكن ينظر ان كان الولد استغنى وفع الى الاب والا
 فعن الام بزيادة في الخصا فاعل في الخلاصة وغيرها صغيرة لها
 اب معسر وعمة مؤسرة ارادت النكاح ان ترضى الولد بما لها
 مما كان ولا يمنع الولد عن الام والام ما في ذلك ونظا لب الاب
 بالاجرة ونفقة الولد اختفوية والصحيح ان يقال لام ان تمسكه
 بخير احوالها ان ترضيه الى النكاح انتهى ورأيت منقولاً عن البينة
 او انه وجب ام الصغير المتوفى ابوه بزواج آخر وارادت ان تزوج
 الصغيرين غير نفقة له من ماله الموروث من ابيه واراد
 وصيه ان يرضيه بالنفقة المفدرة يدفع هو اليها لا اليه انتهى وله وجه
 وجه والله تعالى اعلم مع العار بنويرة الابصار في الخصا
 للام بلا جبري بلا اكرامه للام على اخذه اذا ابست مطلقاً كما ذكره
 البخاري رحمه وفي الكرام في انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذورحم محرم
 فاجبر نكاح وفيه اثبات الى انها اولى من المحرم وان طلبت
 اجراً والمحم لم يطلبه والاصح ان يقال لها امسكية او اوقعية
 المحرم كما في الام والى انه يدفع اليها بلا طلبها لكن في الاختيار
 خلافه وكذا اسك لم يستحقان للخصا نه من ثمان في اول
 الخصا نه وذكر الخصا ف في النفقات فان كان للصغير

جدة الام من قبل ابيها وهي ام اب له فخصه ليست بمنزلة من
 كانت من قرابة الام من قبل ابيها وكذلك كل من كان
 من قبل اب الام فليس بمنزلة قرابة الام من قبل ابيها انتهى
 وفي الولو الجدة الام من قبل الاب وهي ام اب الام
 لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الام لان هذا المخرج للام
 انتهى قال مولانا في بكرة بعد نقله كما قد مره وظاهره ما خبرتم
 الام عن ام الاب بل عن الحالة ايضا وقد صارت جارية
 الفتوى في زماننا والله اعلم مع العار بنويرة الابصار في الخصا
 الام حتى بخصا نه ولد ما قبل الفقرة وبعد ها ثم ادها وان علت
 ثم ام الاب ثم اخذت الولد لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالته
 كذلك ثم عمة كذلك وبنات الاخت اولى من بنات
 الاخ وهن اولى من العلات ومن نكحت غير محرمة سقط حقها
 لا من نكحت محرمة كما نكحت عمة وجدة نكحت جده ويعود
 المخرج بزوال نكاح سقط به والقول قولها في نفق الزوج ملحق
 بالاجر في الخصا نه ماتت الام وليست من النكاح وان جرم
 محرم منه فالحق للعصبة من الرجال فان لم تكن عصبة فالى ذوي
 الارحام على الترتيب منه المعنى في الخصا نه من كتاب النكاح
 لا يدفع صبية الى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن العم في دفع اليهم
 الغلام ولا فاسق ما جن اي ولا يدفع الصبية الى محرم فاسق
 ما جن اي لا يبالي ما صنع وكذا الصبي واذا اجتمع من حق الخصا نه
 في درجة واحدة فاصحهم اولى وان ابس ووافاسهم وذا
 لم يكن للصغير عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم لام ثم
 الى الخال لاب ثم لام ثم لاب ثم لام لان المهور لا ولاية

في النكاح عند أبي حنيفة وفي الفتاوى فان لم يكن عصبته
 فإلى ذوي الارحام تنسب على الترتيب نعم النكاح لا يخلو بها
في الحضانة وكذا في فتح القدير سئل اذا اخذ الرجل ولده من
 مطلقته لمزوجها فاستأقت الى رؤيته ولد ما هل يزوجها
 الولد اليها اجاب اذا سقطت حضانة الام واخذ الولد
 الاب لا يجبر على ان يرسل اليها بل متى اذا ارادت ان
 تراه لا تمنع من ذلك ويملكها الاب من رؤيته فإلى الهدية
 وفي اللجج لا يخرج الاب بولده قبل الاستئذان انتهى وعلة الرجوع
 بانه ما فيه من الاضرار بالام بابطال حقها في الحضانة وهو يدل
 على ان حضانتها اذا سقطت جاز له السقوط وفي الفتاوى والنجرة
 سئل اذا اخذ المطلق ولده من حاضنته لمزوجها هل له ان
 يساقه فاجاب له ان يساق الى ان يعود حتى انه انتهى و
 هو صحيح فيما قلنا وسي حادثة الفتوى في زماننا من الجرح الرقيق في
 آخر الحضانة واذا اجمع الناس وولاهن اذ لو لم يفسد القاضي حيث
 شئنا لانه لا حق لهن لمصلحة من لا قرابة له قوله المصنفين في الحضانة
 وهذا الذي ذكرنا بثبوت حق الحضانة لذوات الرحم المحرم اذا لم
 يكن لهن ازواج فاما ان كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها
 ذارحم محرم من الصغير لانه يلحقه الجفا والمدة من زوج الام اذا كان
 اجنبيا ويضد القاضي حيث يشاء مقدمات في التفصيص طلقت
 وهي ام ولده او امه او مكاتبته ولدت قبل الكفاية لا حضانة لها و
 مولاهن بالولد الرقيق اولى بالزوج ولو ولدت بعد الكفاية فهي له
 منية القضي في الحضانة من كتاب النكاح لم يذكر المصنف بعد العلامات
 احد من النساء والمدة كوزني غايبة البيان وفتح القدير غيرهما

ان بعد العلامات حالة الام الاب وام ثم لام ثم لاب ثم
 بعدهن حالة الاب الاب وام ثم لام ثم لاب ثم بعدهن
 عمات الامهات والاباء على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف
 ايضا بنات الاخ وفي البيهقي ان بنات الاخ اولى من العمات
 ولم يذكر ايضا اولاد الخالة والعمه لانه لاحق لبيان العمه والخالة
 في الحضانة لانهن غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوال
 بالاولاد كذا في كثير من الكتب وفي غايه البيان والعمه احق من ولده
 الخالة وهو ساق لانه لاحق لولد الخالة اصلها كما قلناه من الجرح
 الرقيق في الحضانة وبعد ما استفتي الفلام وبلغت الجارية فالحضنة
 اولى بقدم الاقرب قال اقرب فاصحى ان في الحضانة في العبد
 الزوج لم يصل الى المرأة فهي تقول وجده غيبا وتطلب من الصبي
 التاجيل وهو يقول وجده رتقا وانما صحيح قال يبرها الشاء
 او امرأة عدله فان قلن لم يست برتقا اجمله وان قلن رتقا
 تركها قال مردى زن خود را بياضی آورد و دعوی کرد که رتقا
 وزن منکرست قاضی حرا و او را بر زبان غایب باقی قال اگر دعوی
 عنت می کند و از قاضی طلب حکم عنت می کند غایب و اگر نمی
 لانه لاحکم للرقيق المجر وحی بسى لاثباته بن لقول له القاضي فاساكن
 بمعدوف او تسج باخ ان فاعديه في النكاح قال خير سببه
 رايد ريشوي بالغ واده است وشوي غيبان ايد بد احى طلب
 تاجيل ونفوق بود باقی اجاب في علل محمد وقال لاني لا ادري
 عليها ستر حتى يزوجها اذا بلغت وليس في ابقاء النكاح عليها الى
 وقت بلوغها ضرر لانها لا تحتاج الى الوطى ولا يخاف فوت حقها
 في هذه المدة فاعديه في النكاح كتاب العلق والمحقق يعقبن انه

باجر لا يعق ولو دعاه بالفارسية يا اراو يعق وجير من اويل
 كتاب العتق رجل شهد ان اسم عبده جرم دعاه يا اراو يعق
 لانه دعاه بغير اسمه وكذا لو سماه بالفارسية اراو ثم دعاه باجر يعق فاني
 حان الى العتق ولو اختلف المولى والمدبرة في ولد فاقول المولى
 ولديه قبل التدبير فهو رقيق وقالت سبي بل ولده بعد التدبير فهو مدبر
 فالقول قول المولى مع يمينه على علمه واليثة بيثة المدبرة لان المدبرة
 تدعى سرية التدبير الى الولد والمولى يتكفر فكان القول قوله مع يمينه
 ويخلف على علمه لان الولادة ليست فعله واليثة بيثة المدبرة لان
 فيها اثبات التدبير ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى للعتقة
 ولديته قبل العتق وهو رقيق وقالت بل ولديته بعد العتق وهو
 حر حكم فيه الحال ان كان الولد في يده فالقول قولها وان كان في
 يد المولى فالقول قوله لانه اذا كان في يدها كان الظاهر ههنا
 لها واذا كان في يده كان الظاهر ههنا له بخلاف المدبرة
 لانها في يد المولى فكذلك ولدها فكان الظاهر ههنا على كل حال
 فكان القول قوله بدراج في فصل حكم التدبير من كتاب التدبير وجر
 ثم حين حيث لا يبطل التدبير بخلاف ما اذا اوضح به لانه ان لم
 حين حيث يبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لا يبطل
 بالاكراه وجاز بخلاف الوصية والمجنون لا يبطل المعلق بترديه من
 كتاب العتق واذا تزوج الرجل انه رجل فولدت له ثم اشتراها
 او ملكها بسبب اخر صار ام ولد له لانه ملك جارية وله
 منها ولد ثابت النسب فتصير ام ولد له قياسا على ما اذا استولى
 في ملكه ولو لم يجز في الفصل اوس من كتاب المدعى رجل
 فخر بامه فولدت ثم اشتراها لا تصير ام ولد له استى نا

وان اشترى الولد عتق الولد لكان الحرنية والبغية طميريه في اوق
 الفصل الثالث من العتق ولو عتق شريك حقه عتق الآخر
 ادراج فروع العتق من التدبير والكتابة فيه فان الشريك كان
 ان ينصرف فيه بهذه التصرفات او تسعاه او ضمن العتق
 موسى حال كون المعلق موسر فقيمة حقه لا موسر والولاد
 لها ان عتق او اسنسى والمعلق ان ضمنه ورجع به على العبد وقال
 له صمانه عينا والسعاية فقير فقط والولاد للمعلق من الاصلح
 والايصاح ولو مات احد سم قبل ان يتخذا لشريك شيئا
 فلا يخرج اما ان مات العبد او المعلق او لم يكن فان مات العبد
 ضمن المعلق في طاهر الرواية لانه ضمان اطلاق شرع لغير العاين
 فلا ينفذ بهلاك محل التلف كما لو هلك العضوب وفي رواية
 لا يعقن المعلق لانه ضمان وجب لاجل نقل الملك ولذلك
 لا يتم الا بالرضى او القضا عند عدمه وقد نذر النقل الى الضمان
 فلم يجز الضمان وعند ما الضمان واجب حتما لانه يملكه الضمان
 مقتضى الاعناق سببا عليه فان كان للعبد كسب رجع ضمان
 المعلق فيه لانه تملك نصيبا كسب باء الضمان من
 وقت العتق فصار مكانا له من وقت العتق فكان اخذ
 السعاية بعد موت العبد استيفاء بدل الكتابة لا اثبات
 لعقد الكتابة فجاز له وصار كما لو كان العبد كله له فاعتق نصفه
 ومات وسهل لك ان ياخذ من تركته العبد فقيمة نصيبه
 اذا لم يعقن المعلق قبل له ذلك لان يعقن البوص صا نصيبه
 مكانا واخذ السعاية بتركته استيفاء بدل الكتابة واستيفاء
 بدل الكتابة من تركته المكاتب جاز وقال عامة من انجنا

ليس له ذلك وظاهر إطلاق محمد رحمه بدل على سذفانه قال
المعتق ضامن لنصف قيمته ولا سعاية له على العبد ولم يفضل
بينهما إذا ترك كسبا أو لم يترك وأما إذا مات المعتق والعق
في صحته لو أخذ الضمان من ماله وإن كان المعتق في حرة فغنه بما
لا يجب شي على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وهو
رواية عن أبي يوسف وأما إذا مات الساكن فلو رثته إن كان ردا
الاعتاق أو الضمان أو السعاية لأنهم قايمون مقام مورثهم فإن
اختار بعضهم المعتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك وروى الحسن عن
ليس لهم إلا الاجتماع على أحد سائل أن المستعق يتركه المكاتب عبده
ولو كاتب عبده ثم مات ليس للورثة إلا الاجتماع على الاعتاق أو الضمان
وكما لو كان المورث حيا ليس له إلا اختيار واحد سائل فلو رثته وجه ظاهر
الرواية أن ملك بكل واحد من الورثة متميز عن ملك الآخر فليكن
أحد سم لا يلزم الباقي لأنه إذا توفي الملك صار كعبد بين جماعة
اعتق أحد سم نصيبه وصار كالغائب وغائب الغائب ليس
للمالك أن يعين كل واحد بعضه ولو مات كان لورثته ذلك
فلهذا من المحيط للبحر حتى في باب عتق المملوك بين الشركا
ملحوظا وتعتبر القيمة في الضمان والسعاية يوم الاعتاق لأنه النسب
كما في الغصب وكذا حال المعتق في الباء والألف حتى لو كان
موسرا اعتق بعضه ولم يسقط بالعسري الطاري وإن
كان معسرا فالعتق ليس بسبب للضمان فلا يجب من عبده
كما في باب عتق بعض العبد ثم المتعبد بالتبشير وهو يمكن
من المال قدر قيمة نصيب الآخر لايب العتق لأن به تعدل النظر
من الجانبين بتحقيق ما قصده المعتق من الحرية وإيصاله إلى حريته

حتى ألك اليه هدية في باب العبد يعق بعضه وذكر في العيون وهو
المختار أن الموسر في ضمان العتق من يملك مايب وي نصف العبد
المعتق سوى المذل والمخادوم وسباع البيت وثياب الجسد كما في باب
عتق بعض العبد قال عتق أم الولد يتكره يتكره الملك كعتق المي لم يتكره
الملك بيا أنه لم الولد إذا أرادت ولحققت به الحرب بعد ما عتقها
المولى ثم سببت واشترها المولى فإنها تعود أم ولده وكذلك لو ملك
وأت رحم نحره وعققت عليه ثم أرادت ولحققت به الحرب
ثم سببت فاشترها عتقت عليه من الغا عدي في كتاب العتاق
ولو اشترى جارية قد ولدت من مع بنت لها من غيره نصيبه الجارية
أم ولده ليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت وأن يزوج الجارية جلا
فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت لأنها ولدت
البنت بعد ما صار ب أم ولده بعد الشراء فاضمان في الاستبراء
في عتق المريع قال إن مت من مرضي فانت حر فقتل لا يعق ولو قال
إن مت في مرضي يعق كذا فقتل في عتق المريع حج فليس حر فقتله
ورضي به الورثة قبل موته فالقن لا يسعي في شيء كان في مرضه
ولا مال فاقرب بعض بدل الكتابة جاز من الثلث ويسعي في ثلثي قيمة
بخلاف ما باعه من اجنبي ثم اقر بعض ثمنه حيث يصح من كل ماله
كذا حج مثله إلا أنه قال في البيع لو اقر بعض ثمنه صدق لولا
دين عليه وباني جنسه في بيع المريع وأقراره من المورث رجل مات
ونه كعبد أو عليه دين محيط برقبته فاعتقه الوارث لا ينفع فإن
بيع في الدين يبطل عتقه وإن أقر العتق بالدين من الدين أو تبرع
اجنبي بقبضه أو بنيه بنقه عتقه حر أنه العتق لا في العتق في
الاستبراء وإذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فإنها نصيبه وله

له ويكون غنقا من جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن وان اقر
 بذلك في حصة ان كان معها ولد فذلك الجواب ونصير الجارية
 ام ولده ولحق من جميع المال وان لم يكن معها ولد لم يصح الاقرار
 بالاستبلاذ بل تعتبر وصية حتى تعق من ثلث المال من الجيرة والبر
في مسائل ام الولد من كتاب العتاق ولو اقر ان امه حبلى منه ثم
 جاءت بولد سنة اشهر ثبت نسب منه لان الدعوة صادقة
 ولده موجود في البطن وان جاءت به لاكثر من سنة اشهر لم يثبت
 لان لم يتبين بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعد اقراره
 الدعوة بالشك ولو حرم عليه وطئ ام ولده بان وطئها ابوة وابنة
 او وطئ سواها او ابنتها فجاءت به سنة اشهر لا يثبت النسب
 الا بالدعوة لان الفرائض قد تقطع بالحرمة المؤبدة ولم يوجب العدة
 فصارت كالفرائض المنكوحة لا يبقى مع الحرمة المؤبدة فعراسها اولى
 والنسب بدون الفرائض لا يثبت بسبب ولدها الى سنتين من
 يوم الفراق لانها مضرة والفرائض يبقى ما بقيت العدة ولا يمكن نفقة
 لانه ناكه فعراسها بالحرمة دليل انه لا يملك نفقة الى غيره بالتزوج
 فالحق للفرائض المنكوحة في الوكادة والقوة ولا كذلك قبل الفراق
 والنسب منفرع من الفرائض منفرع عنه فبناكده بناكده ويضعف لضعفه
 فلا يملك نفقة بعد ناكده كما لا يملك قطع فرسه ولو حرم عليه
 بالحيض والنفس او الاحرام او الصوم ثبت النسب من المولى لانه لم يحرم
 المحلل وانما حرم الفصل فيه فلا يتقى به الفرائض كما في النكاح من المحلل
 للحرسي في باب ام الولد باج الحامل فولدت عنه المشتري لائل
 من نصف عام وكانت عنه البائع تمام عامين صححت دعوة
 البائع وبطل البيع وبعد عتاق الولد لا يصح الدعوة وتصح بعد عتاق

حكمه في نسبه
 او في نسبه
 او في نسبه

اعتاق الام لان الولد هو الاصل وكان ابنة وبير حصة الولد من
 الثمن الى المشتري وانما فرضنا ولادتها عند المشتري لافل من
 نصف حول وبكونها عند البائع اكثر من عامين ليحصل القطع يكون
 العتاق عنه البائع وان اشكل بان جاءت عنه المشتري
 لاكثر من نصف عام وقل من عامين من وقت البيع لا يثبت الا
 بتصديق المشتري وان لاكثر من عامين لا يصح ان كذب المشتري وان
 صدقه تصح الدعوة ولا يبطل البيع حمل على الاستبلاذ بالنكاح بغيره
 في دعوى النسب من كتاب الدعوى كل مملوكه ثبت نسب ولدها
 ممن يملكها او يملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب ولدها منه
 وكذا الجارية اذا ولدت ولدها من غير المولى بنكاح او وطئ بشبهة
 ثم ملكها من ثبت نسب ولدها منه تصير ام ولدها عندها وان ملك
 ولده منها عتق عليه وان ملك ولدها من غيره يكون ملكا له وله
 ان يبيعه فاصحان في فصل في الاستبلاذ وفي القنية وطئ جارية
 ابنة فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد او طئ الشبهة اولا
 لانه ولده ولده فيعتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كان
 زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت
 نسبه منه من الحر الرقيق في نكاح الرقيق زنى بجارية ابنة او حرة
 او جده فولدت ولدها فهو حرة مقيمة المفتى في العتاق ولو بجارية
 فجاءت بولد ثم اشتراها لا تصير ام ولده لان امته الولد باعبار
 النسب والنسب لم يثبت منه بخلاف ما اذا وطئها ثم ملكها ثم
 جاءت بولد فجاءت التوارث في الاستبلاذ رجل زوج امته
 من عبده فجاءت بولد ثم ادعاه المولى لا يثبت النسب منه ولكن
 يعقق باقراره بالنسب والولد وله الزوج لان له فرائض فرائض

ان يملكها او يملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب ولدها منه
 وكذا الجارية اذا ولدت ولدها من غير المولى بنكاح او وطئ بشبهة
 ثم ملكها من ثبت نسب ولدها منه تصير ام ولدها عندها وان ملك
 ولده منها عتق عليه وان ملك ولدها من غيره يكون ملكا له وله
 ان يبيعه فاصحان في فصل في الاستبلاذ وفي القنية وطئ جارية

اوله من ازاها
 فاصحان في فصل في الاستبلاذ وفي القنية وطئ جارية
 ابنة فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد او طئ الشبهة اولا
 لانه ولده ولده فيعتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كان
 زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت
 نسبه منه من الحر الرقيق في نكاح الرقيق زنى بجارية ابنة او حرة
 او جده فولدت ولدها فهو حرة مقيمة المفتى في العتاق ولو بجارية

البيع الا بائنه بن الناس في شدة بالدراسم والذناير والنقد لا بالنسبة
كالوكيل بالبيع المطلق وسي في كتاب الوكالة وله ان يبيع
ويشترى من مولاه لان المكاتب فيما يرجع الي مكاسبه ومنافعه
كالحر فكان فيها بمنزلة الاجنبي فيجوز بيعه من مولاه وشتره منه كما
يجوز ذلك من الاجنبي الا انه لا يجوز له ان يبيع ما اشتراه من مولاه
مراجه الا ان يبين وكذا كسب المولى فيما اشترى منه لان بيع
المرء يمتنع امانه فيجب صيانة عن الجبانة وشبهة الجبانة ما امكن و
كسب المكاتب مال المولى من وجه فيجب ان يبين حتى ترفع الشبهة
ولا يجوز له ان يبيع من مولاه درهما بدينارين لانه لبعده الكفاية صار
احق بمكاسبه فصارت كالا جنبي في المعادضة المطلقة وكذا لا يجوز للمولى
ذلك لا يبيناه بدليل في فصل بملك المكاتب واذا كاتب
بدينه جاز لانها باقية على ملكه كام الولد فان مات المولى ولا
مال له غيره ما كانت الجبانة بين ان تسمى في ثلثي قيمتها او جميع مال
الكتابة وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله تسمى في
الاقل بلا خيار وقال محمد رحمه الله تسمى في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي
الكتابة والصحيح قول ابي حنيفة لان بالتدبير عن الثلث منها من
غير سعاية والكتابة وقعت بعد التدبير فثبتا ول من الثلث عفت
وسقطت عنها السعاية بالاجماع لاستحقاقها الحرية بالتدبير والنسبي
اذا استحق الحرية من جهة اخرى يطلب عنه السعاية مضمرة شرح
الفهري في آخر المكاتب ومن قال لبعده انت حر على ان يكون
اربع سنين فقبل عتق وعليه ان يجده اربع سنين فان مات
المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لان شرط الخدمة للمولى وقد مات
المولى فعلى قول ابي حنيفة يوفى يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى

في كتاب الوكالة

وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته اربع سنين ولو كان خدما سنة
ثم مات المولى فعلى قولهما عليه ثلثة ارباع قيمة نفسه وعلى قول
محمد عليه قيمة خدمته ثلث سنين وكذا كسب لومات العبد
وتركت مالا يفتني لمولاه في ماله بقيمة نفسه في قولهما وفي قول
محمد يفتني بقيمة الخدمة شرح الطحاوي للاسيدي في اولى كتاب
العتاق اذا قال له اخدم اولادى سنة فانت حر فانت بعضهم
قبل تمام السنة لم يفتني في فضل شرط الركن من عتاق العبد اربع
ولو قال الرجل لبعده انت حر بعد موتى على الف ورسومه فبطلت
بعد الموت في طاهر الرواية واذا قبل العبد لبعده الموت قالوا لا
يفتني الا باعتاق الوارث ولو قال انت حر على الف ورسومه بعد موتى
فتغير القول للحال واذا قبل نصير بدينه لا يلزمه المال لان المدين باق على
ملك المولى والمولى لا يستوجب على عبده مالا فصيحان في أصل العتاق
والاصابة من كتاب العتاق في المذهب برقعة قد نسب فقله فالتدبير على
حاله وتوفي التدبير معنى الوجبة بخلاف مال او وصى برقعة لرجل فحين مات
يدخل الوجبة والوقت ان التدبير يجعل معنى العتاق والعتاق لا يبطل بخلاف
وكذا لا يبطل برجوع بخلاف الوجبة وله اجاز تدبير المكرة لا وصية حاج
الفصولين في كتاب العتاق من احكام الموصى والمفيدة كما اذا قال ان
ميت من مرضى هذا او سقوى هذا فانت حر وكذا كسب ان
قتل فانت حر او ان غرق فانت حر واذا مات من غير
ذلك الوجه لا يفتني واذا مات منه يفتني في اخر جزء من اخر
حياته غايه البيان في اول التدبير **ط** ولو قال انت حر قبل موتى
بشهر فليس بدينه وان كان يفتني بعد موته ويجوز بيعه ما عتق
فطاهر لانه اضاف العتاق الى وقت وهو شهر قبل موته والله

لا يمنع البيع وعند ما ليس به بر مطلق فجاز بيعه ثم اذا مضى شهر
 قبل الاجرة ببيع لانه صار بغير مطلقا والكثير المشايخ على انه يجوز ببيع
 وهو الاصح **فصل** ثم اذا مات المولى بعده بشهر فمضى رجب وحده ومن
 تابعه يستند عتقه الى ذلك الوقت فيعتبر حاله فيه فان كان
 صحيحا في ذلك الوقت يعق من جميع المال والا فمقتضى الثلث و
 عند ما يعق من ثلث ماله غير مستند وعند ذلك في ايام مضي
 شهر بعد البين يعق في الحال ولو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعق
 بالاجماع زاعما في التمييز المبرر اذا قل خطا واخذ المولى بعتقه بغير
 ان يشترى بعد اخر فبغيره وينقل حكم العبد الاول الى بدله فيصح
 في سائر شرط الوقف من كتاب الوقف ذكره على طريق النظر
في الولاء الطهرية وولاء العتقة للمعتق او لعصبته ولا يكون لعصبته
 عصبته ببيانه اذ اعققت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت المقتنة
 فولد العبد لابن لانه عصبته فان مات الابن لا يتحول ولولا العبد
 الى ابيه لانه عصبته لا عصبته ما رخص فيه في آخر الفصل الثالث من
 كتاب الولاء ولو مات رجل واخضع رجلا في بيته واقام كل
 واحد بيته اعققت الميت وهو يملكه وان لا وارث له غيره ولم يوقت
 البينة ان وقتا قضى بالبرئ بينهما لانها استوبا في الدعوى والحق
 ولم يتحقق العاقبة بكذا احدى البنتين لغير ان كل واحد من الغرضين
 عاين شبا بطلان له او الشهاده وهو المنصرف في العبد وعاق العبد
 بعد ذلك والشهود به مما يحتمل الاشتراك فمضى بينهما نصفان كما في
 الاملاك سنة اذا لم يوقت البينة فان وقتا وقتا ووقت احدهما
 استحق قضى لاسبغهما وقتا عينا والى بيت بالبينة بالثابت عينا
 ولو كان جادا احد المدينين او لا واقام البينة انه اعققت الميت وهو يملكه

انفي

ههنا كان باءون فاما الملك سنالك اكثر من عشرة ايام
 دخل في البين فاعديه في كتاب الطلاق قال اكره شهر زوجه
 البين ان يخرج من البلدة فاصدا الى وطن آخر وذكر في كتاب النوازل
 من مكة يقول على ان الخروج من البلدة يكفي قال اذا انت جاز الزوجان
 فقال اكره ان شهر زوجه ما نواز غم برى بئده من زواج من البلدة
 ثم رجع لا يعق فاعديه في الامان رجل خلف وقال انه من ده بنات
 يخرج باطله ومناعه ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك كل فعل يتبع
 لا يبطل البين فيه بالبر صحت ان في فصل الملك كنه من الامان رجل
 قال لا منع فلان من دخول وادى ثمنه حرة برى لبيته وان رآه حرة
 ثمانية ولم يتبعه الاشياء عليه فاصح ان في فصل من الامان
في الخلع في النكاح والطلاق قال اجنبية زكفت ان تزوجت عليك اذ
 فهي طالق او قال فانت طالق فترجعا ثم تزوج عليها اذ لا يطلق
 لاسده ولا نكاح لان التعليق لم يبع لانه ليس بعتقا بالملك
 ولا سبب الملك قبل فلم لا يصح التعليق فقل لانه انما يتعلق بالولاء
 التعليق النكاح لان التعليق منع النكاح من النكاح اصله تعليق القيد بالحل
 قبل الشرط ههنا التزوج عليها والتزوج عليها لا يكون الا بعد تزوجها
 وكان تعليق تزوجها ضرورة فقل ما ثبت بالضرورة لانه دخل له
 في الشرط الا ترى انه لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق
 لا يصح التعليق ولا نصير بغير ان تزوجك ودخلت الدار كان
 الطلاق لا بد له من سبق النكاح لما قلنا كذا ههنا فاعديه في الامان
 وكذا في طلاقها قال لاجنبية ان طلقك فبعدي حرة يصير
 كانه قال ان تزوجك وطلقك ولو قال لها ان طلقك
 فانت طالق قلنا لا يصح ولو قال لمنكوحته نكاحا فاسده ان

في حلف الطلاق

طلقك فبعدى حر فاليمين على الطلاق باللسان بزازية في
 نوع في حقيقة الملك من كتاب الطلاق رجل يعلم انه كان
 حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري انه كان بالغا وقت
 اليمين او لم يكن فزوج امرأة لم يكن لا شك في صحة اليمين
 فلا يحث بالشك تمام رخصته في الفصل السابع عشر من كتاب
 الطلاق قال في حلف او قال في حلف بالطلاق ان لا افعل
 كذا ثم فعل طلقت وحش وثق كان كاذبا وادب المصنف ان
 لا يقول يصدق وبانه لانه يعلم بل اذ بان يقول لا يصدق بزازية
 فيما يكون يمينا من كتاب الامان في حلف الفعل ولو قال شهدك
 اللهم او اشهدك ان لا افعل كذا ففعل بصدق الله و
 لا يبرئه الكفارة بخلاف اشهد بالله او اشهد مسلما في نكاح
 ان فعل كذا وفعل لا يجب عليه شيء الا ان ياتي ان ماواه من
 المعصيات لم يكن حقا كانه قال ان فعل كذا فهو كاذب بزازية فيما
 يكون يمينا من كتاب الامان حلف لا يدخل وارثان بزازية
 نسبة السكنى بدلالة العادة وسي ان الدار لا تسمى ولا تسمى لها
 بل يفيض سكنها الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر و
 قد يكون دلالة بان يكون الدار ملكا فبممكن من السكنى فيها فيحث
 بالدخول في وارثكون ملكا لقول فلان يكون سوكا فيها سوكا كان
 غيره سكا فيها او لا لقيام دليل السكنى التقديرى وهو الملك
 صرح به في الحائبة والظهيرية لكن ذكر شمس الامنة ان غيره لو كان
 سكا فيها لا يحث لا لقطع النسبة بفعل غيره ودرر غريب
حلف الفعل ان دخلت دارا ففعل كذا فكن الاخ والاعزى
 ودخلت الحائبة ان كان الحامل غيبا لحقة من الدار لا يحث غيبا

ن لا حلف

من الاخ يحث وان لم يتبين واحد حث عند الامام ومحمد رهما الله
 وان دخلت الدار التي كانت للاخ عند اليمين وسي في ملك
 الاخ الا انه لا يسكن فيها حث لان خرجت عن ملكه بعد الحلف
 بهية او غير ما وان مات الاخ وتحولت بزازية ان بعد الحلف لا يحث
 وان قبلها فذلك في الاصح وان كان على الاخ الميت ومن
 مستوفى يحث في الخامس والعشرين من ايمان البرازية قال كره
 بخانه ونم اندريم حنين ذن حانه يدركى فزوجت حالف
 اجازت كرفت واندرامه قال في الوقفات ان كانت الكراهة
 من المرأة سقطت بيمينه بالبيع وان كان الحامل على اليمين من البيت
 حث ويكون الاضافة الى المرأة لا ترفع فاعديه في الامان
 قال ذكر في التوارل لو قال لابنه ان سرفت من مالي شيئا فامك
 طالق فسرف منه آجرة ان كان الحالف يحل عنه بهذا المقدار
 يحث والا فلا روى ان محمد سئل عن هذا فلم يحجب وسئل
 ابو يوسف فاجاب بهذا الجواب فاجبر محمد بذلك الجواب فقال
 ومن يحس مثل هذا الجواب الا ابو يوسف فاعديه في الامان جيل
 قال لامرأته اكرت زمانا وسم يا آس وسم نر اطلاق فالحديث في ذلك
 ان يعطى اليها تسرى الخبز او ياتي بالخبر الى الدار ولا يعطى اليها تسرى
 المرأة من غير ان يعطى اليها جوهر الفهاوى في اويل الامان مديون
 قال رب الدين ان لم ارفع البك حثك يوم الجمعة فبعدى
 حر فمات الذي له الدين قبل الجمعة لا يحث الحالف في قول الجهم
 وقال ابو يوسف ان دفع الى وارثه او وصيه بزازية لم يدفع حتى
 مضى يوم الجمعة حث فاصبحان في اليمين الموقفة وفي الحائبة حلفه
 السلطان لا يجامعه في المال الذي اخذ منه قال ابن مقار خاضع عنه

الذب

انما حث في التوارل
 من دار آجرة

غيره بغيره وبتقدم موضع است ان الى الحكم فيقول انه قد صلتني
 بكذا وكذا حتى يعلم الحكم ان غير ما ذا بخاصه وهو لا يجزم بتقدمه
 برؤ المال عليه ما رجا به في الفصل الثاني من كتاب الامان
 ان ليست من غركت فاشترى من غركها وسجده ولبس
 لا يجزئ وقيل ان كان الحلف بمعنى في القول يجزئ والا فلا
 اذا حلف لا يدخل دار فلان فباع داره ثم دخل ان كان بمعنى في
 الدرك يجزئ والا فلا لا يلبس من ثوبها فاشترى ولبس لا
 لا يقطع النسبة الا اذا نوى من غركها بزازية في الرابع عشر من
 كتاب الامان وفي الفاعل رجل قال ان دخلت فلان بيتي
 او قال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلان بيتي
 فاحرته طالق فقله ان دخلت على ان يدخل بجره وقوله ان
 دخل على نفس الدخول او الى الف او لا علم او لم يعلم وفي قوله
 ان تركت على الدخول يعلم الى الف لان شرط الحلف الترك
 للدخول فهو علم ولم ينفعه فقد تركه حتى دخل حلاصه في او اخرى
 فصل في الامان في الدخول بيمين فلان غدا فانه ولم ياذن له لا
 يجزئ وان شاء ولم يباذن ولم يجده في بيته حث بزازية في آخر
 الفصل الثاني عشر من كتاب الامان قال مدعي عليه سوكه خور
 في اياضه بيشة فامني بياضه فوا حالف اعد حلفه في وروكته
 لا يجزئ فامدعي في الامان كفل نفسه على ان لم يوافه غدا فعليه
 الملائكة في رواية فتدري المكفول له او حلف بطلان امرائه ان لم يؤده
 اليوم لا الف فاما بالمال فتدري الله ان علم القاضي نفسه وقصده
 الى الاصل رخص وكيلاب لم لا يكون كقبلا بالمال ولا يطلق
 امرائه فان لم يعلم قصده لا يصب ولو نصب وكيله مع هذا

هذا هو الوجه في الامان
 في الدخول بيمين
 في الدخول بيمين
 في الدخول بيمين

فاضمان في الفاظ التي يوجب الحلف من الحلف واداف اليمين بها
 ولد الزنا الفاذن ان كانت امة خصته وفي النجس النجس
 قال محمد بن باقر انما كقولك يا ولد الزنا في النجس في رواه الحسن
 في ابي ج في قوله يا ولد الزنا ان هذه السبب بغيره
 ولا حلف عليه ما رجا به في الف ليس له الحلف ورواه قال
 ورواه اهل اهل يازاني وقال لا حلف است كفتي بحلف
 على الاول دون الثاني ولو قال است كفتي بحلف
 احده عليها حرة المقتضين في اقرار الرضا او اوطى جارية
 بغيره لم يوجب الحلف في الفقه ونقصان البكارة يجب الاكراه
 منها بزازية في او اخرى الحلف ورواه في جارية ان يشهد
 ورواه البكراتهما على قول ابي يوسف ومحمد بن عبد الله بن محمد
 غير كره الى نقصان البكارة ايمها كان اكثر حجب وكسب
 ويدخل الاصل في اكنة فافهم في فصل في الفقه الذي يجب الدية
 في كتاب الجناب ومن تزوج امرأة لا تحل له بها طهرها
 لا يجب له عليه هذا ابي ج وزفره لكن يجب عليه المثل
 كذا في الكواصم وعنده ابي يوسف ومحمد بن عبد الله بن محمد
 انه حرام فعليه الحلف في ظن ظني على التباين وان كان لا يعلم
 فلا حلف عليه وفيه السبب كرام على التباين فلا حلف عليه كالحاكم
 بغيره في وبعبره شور وقال الحاكم التباين في الفقه حرم
 من لا يحل له بها حلفه فلان لا حلف عليه وان فصل
 على علم لا حلف ايضا ويصح بقوته في قول ابي ج وقال يوسف
 ومحمد او اعلم لم يوجب الحلف في رواه الحارث بن محمد
 او ان يحل له بها حلفه الحرام والمطلق الثلث

وسكوته الجبر ومعددة الغبر ونحو الخاتمة والامانة
 في عمدتها والمخسبة والامة على الجبر والعبء والامة
 بغير اذن للمولى والسبح بغير شهود وفي كل هذا لا يجب
 الطه عنه وان قال عدت انما على جبرهم اي
 عندهما والشفعي يجب انما اذا علم بالبحر والافلاو
 لكنهما فالانما ليس بغير علم على الشابة لا يجب كذا السبح
 بغير شهود وغائب الببان في باب الرطبي الذي هو
 احد رجل تزوج بكونه من رطلها فعلى قولهما يجب احد
 ولا امر عليه عند ابي جرحا عنه عليه المردون احد
 والقنوي على قولهما في الفصل الثاني من حد وكل اصة ولو
 طلق ثلث ثم وطئها في العدة ان كان طلقها بجملة
 لاحد عليه نفقة الفناء في باب الاول من احد وبوجه
 العاقلة اذا ادعت جبا فوطئها لاحد عليها علمت
 بالحرمة اذ لم تعد وعليها العدة ولا امر لها بالبيع
 الصحيح اذا ارزى بصبية او بغيره او بامانة فعليه احد
 ولا احد عليها ولو اكرهت المراه على الزنا لاحد عليها
 عند الكل والرجل اذا اكره على الزنا قال ابو جرحا
 هو قول صاحبه لاحد عليه وكان يقول ادلا وهو
 زفر عليه الطه فاصحى في احد ورجل زنى بصبية
 لا تكمل الطه فافضا بالاحد عليه في قولهم ثم انه يهر
 في الافضا وان كانت تستمسك البول كان
 عليه للمولى وطئ وثبت الدية بالافضا وان كانت
 لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا امر عليه

في قول جرح

في قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد عليه الدية للكل
 ايضا ولا يجرم عليه امرها وابشرها بهذه الوطئ
 في قول ابي جرحا والحمد وابو يوسف يحرم من الخلل المذخور
 وفي المضرات واذا اراد والهم لا يجوز ليدب والام
 والجد والدولة وله الولد وكل في زعم محمد منه ان
 يبرحمه فان فعلوا ذلك لم يحرما عن الميراث
 تانار حانية في الرابع من كتاب كذا ود ولا فقه على من
 وطئ جارية ولده او ولد لذه وان قال عدت
 انما على قوام لان الشبهة حكيمه لانها كانت
 عن دليل هو قوله عدت وان كان لا يبرك والابوة
 فابية في حق الجدة ويثبت النسب بعبية فبينة الجارية به
 في باب الوطئ الذي يوجب الحد وفيه شبهة
 الفصل في سيرة عشرة درهم وهو محمد لا يقضي
 حتى يحضر مولاه فيقضي بالقطع ور والواحد ان كانت
 فابية ولا يقضي بالضم لان الحمد لا يبرك
 المصونة في المال ولا يقبل الشهادة عند عيبه
 المولى ولو شهدوا على اقاربه لا يقبل حسلا وان كان
 مولاه حاضرا لانه لا يقضي بالقطع بهذه السبب
 فكله الحال والشهادة في الما في اربعة اشهر ونحو
 الب رة لا تسبح فاصحى في او اخذت الماذون
 وجب الفضا لانك في رة
 الفضا من فورت الفضل بسقط الفضا من يد ابر
 في فصل بيان ما بسقط الفضا من يد كذا الجانب

رجل مثل محمد انقصى بعض ورثته عن الفاضل ثم قسره بالتقاضي
الورثة ان يعلموا ان غفوا البعض بنقض الفاضل منهم
الصورة وان لم يعلموا بذلك لا فائدة عليهم وان علموا بالصحة
ثم الى ان يفسد بعض الفاضل فليس له ان ينقل وورثته
المقتول كسائر احواله يستحق من ورثته ماله ويحرم منه
من حرامه من ماله وورثته فلهذا وجب صلاها لما كان
ولا بد من قبله للموصي له لان ما يستحقه من ماله انما هو بقدر
الصحة له لا بالارث جداوي شرح القدر في ارباب
الكتاب اذا قيل ان ما موصوفا بالحق العظم للكتاب
الكبير الذي لا ينطبق اليه احواله لا يجب الفصل منه
وهو قول زفر وعندهما ان فيجب في هذا اذ لم يخرج
فان يخرج من الورثة لان فان الفصل من يجب بالانصاف
وفي الله بدو في القود خرج اذ لم يخرج في طاهره لادائه
الطهاري غير انه في نفسه اذا اقتدر في حاجب القود باي حاله
كان وان لم يخرج لاجب القود باي حاله كانت كشف
برووي في باب مودة وجوه الوقوف على احكام التظيم
رجل شح رجلا موصوفا بالعصا على الفاضل من الموصوفا
فان مات منها لاجب الفاضل وتوثرهم رجلا باطه به
لا يجب الفاضل في الراسية فان مات منها يجب
ولو شح رجلا موصوفا باطه به يجب الفاضل فان مات
منها بقسره في ارضه فليس له ان ينقل فليس لا ينقل
وان ضربه بالسد فمات وان ضربه بالدهن فمات
الابنة فمات لاجب الفاضل وذكر في الاصل اذ اجره بغيره

في الضمان للغانم في الفصل الاول في الكتابات وذكر في
شهر المخرج ان فلانا لم يخرج وجهه ومات المخرج منه
ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصلح ان يراها
وان لم يكن معروفا صلح لاقباله الصدق فان برهن المورث
في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه ليا
بقيل لان الفصل من الميت وله هذا الجرح في سره بام
وبعضي ريوته وللورث الكذب هو دونه وبغيره ما اذا
قال المقتول لم يقتلني فلان ان لم يكن قد دفن
فلان معروفا بسمع اقراره والالا وهو الاول في
موت المخرج يصلح كما يصلح عفو المخرج لوجود السبب صحة
الابنة المرحومة والسبب بنزله قبل نوع في التبرع
في فصل الثالث في الكتابات وفي المتن رجل شح فقال
فلان قلني ثم مات واقام ورثته بنده على رجل اخر فقله
لا ينقل منه ما تار جانبته في اوائل الثاني والعشرين من كتاب
الميت رجلا ان اجتمع في قتل رجل عمدا لم يجب الفصل
على احد بها كما لا يجزي اذا شارك الاب في قتل ابنة لاجب
لا يجب الفصل على التبرك وكذا الفجاء القاتل مع المجنون
والبلوغ مع الصورة وشربك للطينة والسبع والا جنبي او تبارك
الزوج في قتل زوجته وله ولد منها والى طلي مع العاقد فمات
في باب الفصل رجلا ان يشتركا في قتل رجل احد بها او كلاهما
يجد به لافاضل على كل واحد منهما ويجب الدية عليهما
انضا على صاحب الكهنة في ماله ونصفها على صاحب العصا
وكذا الوقيل بسلاح واحد بها يصي او معنوه لافاضل

عقبها عند ما هو في الحائط مع العامة فاضحان في ادراج
المعائل من شئته حتى في بيده وضرب غروب في رجله وجهه
اسد في ظهره وشجته ان لم مات من كفة على الان
نصف الدية والباقي فهدر خزانه الاكل نفلا بالجزو في
كتاب الدية لو رجل رجل دار رجل براه فغيبه بحرية فكل
لم يقبل ما لو عشر بصبي فقتل ظن الغاش في المور والمقل
ثم كتاب الدية لو رجل غصب جبا حرافا بصبي عن يده
قان الغاصف حتى يجلس على بالصبي اربع ايام وان لم يجر
غصب جبا وقبته الى المهادك فملك كان عليه الدية
ان كان حرافا بصبي يورع سنين سقطت على اذنه في
قال بعضهم لاشئ على الوالد بن لانه من يحيط نفسه وان كان
لا يفضل او كان اصغر سننا فالوا يكون على الوالد بن
او على من كان الصبي في حقه الكفارة له من الخطية وقال
بعضهم ليس على الوالد بن شئ الا الاستغفار وهو الحق
الا ان سقطت من يده ثم كان عليه الكفارة فاجب في فصل
المجنين من كتاب الجانيات لو ان رجلا امسك
رجلا حتى قتله او قتل الذي وفي القتل جنس الممسك
في السجن وعقوبه وكذا الوفاة وقال له اقل فقتله
خزانه المقبيلان في ارباب كتاب الجانيات رجل فخط
رجلا فظمه فقتله سبع لم يكن عليه فود لادنه ركن
يغرر بجس حتى يموت وعما به في الدية ولو فخط
صبا فالقاه في الشمس او في يوم بارد حتى مات
على عاقلة الدية خزانه الفضاوي في كتاب الجانيات

القاه فاجل اوسطه لا قصاص عنده فلا في الجانيات في
النوع الاول من الجانيات وفي القصاص عا به الفضل
الكرام في سكران ثم في فدية فاصطدم انبا في
ناب لو كان لا يقدر على منعه فليس عليه فلا يقبل الا ان
الدية وكذا في سكران لو عا جر عن منعه في الضمان
في القصاص الخامس من باب الثاني عشر ان قتلت
فاس في قصاص كان بجس فخطم فاقطع عظم في
بعض وهو خطم والدية في حاله لانه لا يخطم الا في
عظم قد راخرى فخطم في نصب من شئ من مشد
غلبانه راخرى رجل صبي بعض المخطئة ضمانات المفاكم في
الفصل الاول من الجانيات **ما** او لو لي ام الولد والمدة بدو
لهما استيفاء القصاص كما في القن **ما** لو قتل الكتاب
ان لم يكن وفاء فليؤديه ولانية استيفاء القصاص **ما**
ومعنى البعض او اقل عا جذا في المكتفي انه لا يجب
القصاص عند ابيه ج و او اقل الكتاب رترك وقا
ودرته اخرى سوى المولى لا يجب القصاص بحاله المكتوفي
قان اجمع المولى والوارثة على استيفاء القصاص لا يقبل
البضدان قتل الكتاب وند كفاه وليس وارث
سوى المولى وهو رواية عا به يوسف في قول ابيه ج و ايه
يوسف وقال عا لا يستوفى المولى وهو رواية عا به يوسف
يقيد القناوي في الباب الخامس من الجانيات **ما** ان
صمان العين على من اخطا فقتل احد الملاك يكون في
نصف بدل الذات وهو الاوحي في كونه نصف الدية

وفي المحرك نصف القيمة والثانية ان يكون
في احد جانبي الدان كالبرهان الى قبل عليها
وبعد نحو الفرس والبغل الابل والبقر والثانية
ان يكون الراجب في احدى الفصص ما انقص من ثمانية
كانت والكليسة سنور وغير ذلك كذا في نصف
القضاوى في الثالث من الجانيات رجل مطلق في ذلك
في الامس الى الفصص وقال في رتب
لا فصص في بعض السن حتى يقطع الكل وان
قطع بعض السن فيمنع الكلام يجب فيها دية وان
وان منع بعض الكلام في بعض الفصص دية السن
على كورف التي تغلق بالسن فيجوز له بفقد رافق
في كورف فاصح في اذائل كتاب الجانيات في طر حلا
فكسر بعض اسنانه يفتن في الضارث ذلك القدر يكون
المحكمة مقدرة والفصص في السن لا يكون عليه اعتبار
قد رسن الكاسر والكسر صغيرا او كبيرا على قدر ما كسر من
في السن ان نصف او ثلث او ربعا فذلك ان الكسرة با
بسطاع الا ففصص يفتن بغيره وان كسر منها غير مستو
لا فصص فيه عليه المارش بغيره في الثالث من الجانيات
وعلى الثمانية لا بد من سن البائع انما ذلك في سن البهي
لكن ينظر الى ان بهر موضع السن وان تحرك به ضرب
ينظر حوله في الضمير لا يوصل في البائع وان رفته
الزبادات الى انه يوصل وذكر في سن يسن في حوله الكسر
الذي لا يبرح في ثباته في الكسر والفتح وبالأول يفتن بالاول

في دية قتل
السان

في المحرك

في المحرك لا يقطع سن الفاع ولكن يبرر الى ان يصل الى
الطم ويستقط ما سواه ولو زخم جازوا الابه او اخنبا ط
بما يوزن في الف والحم وفي الكسر نظر الى الكسر
عالم كم الذي يبرر منها ذلك القدر وان اضطرب
السن بالفرس ان نحو الاشئ فيه وان عسده اخذوه فان
اتخذوه لأم منه الحرق او اسودت فكما له به
وان اضررت اخنبا او اخنبا الموصوب كاسود
وان لم يضر لكن تحركت ففصص الحرق على كل منها
كلوة عدل فان اخفرت اسودت اراحت يجب
الدية اذا فانت نصفه المضع وان لم يفت ان كانت
في السن التي ترمي يجب الدية لقوت الحال ان لم
يقت المضع والحال يجب الدية في ردانه ولا يجب في اخي
والصالح عدم الرجوع وان كان سن الكسر اخضر اسود
فكسره عدل حال القاضي الا ان وفي كسر بعض السن ايا بر
بالبر او اكسرت غير عرض اما لو عطل في فقه المحرك
وان كسر بعض سنه فاسود الباقى يجب لا ريش لا الفصص
لان هذا اشئ واحد في المحرك يقطع الاذن كلها يفتن
وان قطع نصفها يفتن منه بقدره ان استباع وغير القدر
فالماندة في الاطراف في مقدار المقطع من طرافته روي
في الامم فتمن قطع نصف الاذن وكان يفتن على ان يفتن
منه ذلك القدر يفتن منه في الاجناس او ايمان اذن
القاطع اصغر من اذن المقطع فلهذا يقطع ان يفتن او يفتن
نصف الدية بغيره في نوع السبي في الفصل الثالث من الجانيات

والافصاص في المصلحة والوكزة والوجاه والرفعة في المصلحة
ضرب رجل كسيف في النقط في القدر فقتل رجله الا ان
وان باقية لافصاص فيه الا اذا غرزة في المقتل كذا لو
عنه فثبت ولا يصل ان كل ما يتعلق به الزكوة به القصاص
في البرهان يتعلق بوجوب القصاص بالعلق به الزكوة به
القصاص كذا ذكره الشافعي في الاجناس نزاره في اول
نوع في كتاب الجنائيات رجل زنى باواده فافضا باوان
ثلاث البون فعليه كذا وثلاث كانت الدية فان كانت
لا تسمى البون فعليه ثلث وعام الدية احكام يطبق في احكام
المائة رجل زنى باواده فافضا باوان عليه الدية في ماله في
رواية الاصل في اجمع الصفة يكون على العاقلة ولو اذال
عذره اجنبية محرار كخوه كان عليه مائة مثله ولو وقع
في اجنبية فسقطت وزهبت عذرها كان عليه المهر
في ماله لانه يشبه العبد وعليه النعمة ايضا كانت المارة
كعبية او خيرة فصح في فصل الذي يوجب الدية في كتاب
الجنائيات رجل ففأعين رجل عمدا فبال محمد كان ابو حنيفة
يقول لافصاص في الويلن الا في صورته واحدة اذا ضرب
على رجل فوجب البصر ونقص المصلحة كان فيها القصاص
اذا انعم وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب
توفد النار على المارة حتى تنهبكم بفقر في الويلن التي
برية القصاص بوضع على وجهه وعينه الا في حرفة
فانما اسالت في القصاص ويكف عنه فصح في كتاب
الجنائيات في المحسن او افقا الويلن البهني رجل البصري

في الحاشية

في الحاشية في ابيه وعينه البهني صحاحه بفضله في عينه
البهني ونسب اعني في المحسن او افقا وعين رجل
كان عينه حولا الا ان ذلك لا يبره بغيره ولا يفي
منه شيئا ففقرها ان في عه القصاص منه وان كان الحول
شبهه بالغير بغيره ففقت كان فيها حكمة بعد ان لو كان
عين الف في شبهه الحول بغيره بغيره عينا ليس بها
حول كان الجنائي عليه بالجناب ان في القصاص رضي بالقصاص
وان في عينه نصف الدية في ماله فصح في الرجل المورثين
البيه بالضرر بحيث لا يقضي ولا يثبت طرفة بغيره
في الثالث من الجنائيات وان سفاها سم وعان ان
رفع اليد عنه به وهو ينفق لا يقضى ميراث منه وان كان
قال له كلمة فانه طيب ولكن يغرب ويحبس وان اوجع
وعان منه فالدية على عاقلة بغيره في الجنائيات في كتاب
الجنائيات في الرجل الحافي يقتل ان اذا اخطا السيف
في الارض ما يلف وفان تابا قبل الماخذ قبل الدية بغيره
الاخذ لا يقتل ان وكذا الزبير في الموقوف والدائغ
الى الحار والاباحي ولا يقبل بغيره كذا افق الامام عمر
الدين الكندي في قبيل الحاقان ابيهم بن محمد ففواه في كتاب
به اربعة في الفضل الاول من الجنائيات في الرجل الحافي
اذا علم انه حولا لا يثبت ولا يقبل قوله ان في
انكر السحر وانوب بل اذا اقرانه ما حو ففصل رحمه
وكذا ان مشركه شره بغيره ولو اقرانه كان مائة حو
وقد نكر منه زمان قبل منه ولا يقبل وكذا الويلن في كتاب

في الحاشية

ما يشهد به في ما ينقض فيه ما يوجب التكفير ووجه
 واحد يجمع بين كتاب السيرة والوجوه رجل اذ مات فهو شبه
 العمد لا قصاص فيه الا ان يكون موقوفاً في ذلك ففضل
 وعندنا ان وام حنيفة او مقداره ما يكون الا ان
 منه حتى مات بحسب القصاص والا فلا وجب في اوبل
 كتاب القصاص حتى رجل مات فلا توفيه عند ابيه
 لكنه اذا اعتاره بقتله الامم سببته وان تاب
 ان يقع في بد الامم لا يقتل وان تاب بعد ما وقع في بد
 لا يقبل توبته كتاب حرم عندنا فيه القود او اخذ فيه
 حتى مات وان ترك ثم مات كان حنيفة مقدار يكون للمات
 منه عاباً بقتله القصاص والا فلا زاهد في الجنائات
 وفي الحيط اذا دخل ان في بيت حتى مات جوعاً عطشاً
 لا يقبل ثوباً عند ابيه وعندنا بحسب الدية وفي الكبرى
 اذا اطلق عليه الباب فمات جوعاً عطشاً لا يقبل منه
 اخرج وقال عليه الدية وفي الجنائات قال محمد بن جعفر ارجل
 وعلى عاقلة الدية وفي طلبة ربه ولو كان رجلاً اخذ رجل اخذ
 وجسه في بيت حتى مات جوعاً قال محمد بن ارجل جوعاً عطشاً
 والدية على عاقلة والقتل على قول ابي جعفر في انه لا شيء
 عليه ثأراً حادثة في فصل الثاني من كتاب الجنائات وفي العلية
 ولو قتلته والقاء في النار جرد وجعله على السطح الى ان
 مات فعلى عاقلة الدية المكفلة وكذا الفاء مقطوعة في حجر
 فترس ثم طغى في اوتنه في خوف ان مات حتى مات
 ولو القاه في البحر فترس حين الطرح ولم يدر خروجه ولا موته

لا يكون

ولا يلزم شيء حتى يعلم انه مات وكذا الاشياء عليه لو غرق وازا
 به جوده ولم يدر حاله ولم يقدر عليه وفي التنقي قد في
 لم اوتي رجله فترس كما وقع ومات فعلى عاقلة الدية المكفلة
 وان ارتفع مع عمة ثم غرق فمات فعلى عاقلة الدية لانه غرق
 الخجة ذكره العياشي وفي الحيط وكذا لو كان حية السيرة
 فيجرح عمة دفن ثم غرق له يقين لا يضاف الوفا الى حية
 لا تقطع فوره بعد ذكره الكوراي وفي الاجل كتاب الامم
 جوايز ارجل عرقه فمات كان كما يقبل الا يقبل مثله ان
 غاب او كان بدمج من النجاة غابا او كان بكنية النجاة منه
 باسبا حية وهو جرحها ويغير ريان لم يكون قد وادلا
 ولا منقلا وهو يشبه عمة وفافا ولو لم يكن النجاة او كان
 الغائب الهلاك فذلك بحسب عمة الامم وقال لا يدر
 ضمانات لحياته في الضمان في اصناف الفضل بضمضات
 الحياء ولو وقع جرحه لاجله الا ارجل على احد
 منهم فقتل بمن الشك كل واحد مع الدية ويهرج الدم
 لو استاجر ارجل الدم جالط فقتل على احد منهم
 وقسده وجرح في باب الجنائات بالحقرة **في جنائات النساء**
 وعليه ابو بكر صبيان رحمه الله عليه بدموت لعب
 فاصاب ستم احمهم عيين اوداه وهو ابن سبع سنين
 وكفوه فالدية في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم
 يكس له مال فنضرة اليه بدمه قال ابو العباس رانما
 ارجب الدية في مال الصبي لانه لا يدرى بدمه عاقلة قال
 واما اذا كان للصبي عاقلة بدمه بانيته فعلى عاقلة

كما

ولو شهد الصبيان او اقر الصبي لم يجب على احد
 شئ فنبه في باب جنابة الصبيان صبي قتل ابا عمه
 لا يجب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلة وورث
 منه وكذا الجحش في جنابة في باب الشهادة في الجحاش
 رجل ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابيه
 ج بضمن الدية وعليه الكفارة وقال ابو يوسف لا كفارة
 وقال محمد لا كفارة عليه وكذا كذا قال ابو يوسف
 فاضمان في القتل الذي يوجب الدية وذكره في الجحش
 مقصود في اواخر فصل في القصاص والرأع في كتاب الايمان
 منه ايضا رجل قتل ولده عمه لا يجب عليه القصاص
 ويجب عليه الدية في مال في ثلاث سنين ولا كفارة
 عليه لان قتل النعم لا يوجب الكفارة وكذا الاجرة
 وان علموا وان كان القتل خطا وجب الدية على
 عاقلة وعليه الكفارة فاضمان في المعاقلة في جنابة
الرفق عليه ولو ان رجلا قدم رجلا الى الحاكم في دعي
 ان غلاما له قد ستره ملك له مالا او جنى عليه
 جنابة فبادر به النفس او ادعى انه جنى على ابنه او
 على عبده جنابة في النفس او فمادونها او ادعى
 انه قتل ولدا له خطا او عمدا او ارا او سخلات الموالي
 على ذلك فهدا على وجهين ان ادعى جنابة موجبة
 لئال فلا ان يكلف الموالي وليس له ان يكلف البكر لان
 شهنة البكران ارجاء الكول الذي هو بزل او اقرار
 او اقرار الموالي بالمال على عبده صحيح فاما اقرار العبد

بالبينة

بالجنابة الموجبة للمال فانه لا يصح ولله الا بوجبه
 لاني المال ولاني الثاني الحال بوج العتق بخلاف
 ما اذا ادعى الحال على العبد فان البكران بوجبه
 على العبد لان اقرار العبد على نفسه بالمال صحيح
 في حق نفسه الا اقراره بغيره في الحال على الموالي بطل
 انه اذا سقط حق المولى على العتق بطل العبد
 بنة ذلك بخلاف الجنابة الموجبة للمال على ما ذكرنا
 فاما اذا ادعى جنابة موجبة للقصاص فان البكران
 على العبد ورن الموالي لان اقرار العبد على نفسه
 بالقصاص صحيح واقرار الموالي عليه ليس صحيح الا ان
 في هذه الوجه يستخلف المولى على فعل نفسه في وجه
 الاول يستخلف المولى على العلم لانه يستخلف على
 فعل غيره في نفسه من ادب القصاص في باب
 البكران على العلم ولا يبا وبطلوه كما لا يقتل الموالي
 ولكن يقر بقتل من ومعه بدمه ومكانه وام ولده
 فاستن في الجنابة غضب فنانا عور عنده
 ثم رده وضمن الارش فنانا عور ولا فاجب البكران
 عند شبهة به رجوع الغاضب بالارش على البكران
 فبطلين في الثالث والثلاثين في غضب القوم فان
 وجه السب بعد الجنابة او بانه يبي جنابا فانه لا كفارة
 لم يصح شارة للضراء الا اذا سلم كما في الدير او اعتقه
 او دبره او كان به او استنول به اي الجارية والحال
 انه لم يعلم السب بهما اي بالجنابة عنده هذا النفا

على ابيات لا يستخلف

ضمن الاقل في قيمته وفي الارش وان تصرف لسيده
 واحدة في هذه النصفان وقد علم السيد بها عظيم
 ضمن الارش لان كل امرها ليس احتيا لارث
 وفي الاكتفاء اشعار بان له لوزورها او وطبها او احوالها
 او رهنها لم يكن مختار الارش وعلم اني يوسف ان
 في كل منها سوى الاول احتيا راله كما في الزهره في كتاب
 في جنابه المملوك ان جنبي مدبره وام ولد حط في حكم السيد
 الاقل في قيمته اني في كل منها بوجوب ان يبره السيد
 يوم الجنابه ونكاحه في الكفاية وفي الارش فيجب اقلها في المهور
 في جنابه الدايه **وعليها** ومن ضرب بطن بهيمة فالقتل
 جنبا ميتا كقتله فانه يضمن في الجنين شيئا ويضمن نقصان
 الولادة ان نقصها الولادة تارة جانب في الفصل
 الحاسن في كتاب الجنابات **ح** له كلب ياكل غيب
 الكرم فاشهر عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل الغيب لم يضمن
 وانما يضمن اذا شربه عليه فيما كان في بطنه او في كفايته
 الحابل ونحو الثور وعقد النكاح العقور فيضمن اذا لم يحفظ
 ولم يهرم الاثف والاموال يباعها فيه في باب استئجار
 البرهان في الجنابات وضع يده الى ظهره وسن عاونه فقتله
 بذنبه او به جوفه فقتل وانلف لم يضمن بجوار النخل لان النخل
 لازم بالنخل دون وضع اليد في النخل المهور فطرح احد
 قد اثم الدايه يضمن كل قيمتها فيه اذا كان لا يملكه فان
 ما كولا الجبر اذا كانت له قيمته بعد قطع السيد من قيمته القدر
 او امسكه واخذ من الجاني النقصان وفي العبدية استئجار

جنابة الدايه

حاله القدر



في الزهره او بغيره يقع بده او بدخ ان شئ السيد اليه ضمنه
 قيمته وجبه ولا يضمن شيئا بذا زهره في الجنابه على
 غير بني ادم في العاوية قطع اذن الدايه او يعطيه اذا
 قطع زهرها يضمن النقصان واذا استئجار حمارا غيره
 او بغيره بدخل اربد بخه ان شئ صاحبه ضمنه وسلم اليه وان
 شئ امسكه ولا يضمن شيئا وعليه القدر في المهور
 دايه حتى صارت عرجا فهو كالقطع ان شئ في حماره يضمن
 والجنابه عليه في ضمانات خاتم البعد اوى وقال القاضي
 الامام علي السفيدي اذا وجد في زهره دايه فقتلها رعاها
 عن زهره ملكه لا يكون مضموما عليه فاذا اسفها ورا
 ذلك القدر يصير ضمانا بنفس السوق وبذلك اقال بعضهم
 اذا وجد الرجل دايه في زهره فخرجها فقتلها يبيع كان
 ضمانا لانه لا ينبغي له ان يجرها ولكن ينبغي ان يستوفي
 على صاحبها حتى يجرها صاحبها والعقود ما قاله الامام
 الامام علي السفيدي ان له ان يجرها عن ملكه لا يجرها
 ورا ذلك فان سافر بها بعد ما اخرجها عن ملكه يصير
 غاصبا ضمانا وان سافر بها على صاحبها فقتل
 في الطريق اذا اكسرت رجلها كان ضمانا في مكان في باب
 جنابه البرهان او دخل ثورا في السوق جابها فارت منه
 وسقطت جبالا يضمن ثم ربطت على طريق القامة
 فاشهر عليه فام يضمن حتى يربطها وتضمنه بطلان
 على ثوراني اصبطل غيره لصاحبه في ثورته الا ان يضمن
 فيه في باب ما يستملك البرهان في كتاب الجنابات

درستی کتاب الدیات رجل فرسین رجل فمحرک واضطرب

ان كان حرا الاشئ عليه وان فقه حكومة بعد شرح الفقه
في اوائل الجنيات وهي فقهی السن لانه يذكر ان باب بفتح
او سودا اوله لا يجب تمام الدية في السوط بل الحبل المور به
بما لم يقطع له سنا ففقط فقال صاحب السن ما ادت
بفتح به السن كان القول قوله وضمن الفاعل الركب
فانضى في اوائله وفضل في البقاء والدواعي كتاب الاجارة
ولو فاعل ما ادت فانضى سن متصل بهما السن لا يضمن كره
في الخلاصة ضمانات مثل انما في ضمان الفضا ولو اراد
بفتح سنة لوجه اصابه وبعين السن والما هو بفتح سنا
انما اختلفت فاقول للماء فاذا اختلفت فالدية في ماله
لانه عامه يفظ الفضا ص لثمة به بعد الفضا وهي الركب
في الجنيات عه قال لتمام الفضا ففتح بفتح اوله كونه
ضمن واوه لا يفتح ثانيا جانيه من فرقان الجناية **مط**
في فضا وجاء الله علام وقال افعه في ففضه فضا
معنا وانما به قال بفتح كمنه القن ويكون على عاقلة الفضا
لانه خطا وكره الصبي يجب ونية على عاقلة الفضا في ركب
في فضا بانما وكره حتى مات بسببانه قال بقاء ضمان
الفضا ورجحان الفضا او افضل الصبي او افضل فضا عليه
وكره او افضل الجوز او افضل فضا عليه في ذلك جرحا
الدية على عاقلة الجاني بفتح كتاب الفضا من غضب صبي
دعائه في به عاقلة جانيه او يكره لا ضمان عليه وان مات
بصاغة او شمس جبهه بفتح عاقلة ونية لانه سبب

في التلاف

في التلاف بالنفل الى مكان الصواعق والكتات والسباع
وقال لو جعل الصبي الى مكان يكثر فيه الحمر ولو لا باكن
خصوصا بذلك بفتح ايضا لا سبب الحردى راى القول
به بطل بل لان الهوا يخلق الله مؤثر في بني آدم فخره لغيره
بزارنه في الجنيات على الصبي في كتاب الجنيات روي ان
ابا حنيفة كان في مجلس مع ابن ابي بيل وسفيان الثوري
ونهر بك بنى عيسى فقال هل تقولون في قوم حلو رجه
على شتم قد فحوا عن نفسه فطفت على امره ودفعا الله في نفسه
فقطت على الشتم ثم دفعا الله الثاني علفه حتى سقطت
على الاربع فله عنه مات على بركت الدية فانفقوا جميعا على
جواب ابي حنيفة رحمه الله فقال ابو حنيفة ردم لا بطن الاول
لكن الجنية لم يطر الثاني وكذا الثاني في وانما الثاني ان رغبة
الجنية الرابع بعد السقوط ثم بفتح الثالث فالثالث صان فان
مكث ساعة بعد السقوط لم رغبة لا يضمن ان لث ايضا
جميعا جمع الفضاوى في فضل في الطريق والغارة الجنيات
ولو روي رجلا فاصاب جانيه لم رجع في صا به هو خطا حلاصه
في انما في الجنيات او اذ الفضا ان فضا خطا والدمى
وكى القتل المدة كانت الدية في مال القاتل ولو روي القاتل
ولو افر القاتل المدة وادعى روى القاتل لهما الاشئ جميعا
في اخر فضل في الفضل الذي بوجوب الدية في كتاب الجنيات
وبس على النزع والعصار والنجي ضمان السيرة اذ لم يقطع
زبادة عاودن لهم فان قطع اللسان الجدة بفتح للشقة
ان لم يكت كان عليه كمال الدية وان مات في ذلك كان

رجل

عليه نصفه له به وان شرط على هو لا العمل الصحيح او
 الب رى لا يصح شرط ولو شرط على الفضا العمل على
 وجه لا يخرج من شرط لان ذلك مقفورة في صحتها
 فيل فضل في الفضا من كتاب الاجازة وان عصى
 على الفضا او اجازة او لا شي او اجازة ثم مات اولاً
 فان كان عمه افاخرج لا يكلوا اما ان يقول عفو
 على الفضا او اجازة او لا شي او اجازة اما ان يقول
 عفو على اجازة والاول لا يكلوا اما ان يذكره وما
 يجزئ منها واما ان لم يذكره وحال الخرج لا يكلوا اما ان
 يري وصي واما ان مات في ذلك فان يري في ذلك
 صح العفو في الفضا كلها وان سري الى النفس
 ومات فان كان العفو بلفظ اجازة او بلفظ اجازة
 وما يجزئ منها صح بالاجماع ولا شي على القتل ان كان
 اجازة ولم يذكر وما يجزئ منها لم يصح العفو في قول
 ابي ج والقبس ان لا يجزئ الفضا من في الاجازة
 بلفظ الفضا من سيرة يجب له به في مال الفضا
 لانه عمه وعند ابي ج عصى العفو ولا شي
 على القتل هذا اذا كان القتل عمه افا ما اذا كان
 عفا فان يري في ذلك صح العفو بالاجماع ولا شي
 على الفضا سواء كان بلفظ اجازة او اجازة ذكر ما يجزئ
 منها او لم يذكره وان سري الى النفس فان كان العفو
 بلفظ اجازة او اجازة وما يجزئ منها صح ابصار ان كان
 الفضا في حال الخرج بان كان ميتا ويحيى اذ لم يصح

صاحب فرش بعينه في جميع ماله وان كان في حال المرض
 بان كان صاحب فرش بعينه عفو به ثم مات ماله
 لان العفو بريح منه وريح المراض في مرض الموت بعينه
 ثم مات فان كان قد رايته يخرج في الثلث بلفظ ذلك
 القدر عن العاقلة وان كان لا يخرج ككلمة في الثلث
 فثبته بلفظ عن العاقلة وثبته بلفظ مناهم وان كان
 بلفظ اجازة ولم يذكره وما يجزئ منها لم يصح العفو اليه
 على العاقلة عند ابي ج وعند ابي ج العفو بلفظ اجازة
 عفو عن اجازة او عن الاجازة وما يجزئ منها سواء
 وفيه بينا حكمه داند اعلم بريح في فضل ما بلفظ الفضا
 بعد وجوبه ملخصا في الفضا ولو وجد اكر قبيل
 في دار ابيه او امة او المارة في دار زوجها فليفت
 والفلية على العاقلة ولا يخرج من الكليات فقد القضا
 في الفضا واذ اخرج اكر قبل في قبيلة او اصاب
 الجرح ولا يري في رماه فبسطه ولم يزل صاحب فرش
 حتى مات فعلى الذين اصاب منهم الدية والف
 فالقضا على اهل القبيلة والمحلة والدية على اهل القلاهم
 وان لم يصح صاحب فرش فان كان صحيحا كان
 ويحيى حتى مات فلا شي فيه على اهل المحلة اليه برفقها
 وذكر للسيرة في المنقذ وذا فبسطها فخل اليه اية ذكره
 على قول ابي ج او لم يزل منها صاحب فرش حتى مات
 فعلى اهل المحلة الدية والف ما وان كان يحيى ويصح
 ويخرج ثم مات على اخصان ولا فضا وقال ابو يوسف

الامام الفقه وقت لا درك وذهب غمك القرية لا يسر ومنه حصه ما بقي من السنة
وهو نظير موت الفقيه واخذ الرزق ويجل للامام اكل ما بقي من السنة ان كان فقيرا وكره
الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي فوائد صاحب الحيط المؤذن والامام ان كان لهما
فلم يستوفيا حتما فانه يسقط لانه في معز الصلة وكذلك الفقيه وقبل لا يسقط لانه كالأجرة
انتهى من جهاد الحج في فصل الحزبية وفيه ايضا وكره لجعل مع الفقيه والا لا اران لم يوجد
الفقيه لا يكره لجعل لانه يشبه الاجرة ولا ضرورة اليه لان بيت المال بعد لقوايد السنين
وان دعت ضرورة فلا بد ان يقول المسلمون بعضهم لبعض لان فيه دفع الضرر الاعلى
بالحق الادنى يؤيده انه عليه السلام اخذ در عاخر صفوان وعمر رضي الله عنه كان يقول

يجعل بضم الجيم يجعل

للانسان في مقابلة شيء يفعل والمراد هنا ان يكلف الناس ما يقوى بعضهم بعضا بالكرام
والسلاح وغير ذلك من النفقة والراد والفقيه الماخوذ من الكفار بغير قتال كالمخرج الخيرية
واما الماخوذ بقتال فيستمر غنيمته كذا في فتح القدير وطاهرة يعطى انه اذا لم يكن
في بيت المال في وكان فيه غيره من بقية الانواع فانه لا يكره لجعل انتهى قلت
وما اخذه الامنا بامر السلطان من التجار من زماننا فليكن من يجعل في كره اخذه ان كان
الفقيه في بيت المال واذا لم يوجد في فيه لا يكره لجعل انتهى **سئل ابو السعود**
عن الامتعة التي تؤخذ منها المكس اذا بيعت فهل يلزم كسرها على بايعها ام على
مشتريها **اجاب** يلزم على بايعها ولا يلزم وجده السلون رجلا ثم يدعى الكسار عينا
للمتبرك على السبيل يكتب اليهم بعودتهم فاقر بذلك طوعا فانه لا يقتل ولكن العلم
بوجبه عقوبة من سرق السبيل الكبير للشرعي ولا يقتل من سرق السبيل الصغير

لا يجوز بيعه

لكل شخص سنة

سنة

من افعال الجبرية حيث انه لا بد له ان يسمع في قولها نقص عمده صرح به في فتح القدير **ب**
والرأى بسبب ذلك ومن مسلم ورسب النبي عليه الصلوة والسلام **ا** في الاول فلان الغاية التي
يشتهي بها الصالح التمسك بالجبرية لا اذ اوام والالتزام باق في اخذ الامام جبرا واما
في الرأى فيقيم احد **و** في الصالح يستوفي القصاص منه **و** اما السب فلنقره المقارن له
لا يفسد فالظاهر لا يرفع **و** ذكر العيني ورواية مذكرة في واقعات حسام الدين
ان اهل الذمة اذا استغوا غدا او الجبرية ينقضى العهد وبقائون وهو قول الثلثة
انتهى قال شيخنا ولا يخفى ضعفها ورواية ودرية **و** كذا وقع لابن الهمام بحث هنا
خالف فيه اهل الذمة وقوا في العلامة فاشم في قواه انه لا يحمل باجاث
شحه ان همام الخالف للذهب ثم نفس المؤمن قيل في قول الخالف في مسئلة السب
لكن اتباعها للذهب واجب انتهى في جهاد النسخ في فصل الجبرية **مسألة** وكل مسرعة بصار
الشك في طاعة الامام غنوة وصالحهم ان يجعلهم ذمة وفيها خائس قديمة منهم الصلوة
فيها وامرهم ان يجعلوا مساكن ولا ينبغي ان يهدمها **و** كذا كل قرية جعلها الامام
مصر من سيرة البدائع وان عرف وان عرف تحت صلحا حكمنا بانهم اقربوا بمقامهم
فلا يكونون من ذلك بينهما بل في الاضمار فانظر الى قول الكرخي اذا حضر لهم عبد يخرجون فيه
عليها وغير ذلك فليضعوه في كسبهم القديمة من ذلك ما اجبوا **و** اما ان يخرجون ذلك
في الكنائس حتى يظهر في المصنفين لم ذلك من سيرة فتح القدير **و** الحمد لله ولاحق
ولا سيما ولا يثبت نار ولا مقبرة في دار الاسلام **و** ان لا يجوز احداثها في دار الاسلام ولين
من غير زيادة على البناء الاول مقبرة **ب** في الاول عدم التمسك بالقدرة لانه لا يجوز
البناء في دار الاسلام **و** في دار الاسلام **و** في دار الاسلام **و** في دار الاسلام

بالقدسية

بالقدسية ما كانت قبل فتح الامام عليهم ومصالحهم على اربابهم على اربابهم **و** في دار الاسلام **و** في دار الاسلام **و** في دار الاسلام
ولا ينبغي ان يكون في زمن الصحابة والقبائل لا محالة كذا في الجبرية الى العباد
التي جاز بنا ما انهدم من القدسية لان الانسية لا يبغي واسما **و** اما فيهم الامام
فقد اهدم الاعادة وقد بعدد الزيادة على البناء الاول كما في الثانية وقب
اسارة الامم لا يكونون من نفعها لانه اذا كانت في الحنفية من جهاد النسخ في فصل
قوله نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنية اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز
اعادتها ذكره السيوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر القاهرة عند ذكر الامراء
قلت يستنبط من ذلك انها اذا قُضت ولو بغير وجه لا تنفع كما وقع في عصرنا ببقاء
في كنية بجارة زويلة فقلها الشيخ محمد اليبس فلم تفتح الا الان حتى ورد الامر من السلطان
بفتحها فلم يتجاسر حاكم على فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا وعباد
المنهدم لان الكلام فيها هدم الامام لا فيما انهدم فليست كل من الكسبة في تنقية الفن
الثالث قلت واذا اخذت جمل تعاد كالمندم فعادة الانهدام تقتضيها
انتهى وبينة الذمة غنا في زية ومركبه وسرحه فلا يركب قبل اقيده لان لهم
ان يركبوا الحرة عند التقدير على سبب كنية الكف جميع اكاف الكاف البردعة وكرة العنبي
واختار المتأخرون ان لا يركبوا اصلا الا ان فوجوا الاثرية ونحوها او كانا مرفضا ومالكه
انه لا يركب الا بضرورة فركب ثم نزل في جامع المسلمين اذا قرعهم كذا في فتح القدير ولا يعمل
بسلام ولا يطهر الكسج فمنه الى يوسف رحمه الله في طه بقدر السبع لينة التي توفى شيئا كذا
في الميراث ولا يركب سرجا كالكف وكسج في ليس العجامة وزنا والاربع والنياب الفارقة
لخصرنا من العلم والبرق **و** في دار الاسلام **و** في دار الاسلام **و** في دار الاسلام

بجوابه **المسلم** فاذا كان في الذمة دورا منها الى ما بين يديك وانما
بشرط عدم تعلق الجماعات بسكنائهم فان لم تكن ذلك من سكنائهم امره وابعد الى غيرهم
بما جاز ليس فيها مسلمون **و** يلتقي غده بالغلبة على موضع للحرب او بالتحاق به الحرب
لانهم صاروا احرارا علينا او يجعل نفط طليعة للشرك كذا اجزم به الحال في فتح القدير **و** صار
الدم كالمزق في قتله ووقع ماله لورثة وغير ذلك لانه التحق بالاموات لتباين الارال لانه
الذي بعد ما ذكر يستحق ولا يجبر على قبول الدين ذكر اكان او انشى كحاف المحيط بخلاف المرتد
حيث لا يستحق ويجبر على الاسلام لان كفر المرتد اغلط **و** سياتي ان المرتد لا يستحق بعد التحاق
رواية واحدة وقبله رواية ودخل في عموم الشبهة ان المال الذي يلحق به دار الحرب كالمزق
ليس لورثتها اخذه بخلاف اذا رجع الى دار الاسلام بعد التحاق واخذ شئ من ماله ولحق به
فانه يكون لورثته لانه ماله بالتحاق الاول والاحسن عدم التشبيه بالثيبين فقط كما فعل
الشارحون وانما ينبغي على الطلاق **و** يستثنى منه مسئلة الاسترقاق وعدم الجبر وقامه في شرح
الهداية والكنز من جهات المتخ في فصل الجزية **الذمي** كالمسلم في بيع غير محرر والمحرر وميتة
لم يمت حنفا انها فانها كالخمر **فصل** في نكاح الزمي عبد املا او مصحفا ويجبر على البيع
كذا في البحر وغيره من بيع النسخ في باب المتوفقات **ان اليهودي** والنصارى
والذمي ان ضده واثبتنا وقال واحد منهم انما مسلم لا يكون مسلح حتى تبرأ غزوة
ولو اني كنت يابن لا يكون مسلح بكونه يبرأ غزوة لانه معناه المسلم للتحق
وكل من روى نزع ان منقذ للحق هو عليه وغير الامام اذا قال لا يهودي او نصري الى
انما هو انما استرأه اعدت **ان** قال اعدت تركه دين النصرة
والنصرة واليه خول من الاسلام يكون مسلما **وان** قال اعدت ونزح الاسلام صار
مسلم

في هذه المسئلة رجع غرض الاستحسان حل فقه **وان** قال الى مسلم على دين الحق ان يدين شيئا
فان لم يسل حتى ضلتي الجماعة كان مسلما **وان** مات قبل ان يسل ويضلي لم يدين شيئا
من سير البرازية كذا في الحاشية **سئل** صاحب النسخ عن يهودي قال يهودي او هل يستطيع
ان يدخل غزوة غرة فان استطعت ان تدخلها اكون مسلما بشهادة نفسي ويكون
على مع ذلك خمسة وعشرين دينار **واجاب** لا يصير مسلما بذلك لان الايمان لا يصح
تقليقه بالشرط كما صرحوا به **ولا** يلزم ما ذكره لان نذر الذمي غير صحيح كما صرح به الحال في
شرح الهداية وغيره **والله اعلم** **وان** غلبوا على اموال دارها بدارهم ملكوها وقال
الشافعي لا يملكوها **وان** غلبنا عليهم فنس وجده ملكه قبل الفسقة فهو له مجانا او بغير شئ
وان وجده بعد الفسقة فهو له بالقيمة او ياخذه بغيره لان مالك القديم زال ملكه
بغير رضاه فكان له حق الاخذ بنظره الا ان في الاخذ بعد الفسقة ضررا لما خوضه بالارادة
ملكه بغير قبضة **ولو** كان ملكه متلب فلا سبيل عليه بعد الفسقة لانه لو اخذه ليشك ذلك
لا يفيده وقبل الفسقة ياخذ مجانا كذا في البحر مغنا الى المحيط **وهو** له بالشئ ولو اشتراه تاجر
او من العدو واخرجه الى دار الاسلام اخذه ملكه القديم بثمانية اشتراه به من العدو وان
شك لانه متوفر بالاخذ مجانا **ولو** اختلف المولى والشري منهم في قدر الثمن فالقول
قول المشتري بيمينه الا ان يقيم المالك البيعة او يشتره كما قيلت ذلك كما في فتح القدير
ولو اشتره بخر او خسر لم يكن للمالك اخذه بائنا في الروايات **وتابع** في البحر الراعي
وفي الرعية ولو دخل جبل اليم فانه يمينهم او يشتره واخرجه الى دار الاسلام اخذه ملكه
بالقيمة في القيمة **وقر** البيع بالبر او يشتره **وان** ابق من مسلم فاقضوه لا يملك
بالاخذ عند ابي حنيفة رحمه الله **وقال** لا يكون له الا ان يقيم البيعة

ولما اوردوا دار الاسلام يملكونه وله انه ظهرت بده على نفسه يخرج من
 ان سقوطا اعتباره لتحقيق به المولى عليه مكانه من الانتفاع وقد زالت به المولى ظهرت
 بده على نفسه وهما معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك فخرجها من فصل استيلاء الكفا
سئل سراج الدين عن السلم المأسور اذا كان قوا اهل وغلبنا عليهم واخذناه منهم هل يكون
 ملكا له **واجاب** لا يكون ملكا لان السلم اذا كان حرا اهل لا يكون مالا فحقا واعلم
سئل سراج الدين عن البحر المالح هو من دار الحرب ام من دار الاسلام **واجاب** ليس هو من دار
 احد الفريقين لانه لا قهر لاحد عليه من قارى الهداية **سئل** ابو السعود العمادى عننا جرمين
 دخل دار الحرب وخرج حربيته واخرجها الى دارنا هل ملكها **واجاب** لا يملكها ما لم يخرجها
 بالقهر والحجم والعلم وفي كل قرية من قرى اهل الذمة او مصر او مدينة اظهر واقفا
 الفسق والفسق مثل الزنا واتباع الفواحش يخرجونها من دينهم فانهم يبيعون في ذلك
 وكذلك المزاير والطاير والطبول العنقا ومن كسر شاة ذلك لم يضمن ولا يبيعون في
 الراسين في السوداء من بيع الخمر وحدث الخنايس ولم يبيعون في المزاير والعين والقب
 بلحهم ومن ظفيرة في السوداء من سحر الجريد ولم يبيع غايطها بالخمر والخنزير في مصر وما كان
 وما كان في فناء مصر من سحر الخناينة في فصل اهل الذمة ولا جرمية على امرأة ولا بيتي
 ولا ذنن ولا اعم ولا فقير غير معتقل ولا على رهبان الذين لا يجالطون الناس لانها
 اهل يجب غوثا في الفتن ومن اسلم وغلبه جرمية سقطت عنه به سيرة النافع
سئل سراج الدين عن راجب طلب جندية منه الكسب بخرجه اهل اخذها **واجاب**
 نعم فكمين مواخذا لا اصل له كمن مضاربا بالبيع والتمس ولو مرض الذمى اكثر السنة
 في الحرب **سئل** سراج الدين عن شرطه في جندية في اكثر السنة وان كسرهم

في اواسم الذمى او مات كما فراسقطت جرمية خلاف ذلك فخر ولو مرض عليه سنة
 لم يؤخذ الاخراج السنة التي هو فيها عندنا في حقيقته وجماله لان الرجز لا يمتد
 في الماضي وانما يحقق الرجز في الكفرة المستقبل وعندنا يؤخذ جميع ما مضى من السنين
 لانه ليس لا ابتداء المدة تأثر في اسقاط الواجب كما في سائر الديون الواجبة
 من اخر ذكوة تحيط الرخسى في باب الجرمية **سئل** صاحب النسخ عن الذمى اذا مات هل يؤخذ
 الجرمية من تركته **واجاب** لا يؤخذ لجرمية من تركته لسقوطها بموته لانها تسقط
 بالاسم والموت عندنا حتى لو مات عند تمام السنة او قبل التمام لا يؤخذ منه ولا يبيع
 من اراد اخذها من تركته وانه علم ان الجرمية لا توضع على فقير غير مهمل ولا على راجب لا
 يخالط وهو الذر انقطع عن الناس للعبادة ثم سيرة الكثرة والوقاية ولاخراج
 ان غلب على ارضه الماد او انقطع واصحاب الرزق آفة من سيرة الكثرة
سئل اكمال باشا عن شجرة وطاحونة الموصفتين بالمقاطعة في كل سنة كذا اذا بيعت
 وخربت هل يجب على صاحبها شي من المقاطعة **واجاب** لا يجب عليه شي لان الغرم بالغرم
 ومنه انقطع الغرم انقطع الغرم المقابل قلت ونظيره كثير في الفضة وما يشبهه بصحة
 ذلك ما تقدم ثم سيرة الكثرة انتهى **سئل** ابو السعود العمادى عن اهل طلب من اهل
 رسم نقص فدانه والارض التي كانت في تصرفه لم يردوا فيهم تقو قضاها منه ولم يبق
 معطلة فهل له ذلك **واجاب** ليس له ذلك لان رسم نقص فدان حرام في نفسه
 به الساع لاسيما ان السلطان قد منع الحكم عن حكم ذلك اذ لم يبق معطلة والتمس
الخراج يؤخذ من ارضها خراج مفاصلة ان الواجب بعض الخراج كما في رخصة كذا
 والملك والثاني خراج موطئ ان كان الواجب شيئا من الفضة يتعلق في

في حق المالكين هل يستحقها صاحبها من حيث الوقوع في ملكه او كونه
بالطبيعة **واجاب** لا يستحقها وتورث بزور شئ كما يصح قاضيا لان ملكه لا يورث
عنه ملك المالك انتهى اما لو تصرف بها بها على وجه الارض بان يزرعها ويحفرها فقد
اخرجها عن صفة الكرم واعادها على صفتها الاصلية فيكون خراجها مقاسم فيجزي
فيها الحكم الارض والله اعلم **سئل** صاحب النخ غير رجل له ارض وفيها اشجار ومات
وتركت بنة هل تنتقل اليها ام تكون لصاحب الارض بحسب الطابو **واجاب** ان كانت
ملك الارض محبوبة الاطراف وملتفة الاشجار كانت ملكا وتنتقل اليها بطريق
والله اعلم قال رحمه الله ثم سئلت عن ارض كذا مباح هل للناس ان ينفعوا به من غير
دوابهم وغيرهم وما حكم النخ في ذلك وهل للمالك الارض ان ينفعهم من ذلك **واجبت**
نعم لهم ذلك لقوله عليه الصلوة والسلام للمسلمون شركاء في الثلث في المال والكلأ والنار
رواه احمد وابوداود ورواه ابن ماجه عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما ورواه
وكنه حرام وقال عليه الصلوة والسلام لا يبيع الماء والنار والكلأ رواه ابن ماجه
واذا كانت الارض مملوكة فلم لا يحتسب منها فان منعه المالك غير الدخول في ارضه
يلزمه احد امرين اما ان يمكن الناس من الدخول لاجل الاحتشاش او لقطع **لوطي**
لهم المراد بالكلأ الحشيش الذي ينبت بنفسه في كل حين في جميع ما يظلم والموتى رطبا كان
او بابا لان الكلأ اهم لا لاساق له فلا يدخل الاشجار فيه والله اعلم الاشجار لمن
غرسها الا الابن اذا غرس شجرة وكان في عيال ابيه له ابيه خاصة كما في رواية
فان العرض في ملكه فالاشجار تورث وان كانت في ارض مشورة وقد غرسها بمقتضى

في حق المالكين هل يستحقها صاحبها من حيث الوقوع في ملكه او كونه
بالطبيعة **واجاب** لا يستحقها وتورث بزور شئ كما يصح قاضيا لان ملكه لا يورث
عنه ملك المالك انتهى اما لو تصرف بها بها على وجه الارض بان يزرعها ويحفرها فقد
اخرجها عن صفة الكرم واعادها على صفتها الاصلية فيكون خراجها مقاسم فيجزي
فيها الحكم الارض والله اعلم **سئل** صاحب النخ غير رجل له ارض وفيها اشجار ومات
وتركت بنة هل تنتقل اليها ام تكون لصاحب الارض بحسب الطابو **واجاب** ان كانت
ملك الارض محبوبة الاطراف وملتفة الاشجار كانت ملكا وتنتقل اليها بطريق
والله اعلم قال رحمه الله ثم سئلت عن ارض كذا مباح هل للناس ان ينفعوا به من غير
دوابهم وغيرهم وما حكم النخ في ذلك وهل للمالك الارض ان ينفعهم من ذلك **واجبت**
نعم لهم ذلك لقوله عليه الصلوة والسلام للمسلمون شركاء في الثلث في المال والكلأ والنار
رواه احمد وابوداود ورواه ابن ماجه عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما ورواه
وكنه حرام وقال عليه الصلوة والسلام لا يبيع الماء والنار والكلأ رواه ابن ماجه
واذا كانت الارض مملوكة فلم لا يحتسب منها فان منعه المالك غير الدخول في ارضه
يلزمه احد امرين اما ان يمكن الناس من الدخول لاجل الاحتشاش او لقطع **لوطي**
لهم المراد بالكلأ الحشيش الذي ينبت بنفسه في كل حين في جميع ما يظلم والموتى رطبا كان
او بابا لان الكلأ اهم لا لاساق له فلا يدخل الاشجار فيه والله اعلم الاشجار لمن
غرسها الا الابن اذا غرس شجرة وكان في عيال ابيه له ابيه خاصة كما في رواية
فان العرض في ملكه فالاشجار تورث وان كانت في ارض مشورة وقد غرسها بمقتضى

في حق المالكين هل يستحقها صاحبها من حيث الوقوع في ملكه او كونه
بالطبيعة **واجاب** لا يستحقها وتورث بزور شئ كما يصح قاضيا لان ملكه لا يورث
عنه ملك المالك انتهى اما لو تصرف بها بها على وجه الارض بان يزرعها ويحفرها فقد
اخرجها عن صفة الكرم واعادها على صفتها الاصلية فيكون خراجها مقاسم فيجزي
فيها الحكم الارض والله اعلم **سئل** صاحب النخ غير رجل له ارض وفيها اشجار ومات
وتركت بنة هل تنتقل اليها ام تكون لصاحب الارض بحسب الطابو **واجاب** ان كانت
ملك الارض محبوبة الاطراف وملتفة الاشجار كانت ملكا وتنتقل اليها بطريق
والله اعلم قال رحمه الله ثم سئلت عن ارض كذا مباح هل للناس ان ينفعوا به من غير
دوابهم وغيرهم وما حكم النخ في ذلك وهل للمالك الارض ان ينفعهم من ذلك **واجبت**
نعم لهم ذلك لقوله عليه الصلوة والسلام للمسلمون شركاء في الثلث في المال والكلأ والنار
رواه احمد وابوداود ورواه ابن ماجه عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما ورواه
وكنه حرام وقال عليه الصلوة والسلام لا يبيع الماء والنار والكلأ رواه ابن ماجه
واذا كانت الارض مملوكة فلم لا يحتسب منها فان منعه المالك غير الدخول في ارضه
يلزمه احد امرين اما ان يمكن الناس من الدخول لاجل الاحتشاش او لقطع **لوطي**
لهم المراد بالكلأ الحشيش الذي ينبت بنفسه في كل حين في جميع ما يظلم والموتى رطبا كان
او بابا لان الكلأ اهم لا لاساق له فلا يدخل الاشجار فيه والله اعلم الاشجار لمن
غرسها الا الابن اذا غرس شجرة وكان في عيال ابيه له ابيه خاصة كما في رواية
فان العرض في ملكه فالاشجار تورث وان كانت في ارض مشورة وقد غرسها بمقتضى

ما في رايه الا يرى ان الشجر يدخل في بيع الارض بلا ذكره ثمرة كما في حكاية اهل اذكا
 منسلة بها للقرار فاستجاب له ويدخل فيها صغيرا كانت كبيرة ولا يدخل الزرع في بيع الارض
 بلا تسمية ولا يدخل الثمرة في بيع الشجر بدون الشرط كذا في فتح القبر انتهى سئل العمادى عن ثمره
 اميرته فيها اشجار ثمرة ومات غرق ولم يترك ابنا فصارت تلك سحقة للطا بوفيل للقم
 ان ياخذ هذه الاشجار بجهة العصبية واجاب نعم لا اخذها بالارث حيث حصلت
 الاشجار بخرس مورثة او ترثية او ملكها بسبب في اسباب الملك لانها لم تكن كذلك
 نصيرت لارضها والله اعلم سئل سراج الدين عن ملك شجرة في ارضه طال غصانها
 الى ملك جاره حتى انه تصور رب الواعنة في ذلك فطالب الملك بقطع ذلك الملك
 واجاب ان لم يكن تقع الدوا الا بالقطع من غير الا ا الحكم حتى يجبره على القطع ان منع
 ذكره في فتاواه ثم قال منه لو كانت ارض الاشجار بحيث لا تصلح للزراعة تكون ملكا للمالك
 كالبنان الذي لا يمكن زراعته ما بين اشجاره فانه ملك حيث لم يمكن زراعته كالكرم
 فاشجار الارض لما كانت تابعة لها كونه ملكا كارضها الا يرى انها تدخل في بيع ارضها
 بلا ذكره انتهى سئل ابو السعود العمادى عن ثمره ارض عشرية وفوقها الكبر
 ما من صاحب الارض يستلها بكرة الكور وقبل زراعته اياما وحوادثها فوضها الى
 ابنه بتر ايضا هل لصاحب الارض ان ياخذ رسم ارضه النقص من ثمره ويكره حدة و
 ليس له ان ياخذ ذلك الا من زبدان اخذه من البكر كالادب وجب الغرم بغير غرم
 وهذا غير جائز والله اعلم قال صاحب البحر سئل عن رجل زرع الارض الاميرة التي في ثمره
 ونبت الزرع ثم مات الزارع ولم يخلف ابنا فاستحقها صاحب الارض فما الحكم في المذبح
 فاجبنا الزرع للزارع فباخذه ورثته وجب عليه لصاحب الارض اجرة مثل ارضه

هذا شجره في ارضه
 في النواة ذكره في حقه اذا
 نبت

ما في رايه الا يرى ان الشجر يدخل في بيع الارض بلا ذكره ثمرة كما في حكاية اهل اذكا
 منسلة بها للقرار فاستجاب له ويدخل فيها صغيرا كانت كبيرة ولا يدخل الزرع في بيع الارض
 بلا تسمية ولا يدخل الثمرة في بيع الشجر بدون الشرط كذا في فتح القبر انتهى سئل العمادى عن ثمره
 اميرته فيها اشجار ثمرة ومات غرق ولم يترك ابنا فصارت تلك سحقة للطا بوفيل للقم
 ان ياخذ هذه الاشجار بجهة العصبية واجاب نعم لا اخذها بالارث حيث حصلت
 الاشجار بخرس مورثة او ترثية او ملكها بسبب في اسباب الملك لانها لم تكن كذلك
 نصيرت لارضها والله اعلم سئل سراج الدين عن ملك شجرة في ارضه طال غصانها
 الى ملك جاره حتى انه تصور رب الواعنة في ذلك فطالب الملك بقطع ذلك الملك
 واجاب ان لم يكن تقع الدوا الا بالقطع من غير الا ا الحكم حتى يجبره على القطع ان منع
 ذكره في فتاواه ثم قال منه لو كانت ارض الاشجار بحيث لا تصلح للزراعة تكون ملكا للمالك
 كالبنان الذي لا يمكن زراعته ما بين اشجاره فانه ملك حيث لم يمكن زراعته كالكرم
 فاشجار الارض لما كانت تابعة لها كونه ملكا كارضها الا يرى انها تدخل في بيع ارضها
 بلا ذكره انتهى سئل ابو السعود العمادى عن ثمره ارض عشرية وفوقها الكبر
 ما من صاحب الارض يستلها بكرة الكور وقبل زراعته اياما وحوادثها فوضها الى
 ابنه بتر ايضا هل لصاحب الارض ان ياخذ رسم ارضه النقص من ثمره ويكره حدة و
 ليس له ان ياخذ ذلك الا من زبدان اخذه من البكر كالادب وجب الغرم بغير غرم
 وهذا غير جائز والله اعلم قال صاحب البحر سئل عن رجل زرع الارض الاميرة التي في ثمره
 ونبت الزرع ثم مات الزارع ولم يخلف ابنا فاستحقها صاحب الارض فما الحكم في المذبح
 فاجبنا الزرع للزارع فباخذه ورثته وجب عليه لصاحب الارض اجرة مثل ارضه

لبقية عدة الاوراق كما في الاجارة اذا انقضت مدتها وفي الارض زرع فانه يترك
 باجر السبل الى ان يحصد كما في الخانية قال صاحب المنح وهذا هو الراجح كما في شرح المنظومة
 وغيره انتهى سئل صاحب المنح هل اذا غرس رجل شجرة يجزى ثوابها له بعد موته وجاب
 نعم يجزى ثوابها للبيت بعد موته عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال سبع يجزى ثوابها
 للبيت في قبره من علم علما او اجزى نهدا او حفيرا او غرس نخلا او نبأ سمجدا
 او كتب مصحفا او ترك ولدا يستغفر له كذا في سراج الوداج واساعلم الامام لو دفع
 اراضي مملوكة الى قوم وقضيهما اراضي لملك لها دفعها الى قوم ليعطوا الخراج جاز
 وطريق ذلك ان يقيمهم الامام مقام الملاك في الزراعة ولو باع الامام هذه الاراضي
 جاز وان آجر جاز وهو لا يملك البيع لانهم قاموا مقام الملاك في الزراعة
 فاعطاهم الخراج لا غير وقبل جاز البيع قول ابي يوسف رحمه الله وقيل قول المالك اذا عجز
 عن الزراعة وللإمام ان يدفع الى غيره فزارعه ويسقط الخراج بالموت بخلاف العشر وان
 مضت السنة لم يؤخذ عند الحنيفة رحمه الله كالجزيرة وصارت الارض بحال لا تغل بان مدت
 لا اوجزا او زرعهما فاصطلم الزرع باقية او اكله جراد سقط عنه الخراج بخلاف اذا عطلها
 مع التمكن حيث لا يسقط وفي الخلاصة ان كان يمكن الاحتراز عنه كاكل الدواب ونحوه
 لا يسقط فلو حصل الغلة مقدار الخراج يؤخذ نصف العشر لا يجب في البين وعنده
 البين انزله منسحل ارجل عشوى وفي رواية لاشي بينهما ولا شيء في البصل والثوم
 وغيره في البصل العشر وينبغي ان يعتبر فيه خمسة اوقى وعند ابي حنيفة رحمه الله يجب فيها
 يجب في ثوب التكر العشر ويجب في الثمار كالنوت ونحوه ولا عشر في بهر والطاب
 كبد الدواب والشونيز ونحوها ولا عشر في سائر الدوابية ويؤخذ في حنيفة في كل عشرين

ولو كان الحلال فانه يمكن
 الاحتراز عنه كاكل الدواب
 وغيره لا يسقط

وبقي العشر

العشر في الوقف وارض الصبي والمجنون والمكاتب والادوية والديون
 ولا ياكل طعام العشر حتى يؤدى العشر وان اكل ضمن عشرة وغاية يوسف لا يقسم
 ويصرف العشر الى من يصرف الزكاة ولو ذهب الربع باقية سماوية سقط العشر
 وتغير السماوية قد مر وعند ابي حنيفة ان ملك قبل اخصاد سقط وان ملك
 بعده لا يسقط من زكاة خزانة الغنائم في فصل العشر والخراج وان عطلها
 صاحبها فعليه الخراج لان التمكن كان ثابتا وهو الذي قوته من سبل البداية في باب
 العشر والخراج وكل ما لا يقصد به استغلال الارض لا يجب فيه العشر مثل السقف
 والبنز وكذا اكل حب لا يصلح للزراعة كبذر البطيخ والقثا وكذا اكل ما يخرج من الشجر
 كالصنغ والفطران ويجب في العصفور والكتان وبذره ويجب العشر في الجوز واللوز والبصل
 والثوم في الصحيح ويجب في ثمره جيل مفاضة ان حماه الامام ويجب في مسقى مطر وكذا
 ما البيل بلاشر والصاب وبقا ولا عشر في الادوية كالسعر والشوزي والخلف
 والخلية وقيل يجب في الشونيز العشر وهو حبة السوداء ولا شيء في الخطم والاسفان
 كذا في الجوهرة من زكاة النخ في باب العشر شجرة مثمرة في دار لم يجب في ذلك عشر
 وان كان ملك البلدة عشريه وفرشما ارجل عشر من زكاة القنية في الفصل ان من
 ولو جعل ارضه شجرة لقطعها وبيعها في كل سنة كان فيه العشر من زكاة الخانية في فصل
 سئل شيخ الاسلام يحيى بن زكريا عن سبأ هي قرية في اراضيها كروم وحدائق وطلب العشر
 من محصولاتها وملكها قالوا لا يعطى الاما اعطيتاه الى من قبلك من اهلهم المقطوعة
 فهل لهم ذلك واجاب يعطونه عشر غنم كرومهم وعشر اثمار حدائقهم او الرقيم المعادل
 بعشرة دنانير اعلم باع ارض فراج فارغة فلو بقي من السنة قدر ما يقدر المشتري

سئل ابي حنيفة

سئل ابي حنيفة

وينفقد النكاح بالحجاب ويؤول وصفا للمضي الاجبار عما حدث في الزمان انما كثر
 وتزوجت بما وضع احداهما والاخر للاستقبال كزوجتي فقال زوجت فلا ينفقد النكاح
 بنا لا قرار على الخمار كما في الواقات والمخاض وقيل بحضرة الشهود وصح النكاح وجعل انشاء
 وهو الاصح فانه صاحب الزينة ولا ينفقد النكاح بتزوجت نصفك لان من شرط
 الركن ان يضيف النكاح اليك او يغير به عن الكل كالرأس والرقبة بخلاف اليد والرجل
 كما عرف في الطلاق وانما يصح بلفظ تزوج ونكاح لا خلاف في انعقاده باحدهما وما وضع
 لتملك البينة في حال كونه وتملك وصدة لا يصح بلفظ اجارة واعارة والفاصل تحفة
 كيجوزت مثل جوزتك بتقديم الجيم على الزا لا يصح بتعطاف قال في البرازية اجاب صاحب
 الحداية في امرأة زوجت نفسها ما يلف من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن
 اعطاه المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقل بانه قبلت
 بخلاف البيع لانه ينفقد بالتعطاف والنكاح لا ينفقد بالتعطاف حتى يتوقف الشهود
 بخلاف اجارة بنكاح الفضولي لوجود القول من نكاح المنع العفار ويصح بلفظ نكاح وتزوج
 وهبة وتملكك وصدة وبيع وشراء لا بلفظ اجارة واعارة ووصية من نكاح الوقاية
 اما اذا قال او صيت يا بني فلانة لك النكاح بحضرة الشهود وقال الرجل قبلت يكون
 نكاحا من نكاح الدرر والعز ولا يربط ان وجدت به جنونا او جدينا او برصا خلفا لمحمد
 والله لو وجد بها ذلك او تفادى فرنا بطلاق مسلمة البحر في باب العنين قلت وقد افنى بقوله
 شيخ الاسلام جبريل زكريا المفتي بدار الرومية في الممالك الحوزة العثمانية رأت فتواه بخط الشريف
 وعضو رتبته ارضه من شدة العقد شرط الصحة عندنا خلفا لما لك حرامه فان شرطه عنده
 الاعطاء ولو كمنه الجاني والصبيان ذكره في المحققين او قد عرفت في ولا بشرط الذكورة عندنا خلفا
 مكلف

قبل الدخول يصح اقراره وبشر الزوج من منع الففار في كتاب الوصايا ثم كتاب الهبة نيلوه كتاب الاجارة
باب الاجارة وهي تملك منفعة بخلاف الهبة فانها تملك غير ففي اللغة اسم للاجرة
 وفي الشرع وفي الاصطلاح تملك نفعا بعوض من اجارة المنع ولو كان
 دارا معدة للغلة او زرع ارضاً معدة للاستغلال من غير استيجار كرجل اقول ولو قال
 اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعمل فلم يزوجها منه ففي وجوب الاجارة خلف
 والاسبب الوجوب وكذا فيما لو عمل بلا شرط ولكنه يعلم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى
 هذه الوفاق رجل اعمل معي حرا فعمل في حقله كذا فاني ان يفعل في اجارة جامع الضادى
 حمله على غصب وارا من رجل فارا والغصب منه كخوف الغصب حتى يرد اليه الدار فانه
 ياتي برجلين عند الغصب فيشهد بهما على الغصب حرا يرد فيقول له ان ردوت الدار الى
 والا اخذت منك كل سنة الف درهم سلا فان اتممتها جميع وان اقام الغصب بعد
 هذا الزمان اليه فالغصب منه يستوجب هذا الاجارة المستعينة على الغصب من سبب الهبة في باب
 يصير احري زينا **مسألة** سئل للحندي عن غصب دابة في اخر فقال الغصب منه للغصب
 هذه الدابة كل يوم بدرهم فذهب بها الغصب ثم ان الغصب منه قدر على الغصب بل له
 ان يأخذ ذلك المقدار فقال لا مالم يقبل عقد الاجارة عند عامة العلماء من اجارة جامع الضادى
 سكوت في الاجارة رضى وقبول قال الراعي لا رضى بكذا فسكت المالك فرعى لرضه
 وكذا لو قال للمالك اسكن بكذا والا فانتقل فكن لرضه ما سمح من اجارة الاشياء في بعض النسخ
 لو لم يكن الدار معدة للاستغلال فاجرة سنة او سنتين او اكثر لا يصير معدة للاستغلال الا اذا
 بناها لذلك واشترها كذا او زودها بالسير وعندنا بعد ابيناج الدار للاستغلال لا يصير معدة
 في حق المشتري من اجارات القنية رجل منم رجلا سنة او سنتين ولم يسم اجارا فخرج اذني
 الاجرة ان كان الخادم قريبه كجبار لئلا يرد كثر في الاجرة وان كان اجبا لاجرة

كتاب الاجارة

لانه كان متبرعا بالمال كان من اهل التبرع من واقعات الحامي في كتاب الاجارة ولا يلزم اجر العاقل
 بلا تسمية الاجارة لان العمل من النافع وهي لا تقوم بغير عقد الاجارة واذا لم توجد كان متبرعا
 في مثله كما في الجواز التي من اجازات المنح وفي خلاصة العمل لا يقوم الا بالعقد وفي البرزخية
 الاجارة يتيم للاسباب ولا يتم له ايضا استعماله اقرباؤه مدة في اعمال شئ بلا اذن الحاكم وبلا اجارة
 لا طلب اجر المتبرع بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي اجر المثل وفي
 وفي العمادية من اجارة الذخيرة ان للاب والمجد الوصي استعمال الصغير من غير عوض بطريق
 التهنيد والرياضة انتهى من اجارة المنح ان الامم تلك المذاف منافع الصغير بغير عوض
 بان يتخذ فلا يملكه الا في العلم والمثل من التبيين في كتاب الكرامة الاولانية في مال الصغير
 الى الاب ووصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فلو مات ابوه ولم يوصى فالولاية الى الاب ثم
 الوصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي وكل هؤلاء ولاية التجارة بالموافقة
 في مال اليتيم ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والنفق والعقار فلو كان عقدهم كمثل
 القيمة او سيرة البصير صح لا يخش ولا يوقف على الاجارة بعد بلوغه لانه عقد لا يخبر
 حال العقد وكذا اشرأهم لغيرهم صح بسيرة البصير ولو فاحشا فقد عليهم لاعليه ولو بلغ
 في هذه الاجارة فلو كانت على النفس فتجربا بطل او امضى ولو على املاكه فلا خيار
 وليس من البيع الذي نفذ عليه وصغره من مباح الفضولين في الفصل السابع والعشرون
 استقرض منه وراهم واسكنه في داره قالوا ان القرض اج المثل لان المستقرض
 يمكنه عوضا في منفعة القرض وكذا لو القرض منه صار يستعمله حتى يرد الراحم
 ولو سلم القرض لغيره الى بقار خضرة ذب ممن المقرض قيمة لان له كان عنده باجاة
 فاسدة فكان امانة فاقاد في البقا صارا ضمانا مخالفا من اجارة اخنسية

كأنه اجارة القنية
 والله اعلم

ولو حمل له شيئا ولو استأجره وكان الصانع موقوفاً بذلك القرض وجب في المثل على كل واحد من
 ٦ ومنها الواجب لو قال استأجر بعد انقضاء الدية انه فرغتها اليوم والآ فبذلك كل سنة كذا قبل محاسبته
 ومنها في عقيب المنافع اذا كان المقصود بالبيت والوقف ومعدلا استقلال على المضي به ٥ ومنها اذا
 قدمت المسافة او المراجعة كان للمعا على اجرة مثله ٦ ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رزق
 قامة تبركها المثل ان يستحصل ٦ ومنها اذا قدمت المضاربة فله على كل اجرة مثله في مسلة ذكرنا
 في القواعد ٥ ومنها انظر على الوقف او الم شتر طلة الواقف فله اجر مثل عمل حتى لو كان الوقف
 يستغنى الموقوف عليهم فلا اجر فيها كما في اخنسية ٥ وهذا اذا عين القاض الا اذا كان لم يعين له وصي
 فلا اجر له كذا في القنية ٥ ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القرض ولا يجمع له اهل النظر والعمال على
 مع العملة ٥ ومنها الوصي اذا نصبه القارض عين له اجر بقدر اجر مثله جاز ٥ واما وصي الميت فلا اجر
 في الصبي كذا في اخنسية ٥ ومنها الفاسم لو لم يستأجر بعين فانه يستحق اجر المثل ٥ ومنها يستحق
 القنية على كفاية الخمر والسجلات اجرة مثله ٥ قوله في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة تبركها المثل
 معناه بالقسما او الرضا والا فلا اجر كذا في القنية ٥ ويجب اجر الشئ من جنس الراحم والذخيرة اذا
 وجب المثل وكان متعاقبا منهم من يستقضي ٥ ومنهم من يتأجل في الاجرة الوسط حتى لو كان
 اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة ٥ وعند البعض احدى عشر وجب عند الخلاف في القيمة متى
 اختلف الموقوفون في مثله ٥ فشهدت ان ان قيمة اقل وجب الاخذ بالاكثرة ذكره الاقطع في باب
 الرقة ٥ واجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السبب حراما الكفر ثم الكسابة
 في الفرائض في الكلام في اجرة المثل ان الوصي يستحق اجر مثل عمله ويطلب ذلك الحاكم ويجوز
 للحاكم الاذن له بذلك ٥ ثم اتفقوا على ان كل الوقف في الوقف يبرك على الوصي ٥ وارجح
 الفضول ٥ الاكبر بعض الودية اذا استمر في اجرة ٥

لا يبيع شجره الا اذا وقت له وقتا وفي البرازية لو جعل للكفيل جوا لم يبيع وذكر الربيعي ان
باجر مضمونه ثم وكاله الاشباه في الفرائض رجل غريم في مصر آخ فقال رجل اذهب واطلب
بريني فاذا قبضت لكل اخذت عشرة دراهم من جملة تلك الداهم ففعل بحسب جمل المثل استراط العرف
حما يقبضه شرط فاسد لانه في معنى قبض الطلح في جواب الفاتوى في الوكالة للقاضي الاجرة على
المكاتب قدر ما يجوز لغيره لان كتبها ليس فيها افعال لقضاء يحرم في الدرر في بيان شئ بعد
الاجارة ذكر في الواقيات للصدقة يجوز للقاضي ان يأخذ في حال الخطبة في البكر ثلثه
وما يزوج في الثيب دينارين ويجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة جواب بعده لان الواجب
عليه اجواب بالان فيما اجارة جامع الفاتوى وفي خزانة الفتاوى ولا يحل للقاضي اخذ شئ
على النكاح ويجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة اجواب بعده انتهى ما في الخزانة وفي كتاب الواقيات
قد ذكر صاحب صدر الشريعة الكعبية ثلثة في الزنا ميراثا ذهب يجوز للقاضي اذا كان طلب في خطبة الكفر
واما الثيب في تلك ديناران غير مخطوب ثم مرادهم من الزنا في تلك الشريعة اي مقدار عشرة دراهم
وراهما وجوزوا ان يكون قاسما في قسم كل بعير درهمان فسا من منظومة المحبي في كتاب الاجارة
ولم تضع الاجارة للادان والامام والحج وتعليم القرآن والعفة والفا والملاحى والنوع والمحظ
في كتاب الاحسان اذا اخذ المال بلا شرط يباح لانه اعطاه مال غنم طوع بلا عهده والاصل ان الاجارة
لا تجوز عندنا على الطاعة والمعصية لكن لما وقع الضمور في الامور الدينية جوزها المتأخرون
ولذا مات وفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والعفة والامانة والادان ويحكي
الشيوخ على دفع الاجرة ويجسب وعلى احسنة الرموم وهي هدية تهدي الى العلماء
على ركن بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهدا لكل ماوى من اجارة الدرر والدرر
والدرر من المعلوم وقت مباشرة التدريس كالامام سجدة زوقت مباشرة بالامانة
وهكلم المودون

وهكلم المودون كالامام لان اصحابنا اعتبروا المعلوم اجرة وهي لا تجب الا اذا خدمتها من اجارة
البحر الرابع فطرب مفتي جمع مالا فلو كان من غير شرط يباح له ولو كان بالشرط بركة على اصحابه
لو عرفتم وتولم يعرفهم تصدق به في الصنية في كتاب الاحسان في الفصل الخامس ولا يجوز ان يوجر
تخلو بيضه على الاناث والمراد اخذ الاجرة عليه من اجارة الدرر ولو اشترى رجلا يعلم غلظه
او ولده شعرا او اوبا او خطا او حسابا او اجارة اخرى في الخطبة ونحوها ان يبين ذلك وقتا
معلوما جازا ويجب السمت في تلك الدرة او لم يعلم وان لم يبين لذلك وقتا معلوما كانت الاجارة
خاسرة حتى لو تعلم بحسب المثل وان لم يعلم بحسب شئ من اجارة الخانية وفي الميسر رجل قال
للقارى ختم القرآن لي اولا في اول لاقى اول ابني ولم يسم شيئا من الاجرة وختم بحسب على الله
اجا المثل لقارى وهو ما نطق بالنص اعني ان يعجز درهما كما ورد في الحديث مثل ذلك ليس لان
ياخذ اقل من يعجز درهما شرعا اما اذا سمع جوازم ما سمع لكن باثم المستاجر والاجير ان عقده
اقل من يعجز درهما لمخالفة النص الا ان يهب الاجير للرجل ما فوق السمت لا يعجز درهما بعد العقد
عليه او شرط ان يكون ثواب ثوبه لنفسه فلا يثم من اجارة الاحادى الصغير كل جملة
تؤثر في البيع للفساد تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها سواء كانت في الاجرة او المدة او العمل
ومن فسدت الفاد لجهالة المستر باه جعل الاجرة ثوبا او دابة بلا تعيين وعدم التسمية
بانه قال اجرتك دار سنة ولم يقل كذا كذا بحسب المثل بالغا مبالغ واذا فسدت بالشرط الفقد
لبيع الشيوع بان يوجر نصيبا من داره ونفسه من داره مشترك مع غير شريكه فان كان الرجل
زاد على السمت لا يجب الرقابة بل بحسب حيث سمياه وان كان الرجل من اقصا غير السمت
لا يجب قدر السمت بل بحسب المثل على اجارة الكنج كذا في البرازية وفي البحر الرابع في ضبط
السبح المحسن الكنج في فخره ما يفرضه الاجارة اقل او وقع عليه عقد الاجارة فهو لا

او اوجه في مدة الاجارة او العمل المتنازع عليه فالاجارة فاسدة وكل جهالة محل في البيع
تفسده من جهة الجهالة فكذلك هي في الاجارة انتهى. المقبول اجارة فاسدة في كل جهالة
وعنده كالمقبول باجارة صحيحة قال في الاصل في احوال اجارة الدواب لا ضمان على المتنازع
في الدابة ان هلكت وهما في يده على اجارة فاسدة على الرخصي. فقال لانه مستعمل لها
باذن المالك. وقال صاحب المحيط هو امانة في يده فاذا قصر في حفظه ضمن في اجارات
القنية. الغير المتنازع امانة اجماعا في اجارات البراري قلت فالظاهر عدم الضمان
بالاولوية اذا هلكت في يد المتنازع باجارة صحيحة لان حقه في استعمالها يتأكد بعقد صحيح لكنه
لو قصر في حفظها ضمن لكونها امانة انتهى. قالوا ان اخذ المال لم يوسو به امره عند السلطان
وفعالضر او جلبا للنفع حرام لاخذ دون الدافع فلا يكون سحقا شرعا وذكرنا حيلة حله
وجعله سحقا ان يستأجره يوما الى الليل فيضرب منفعه في ذلك اليوم مملوكه ثم يتعلمه فيه في الايام
الى السلطان لئلا يفلت بالاجرة المعينة. سأ اجارة جميع الفداوى كذا في اجارة المنح
ابراه ليصلح منه عند السلطان لا يبراء وهو رسوة. في اجارة الاحاوي الصغير ما حرم
اخذ حرم اعطاؤه كالربا. وممن البغي و هؤلاء الكاهن. والرثوة واجرة الناحية
والرأمة الامم سأل الرثوة ليصلح الحق. الاللقامى فانه يحرم الاخذ والاعطاء فكذلك
الاسيرة واعطى شئ لم يخاف مجرمه. ولو خاف الرضى ان يستولى غاصب على المال فله ادائه
شئ ليخلصه كما في الحكمة في الضلع الاول اذا قال ان ولتني على ضالتي فكذلك
عشيت مع فله فله الاجرة. ولو دله وما شئ معه لانه اجارات جميع الفداوى. ان قال
فكذلك على سبيل العموم بان قال من ولتني فالاجارة باطله. لان المتنازع له ليس مملوكا ولا
المتنازع له ليس مملوكا وان قال على سبيل الخصم من قال زفطني

ان ولتني

ان ولتني عليه فذلك كذا ان متولى له دوله بحسب المثل في المثل ان ذلك على سبيل الاجرة
الا انه غير مقدر بقدر مجبى المثل وانما له غير متولى وهو الاول سواء تم اجاراته ولو لم يجبه
وسلكه البرازية الضريبة قال ابو سريرة بر دنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتغير الاجرة بالدلالة
فيجب الاجرة كذا في البرازية وظاهره وجوب المستمر والظاهر وجوب المثل اذا عقد اجارة
هنا وهذا المختص بسبب الدلالة لكونه غير المتنازع في اجارة الاشياء في الضمان ولظهور
المتنازع في الدار شيئا في اعمال الشراكسة كسب الحرفة وكل الربا والزنا والدواطة فانه يوجب البراءة
ليس للمتنازع ولا للغير ان يخرجوه من الدار. وكذا لو اخذ دابة ما ور القصوص فمما جاز
متنازع في فصل منها ينقص به الاجارة. استأجر ليحفظ له شيئا كل شئ يكونا وقبل الدار
ومضت مدة فظهر ان الشئ غير المتنازع ينبغي ان لا يجب اجرة ما مضى لانه لما تحقق الشئ
تعيين ان المتنازع غاصب والباقي غاصب لوجب. ليحفظ عليه والاجارة على عمل عليه
لم يجر كماله استأجر المتنازع باية ليحفظ له البيع قبل قبضه فانه لم يجر. وكذا لو استأجر اراهن رهنه
ليحفظ رهنه لم يجر. لان ليحفظ عليه بخلاف لو استأجر العير والمودع ليحفظ المودع حيث تجوز
لانه متفرع فيه وقال بعضهم لو سلم الاجرة ان الشئ يفسد فالحكم كالمكسر وانما لم يعلم وقت
الاجارة انه غصب تجب الاجرة. في جميع الضوابط في الفصل التاسع عشر ولو استأجر ايضا
للمدانة لم يجر حتى يسلم ما يرضى فيها. في اجارات التجديد رجل استأجر ارضا موقوفة وفي
منها عمارات ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض واداد المتولى ان يخرج الاولين لخاصة
ينظر ان كان آجرة المتولى مشاهرة فاذا جازا راس الشئ كان للمتولى ان يفسخ الاجارة
لان الاجارة اذا كانت مشاهرة تجدد النقصا وباعدها راس الشئ فافا ففسخ الاجارة
ان كان رفع المبنا لا يضره الارض كانه لصاحب البيت ان يرفع منها. فانه لا يضره رفع المبنا

فان كان رفع المبنا لا يضره الارض كانه لصاحب البيت ان يرفع منها

يضرب الارض ليس له ان يرفع البنا فبعد ذلك يرضى المتأجر ان يأخذ قيمة البنا ويترك البنا
 على المتولى كما للمتولى ان يدفع اليه القيمة بنظر القيمة ابن مينا والقيمة تنزوعا ايها كان
 اقل تملك المتولى بذلك فيصير البنا وقفا على الارض وان كان رفع البنا يضرب الارض الى
 المتولى ان يدفع اليه القيمة ويملك البنا لا يجبر المتولى بل يترقب صاحب البنا الا ان يخلص اليه
 فيأخذه فمما جاز في اجارة الوقف كذا في الكفاية في الاجارة حانوت وقف بني في
 ساكنة الا اذن المتولى وقال انفق كذا لم يضرب رفعه ببناء القديم رفعه ببيت كذا
 وان يضرب رفعه فهو الذي يصنع ماله غير يرضى ان يتخلص اليه من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون
 بناء المتأجر مانعا من صحة الاجارة في غيره ولو اوصطحو على ان يجعل بناء الوقف بمن
 لا يجاوز اقل الصيتمين تنزوعا او مينا فيه جاز ولو بنى بامر متولى على ان يرجع في غلة
 الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما انفق من جابح الفصول واما اذا استمر المتأجر اذن
 المتولى فمرة حانوت الوقف او تطيينه ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من الحجج او شئ ماله
 قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمة من تخسر ان صر الوقف افضه وان زاد شيئا لقيمة له
 بعد الرفع كالتأجير مثلا لا يرجع عليه في غلة الوقف لان غير الحانوت كانت موجودة فاذا لم
 يبرئها واصلاح حيطا لها وسقفها والا اذن وجب الرجوع فيرجع بما انفق في ذلك فان اختلف
 فقال المتأجر انفق كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المتأجر فان كان اهل الصنعة
 على قول واحد في المتأجر والمتولى فالقول قوله وان اختلف اهل الصنعة فالقول قول
 المتولى ولا يبين عليه وعلى المتأجر البينة لانها دعوى وانكار فبعبه فيها ما يقبض به الدعوى
 والاكثار وان كان بناء المتأجر في ارض الوقف ياذن المتولى ليرجع فهو وقف والآفاق
 للوقف وقف وان بنى بنفسه فهو له او طلق ولم يذكر شيئا فهو له ايضا كما في وقف الدار
 والفصول العادية

في كل أرض

في كل موضع قلنا بان البنا يكون مملوكا له فله رفعه ان لم يضرب الوقف وان ضرب الوقف لماله
 بغير نقض النص الى خلاصه فهذا اذا انشأ الحانوت ونحوه في اصله واما حكم الرمة فقد رتبناه
 بين وقف الخ و اجارة للحام جارية ومرة للحام على الاجر ولو اشترط الرمة على المتأجر
 فسد الاجارة لانه لا شرط الرمة على المتأجر صارت الرمة من الاجر فيصير الاجر مجهولا ويجب عليه
 احوال البنا بما بلغ له المسمى في الاجر من البنية والقيمة ولو كان البنا ملكا والعصة وقفا
 واجر المتولى باذن مالك البنا فلا يرجع فيقسم على البناء والعصة وينظر حكم البناء في كل فيما رتبنا
 البنا فهو ملك البنا من البنا ربه رجل او غيره لا كان والده وقفه على ولاده ابدا امتساكوا
 فاجره هذا الرجل عبادة طويلة وانفق المتأجر في عمارة هذا الوقف بامر المولى قال الشيخ
 ابو بكر بن محمد الفضل ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المولى صاحب
 وكان له على المتأجر الاجر المشط فيصدق به ولا يرجع المتأجر بما انفق في العمارة على المولى
 ولا على غيره لانه كان مستطوعا وان كان المولى متوليا كان على المتأجر ان يرضى ان كان
 ذلك مقدار اجور المثل او اكثر ويرجع المتأجر في غلة الوقف بما انفق في العمارة فهو وقف الحانوت
 في فصل اجارة الوقف مال اليتيم المتولى اذا اجر الوقف ان كان الواقف شرط ان لا يجر
 اكثر من سنة لا يجوز الاجارة اكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى اثنين
 سنة ولا يجوز اكثر من ذلك وفي الاختيار ولا يجوز اجارة الوقف اكثر من المدة التي شرطها الواقف
 وان لم يشترط ذلك فالتقدم من اصحابنا قالوا لا يجوز اجارة المملوق كانت ولا في غيره
 ماله لا يجوز اكثر من سنة وقيل يجوز في الضياع ثلث سنين وفي غير الضياع سنة وهو المختار
 من خزانة الفنين في النهاية اذا استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة
 احوال حنوت جازت الاجارة فوخت احوال تنفذ الاجارة واذا كان الوقف على

مدة قسري رواية فمما ذكره من لا يفسخ العقد وعلى رواية من يفسخ العقد ويجوز العقد
 والى وقت الفسخ يجب استمرار زيادة الاجرة فبعضه اذا زادت عند الكل حتى لو زاد في بعضه
 لا يعتبر وعلى رواية من لو زادت الاجرة فبعضه المستأجر الاول لزيادة كان هو الذي
 من غيره من وقف الدور في فصل يتبع شرط الواقف في اجارته وفي الخاتمة وان كانت
 الاجارة الاولى بالمثل ثم ازداد اجر مثله كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ
 يكون على المستأجر المستحق فبعض الوسائل وان كانت الزيادة لزيادة اجر للمستأجر
 متبوعا ولو بعد وقت العقد انما بالمثل فيفسخها التمسك بمضيق القاضي ولو افسخ التمسك
 فبعضها القاض كما حره في انفع الوسائل ثم يوجب ما تم راد فان كانت دارا او حانوتا فبعضها
 على المستأجر فان قبلها فهو المأجر وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لانه اول المدة فان كان
 الزيادة اضرا او فتننا لم يقبل وان اكره المستأجر زيادة اجر المستأجر وادعى انها اضرا فلا يلزم
 عليه وان كانت ارضا فان كانت فارغة من الزرع نكاح الدار وان كانت مشغولة لم تفسخ
 اجارتهما بغير صاحب الزرع لكن تظم الزيادة من وقتها على المستأجر وان زيد على المستأجر فانه
 في الملك لم يقبل مطلقا كما لو خضت الاجرة لا تنقص ويوشك مال البعير بمجرده من الاجارة
 في الفسخ التمسك بغير صاحب المنع من رجل استأجر ارضا موقوفة او دارا ملكه سنين من التمسك
 بالاجرة المثل ثم بعد مضي سنة زاد اجره في الاجرة هل يقبل منه الزيادة ويفسخ التمسك في الاجارة
 اجاب ان كانت الزيادة تعتبر عند كل الناس ثبت ذلك عند الحاكم بقول ارباب الحجة يقبل
 الزيادة ويفسخ العقد بخبرة المستأجر ولا يفسخ بخبر زيادة من فابز يد الاجرة والاعلم ان
 المستأجر في الوقت يجوز ان يفسخ لزم المستأجر كما ان بابا أو منزل صغيرة بدون اجر المدة
 في الاجارة المستأجر في وقتها ولا يفسخ الا في وقتها والاعلم ان وقت الاجارة والتمسك

كما في العادة اجارة المشاع

اجارة المشاع في غير الشرك فابدية عند الحنفية والفقهاء على قوله كما في الخاتمة وهذا هو المصنف
 بلحقها حكم الحاكم بغيرها صحيحة اما اذا احقها حكم الحاكم فهي صحيحة لكون ذلك في محل الاجتهاد فان
 ابا يوسف ومحمد يقولان بصحة ما في المشاع ولو لم يغير الشرك وجعل في المعن والمفردات الفقهاء
 على قولهما في اجارة النخ فبعض اجارة المشاع سواء كان يحمل القسمة او لا الا ان الشرك
 وهذا عند الحنفية وعندهما يجوز في غير الشرك بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه
 لا يجوز في الصحيح والحيلة في اجارة المشاع ان يتأجر الكل ثم يفسخ في النصف فانه يجوز
 لان شيوع الطار لا يفسد كمالا يفسد في البنية او يحكم بحاكم يجوز ان يفسخ اجارة الزماني
 و اجارة المشاع في الشرك سواء كان يحمل القسمة او لا جارية اتفاقا ان يبين نصيبه
 وان لم يبين لا يجوز في الصحيح علم ان الخلاف فيما اذا كان مشاعا وقت العقد واما اذا
 كان شيوعه طاريا كما لو آجروا دارهم تعا سحا في النصف لاجر جاز اتفاقا في طاريا ولو
 وغیرا حنفية ان الطار والفقهاء سواء ولو كان البنا لرجل العوصة وقفا لاف
 او ملكا فاجر صاحب البنا بانه قبل لا يجوز لانه في معنى المشاع والفقهاء على انه يجوز في جارة
 شرح المجمع وفي العادة نقلها عن الزخيرة بيت او حانوت بغير شركين سكنه احد بهما كج
 عليه لاجرة وان عقد الاستغلال لانه سكن بتأويل الملك من اجارة النخ وهو دار
 لغیر وهي معدة للاجارة فسكنها المأجر لا يلزم الاجر فانه السكن بتأويل الملك
 ليست بمفوضة ولو سكنه احد الشركاء لم يعد لا يلزم الاجر وان عقد الاستغلال وكذا
 السكن بتأويل العقد كعقد الزماني فلو لم يفسد ان لفظ العقد مع ذكر الملك غير مذكور
 كما ظنه البعض من اجارة البحار بين فقهاء البرازيل سكن المأجر في الدار سكنه
 لا يجب عليه اجر لانه سكنها بحكم الملك وفي الدار المعدة للاستغلال انما يجب الاجر

الفقه على قوله

الفقه على قولها

والفقهاء على يجوز

اذا سكنها على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكنها بتأويل ملك او بائيل عقد كبت بعد الاجارة
سكنه احد التبركز سنة لاشئ عليه قال رحمه الله هذا في الملك فاما في الوقف اذا استعمل احد
الشركاء في الاجارة واذا كان بين يتييم وبائع فسكنه البائع سنة لاشئ قال وكذا الاجنبي
عقد بخلاف الوقف قلت وقبر دار اليتيم كالوقف فاجارة القنية في الباب الثاني وفي البرازية
والكنه بتأويل ملك او عقد في الوقف لا يمنع لزوم احوال المثل وقيل دار اليتيم كالوقف واجب
يحم الاثمة في دار مشكوة بين يتييم وبائع سكنها البائع كلها لا يجب احوال المثل حصته الصغير كما في
الكيين بخلاف الوقف والفتوى في غصب دور الوقف وعقاره على الضمان كما في منافع
وكذا اليتيم من اجارات البرازية وفي مجمع الفتاوى وذكر في الفصل الحادي عشر من اجارات
المحيط والفتوى على انه يجب احوال المثل في غصب دار الصبي الا اذا انتقض المنزل وكان صان
الانتقصان انفع لليتيم من احوال المثل في حجب الانتقصان من اجارات البحر لابن نجيم اذا سكن رجل دار الوقف
او سكنه المتولى بلا احوال المثل لا ينعى عليه الساكن وعامة النافين على احوال المثل وعليه الفتوى
وكذا منافع مال اليتيم كراثة العاقبة من وقف الدور قال صاحب النسخ وهذا كله فليعلم ان الفتوى على احوال
عقار اليتيم بالوقف وبه انتمى شيخنا صاحب البحر ولم يحك خلافا فليكن القول عليه على القول المفتي
اذا سكنها البائع كلها لا يجب احوال المثل الصغير ذكره في فتاواه المشهور ويستثنى من مال اليتيم مسلبة
سكنه امته من زوجه في داره بلا احوال المثل لهما ذلك لاجل عليهما كراثة وصايا القنية في غصب
في الفتر الثاني واربعين جاز اجادها حصته تركه من اجنبي واخذ الاجرة فان كان
عقد الموهب باذن مالكها فله مطالبة بالاجرة وان كان احوال المثل صار غاصبا
فلا اجرة له دون المالك لانه العاقد لكن يؤمر بالتصدق بغيره على صاحب الميسر
اجارة من لا يمانية لا ينسجنه وفي اجارة القنية في الباب الثاني ثم سئل

والفتوى في دور الوقف
على الضمان

والفتوى على انه
يجب احوال المثل

الملك

ثم سئل ايتم الاجارة لملك للمالك ثم العاقد فقال للعاقد ولا يطيب له بل يرد على الملك
ونحوه يوصف بتصدق به انتهى واربعين اثنين غاب احدهما واجرها الآخر واخذ الاجرة
فللغائب ان يشترك في الاجرة قال رضي الله عنه فهذا اسارة لان العاقد لم يملك الاجرة
وفي الاصول واسار الله يملكها ويتصدق بخصته تركه للخبث كالغيب من القنية
واذا انتقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب كسكن المتأجر بعد ذلك سنة لا يبرئ الكرا
لعدة سنة لانه لم يكن على وجه الاجارة وكذا اذا انتقضت المدة والمتأجر غائب الدار
يدام انه لان المرأة لم تسكن باجر رجل اجره واداه كل شهر برهم كان لكل واحد منهما ان يفيخ
الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المتأجر قبل تمام الشهر وحلف امرأته وساعدها لم يكن
للاجر ان يفيخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بختم فان اراد ان يفيخ عند غيبة المتأجر
قال بعضهم يواجر الدار من افسان اخر قبل تمام الشهر فاذم هذا الشهر تنقضي الاجارة فنقضي
الاجرة فيخرج المرأة من الدار وسلم الا الثاني من اجارة الخاتمة سكن رجل دار الوقف بجر
واولاده وحده فلا اجر عليه من اجارة القنية سئل صاحب النسخ عن رجل استأجر حائزاً
او داراً مضت المدة وغاب المتأجر وترك ساعه في الدار فهل للمالك ان يفيخ الدار والحائز
وليكن فيها ام لا واجاب نعم انه ان يفيخ الدار وليكن فيها وكذا الحائزوت واما
المتأجر فيجعله في ناحية الا حضور صاحبه ولا يفيخ وقف الفسخ الا اذن القاضي هكذا
افتي مولانا صاحب البحر الرايق اخذ احوال القنية ولو غاب المسافر
بعد سنة او لم يلم المفسخ الا الاجرة ان يتخذ له مضافاً اخر ويواجهه من غيره
بغير اذن احكام انتهى وتنقضي الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بوقت احد العاقلين
لو عقد لنفسه ولو عقد لغيره لا تنقضي كالحائز والدار التي انتهى لملكه على

حيثما لم يملك لما ذكره وتفتتح بوقت اخذت جرين او المجرى في حصة فقط
 وبقيت في حصة اخرى وقالوا في بطلان فيها في الدرع فربما يستحق الاجارة والراوى الموكيل
 الموكيل بالاجارة واما الموكيل بالاجارة فاما بطلان الاجارة لان التوكيل بالاجارة لا يوجب
 بشرا او المنفعة فصار كالشركة بين الاصلين فيصير مستأجر النصف ثم يصير موجرا الموكيل فيكون
 الجميع للزراعة الاجارة للارض كالحراج على المعتد فاذا استأجره للزراعة فاستطاع
 الزرع اقله وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده كذا في الفوائد الزمنية اخذت منه
 من الوالدية ويطرح في حقه عنها حيث اذا استأجر ارضا للزراعة سنة ثم اصطلح الزرع
 اقله قبل مضي المدة فما وجب من الاجور قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام
 يسقط لان الاجور انما يجب بازاء المنفعة شيئا فثابت في غير المنفعة وجب عليه
 وما لم يستوف الفسخ العقد في حقه وفي بعض الروايات لا يسقط شيء والاعتماد على ما ذكرنا
 فرق بين هذا وبين الحراج فانه يسقط انتهى ما في الولاوية قوله بين هذا وبين الحراج فانه يسقط
 يعني ان الحراج بالافه السواء يسقط رأسا ولا يؤخذ فراج ماضى من السنة قبل الاصطلام
 وكلام صاحب الفوائد يفيد خلافه فانه جعل الاجارة للارض كالحراج فتأمل وقد اورد
 قاضيان في فتاواه على ما في بعض الروايات من عدم سقوط شيء حيث قال رجل استأجر
 ارضا ليزرعها فان اصاب الزرع اقله فملك او غرق ولم يثبت كان عليه الاجور
 لانه قد زرع ولو غرقه الارض فبهران يزرعها فلما اجور عليه وكذا لو غصبها رجل فزرعها
 الغصب لا اجور على المستأجر من اجارات المثلج وفي البرازية لو استأجر ارضا للزراعة فزرعها
 اصاب الزرع اقله او غرق الارض فعليه الاجور على الكمال ولو غرق قبل الزرع فلا جور عليه
 في الزرع اقله او غرق الارض فعليه الاجور على الكمال ولو غرق قبل الزرع فلا جور عليه

المستأجر والا يجب ان يكون من الزرع مثل الاول او دونه ربحه القدر الى الارض ولا خلاف
 ان يزرع ما يناما كان اضر للارض من ضر المزروع الاول يسترد ما الوجه ويخرج على المستأجر
 بما وجب له الاجور قبل الاصطلام وما وجب بعد الاصطلام يسقط وذكر في بعض الفتاوى
 اصطلمت الزرع اقله سقط اجور ما بعد الاصطلام وما وجب اجور ماضى استأجر ارضا
 للزراعة فزرعها وكان سبق البطر فلم يطران لم يجد الماء للسقي فيبطل الزرع سقط الاجور
 من اجارات جامع الفتاوى رجل استأجر ارضا فافطع الماء قالوا ان كانت الارض تسقى
 بآبار الانهار لا شيء على المستأجر وكذا اذا كانت بآبار السماء فافطع المطر من اجارات الحقارة
 اذا تلفت الزرع باكل الجراد والدود في وقت يمكنه إعادة زرع مثله او دونه في نفس الارض لم
 يزرع بزم الاجور بتمامه وان تلفت الزرع في وقت لا يمكنه إعادة الزرع مثله او دونه في نفس الارض
 ولكن المستأجر لم يرض الا الى المحاكم فترى في الارض على ربتها باجر قدر ما كانت فيه ويبطل بقية
 الوقت لزم تمام الاجور ولو رفع وروى بزم الاجور قدر ما كانت فيه ويبطل بقية الوقت
 الوجبة في الاجارة سئل صاحب المنهج عن رجل استأجر من آخر دارا اجارة صحبة فقبل كسبها
 على بعض العيزر المستأجر اذا امتنع ذلك لم لا اجاب نعم يجب للمستأجر على ذلك لنا كذا في
 عليه مع لا يجبر على استيفاء المنفعة لانه فالص حصة كذا في الولاوية ولو اجور دابة بعينها
 الى بلد ثم مرضت فخرجت الدابة لم يكن ذلك عذرا ولو اجور دابة بعينها فمرضت
 الدابة كان عذرا وان اجور دابة لا بعينها فمرضت دابة لم يكن عذرا من اجارات الحقارة
 كساد حجارة حوائط السوق عذر لفسخ اجارتها كذا في الحجة الاجارة عقد لازم فلا يفسخ
 الا بعذر الاداء وقفت على استهلاك غير كالاكتساب فليصاحب الورق الفسخ بلا عذر
 في الزرع فلو لم يزرع البذر ان يفسخ الاجارة عذر له فيفسخ الاجارة عذر له فيفسخ الاجارة عذر له

بما عليه ان يكون الثمرة المتأخر وكذا ان البان الضم وصفها ولو استأجر الشجر مطبقا
قال خواجه زاده القائل ان يقول بجواز وبيع في الاستأجر عليها او الدابة او غيرها
وبعد لان النفع المقصود منها الثمرة مما جاز الاستأجر في النفع انما لا يصح اجارة النفع
او اشارة ليشرب منها او البستان ليأكل ثمرها مما باب الاجارة الفاسدة في الدرر ولو اراد
المتأجر الانتفاع من النفع لنقص الاجارة للعقار لانه لا يمكن الانتفاع بالاجرة لنفسه وهو
قال بعض الفقهاء اذا اراد المتأجر سفره فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد الكثرة او لم يرد
وبعد قوله ان السفر لا يفسخ ولو استأجر جملته وجدا كذا او رخصا ووجد الكار كذا او اعطى
قليلا بعذر مما جاز اجارة جملته القصور استأجر دارا او حانوتا ثم اراد سفره يكون عذرا في فسخ
الاجارة واذا قال الاجر ان المتأجر يتعطل ولا يربح السفر كليفه القاضي بانه انك غرت
على السفر وبعده يفسخ العقد بينهما حتى لو فرغ المتأجر من السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال ان السفر
وقال الاجر انه كاذب بلفظ القاضي بانه انك صادق في فسخك السفر من اجارة ان خلاصه
وساوة الاجر والتحول في الضرر واحتياجه السكناء ليس بعذر قال محمد رحمه الله لا يكون للاجر
عذر في فسخ الاجارة في الابل والعقار الا من دين قاذر بلحجة لا يجد قضاء الا من ثمة وسادة
المتأجر والقيام في السوق بين وافتلاسه عذر في نقص الاجارة مما قاور الوجه كذا في تحرير
سئل سراج الدين عن رجل استأجر دارا واحدة باجرة مئة ثم اجبره انفسا باجرة مئة وعشرين
رغاب ففقد انقص المدة طالب الوجه المتأجر الثاني هل له ذلك ام لا واجاب ليس للمؤجر
ان يطالب الثاني بما له على المتأجر الاول والله اعلم تكارر دابة ثم استأجر دابة فهو عذر في
نقص الاجارة من الوضوء ولو اقر المؤجر بين لا وفاء له الا في ثمة العجز فله بيعها بغيره
وان سافر المتأجر في السفر في النقص انما في النوازل اذا تكارر ابله الكوفة الى

الانفراد

الى بغداد ثم بدله ان يتكارر فليلا لا يكون عذرا وان سهرى دابة او غيرها كقول
عند لانه استغناء عن الاجارة من غنية القفاوى في فصل فسخ الاجارة آجودا
ثم نقص اجارته وبمهما لانه لا ينقص له وليعيا له فله ذلك مما اجارات القنينة الفصل
السمع ولو حن الاجر دين قاذر قليلا او كثيرا ينبغي للاجر ان يرفع الامر الى القاضي
حتى يفسخ العقد وليس للاجر ان يفسخ نفسه من اجارات التمار حانية اذا جرداره
ليسكنها بسكنى مارة اخرى او دابة ليكرها بركوب دابة اخرى او ثوبه ليلبس عليه ثوبا
او استأجر ارضا بارض له لم يجز عندنا اما اذا اختلف الجنس فجاز كذا في الكافة وغيره
من النسخ في باب الاجارة الفاسدة استيجار الحيوان بالجلون في جنس واحد لا يجوز وكذا
النفع في جنس واحد كسكنى دار بار وان كان خلاف جنس يجوز مما اجارات البرزخ
استأجر حماما في بلدة ونظر الناس عنها دخلت البلدة لفتنة لا ارجو عليه مما اجارات
القنينة في يده خان بالاجارة في قتل للفتنة ونفوت الناس بحسب مما الاجر
قد ما كان مستغنا عن المحاور القيس والنفع اذا انتقصت من نقص الاجر بقدر
نقصاتها لانه كان في مقابلتها مما اجارات البحر الاق قار ويجوز اخذ اجرة
الحمام والحجامة استيجار الحمام والحجامة واخذ اجرتها جاز اما الحمام فلم يجز بان الوفاء
به ذلك والقيس عدم الجواز للجمالة ولكنه ترك الاجماع لم يميز قال عليه السلام مارة
المسلمون حنا فهو عند الحسن واما الحمام فلما رور ان النبي عليه السلام أحجم على
الحجامة اجرة ولانه استيجار على عمل معلوم باجر معلوم بل ما في معلوم فيجب حائرا
ثم الاكل حاشية له فيه تفسخ بغير نفوت النفع كحباب الدار وانقطاع ما لا يضر
او الرجى او نقل به كرض العبد ودمر العاية فلما انتقصه معسلا رور ان الله عز وجل

سقط مائة

المتكهن من الانتفاع الآتي مسائل **الاولى** اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب
 الاجبة في الانتفاع كذا في فصول العادي و ظاهر ما في اسعاف اخراج الوقت
 فوجب اجرة في الفاسدة بالمتكهن **الثانية** اذا استأجر دابة للكوب خارج لم يجبرها
 عنده فلا اجر كما في الثانية بخلاف اذا استأجر الكوب في المجرى بها ولم يركبها
 وتفرغ على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمنها لانه لما لم يجب الاجر
 لم يكن مادونا في امساكها كما فوق الكلابي **الفصل** بسقط الاجرة المتأجر اذا
 امكن اخراج الناصب بشفعة او حامية كما في التارخانية والقنية من اجارات النساء
 ولو اكر المودع الفصيص او عاده المستأجر ولا يثبت له على دعواه حكم لحال فان كان المستأجر هو
 التارخ في الدار حال النزع فالقول للمودع فان كان فيها التارخ فالفقو للمستأجر ولا اجر عليه
 كسئلة الطاحونة اذا اختلفا بعد انقضاء المدة في جريان التارخ فانه حكم لحال كما
 سبق من اجارة الملح العقار واذا انقضت المدة الرقي وظل النقص في الطحينة فهذا عند
 من التجرد في باب الصبي اوجه الاب استأجر حمارا افضل في الطريق ان علم انه لا يحرك
 بعد الطلب لم يضمن كذا راع بنت شاة في قطيعة مخاف على ابنتها ان يتبعها فاجارة
 الدرر سئل صاحب المنع عن رجل استأجر دابة لينهب اليه بكذا ولقيه في الطريق
 رجل متغلب فاخذها قدا عليه ولم يظفر المتأجر على الناصب فمثل لربها ان يضمن قيمتها
 واجاب لا يضمن المستأجر والحال ذكروا ان العلم غضب لاجار المستأجر والمستأجر يقدر
 ان يخلصه منه بعدلين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن استأجر حمارا وذهب به مع حماره
 الى بلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن
 ان لا يضمن **الثالثة** وقال قاضي بروج لا يضمن مطلق وفي الحقيقة يضمن من اجارات القنية

خلاف ما اذا استأجر الكوب
 في المجرى هلكت بعد امساكها

كل من

كل من كان العجز في يد امانة كما استأجر المستعير والكيل بالبيع ونحوهم اذا غضب الغير
 منه لم يضمن على خليصه فانه ليس بضامن كذا في البحر من اجارات الخيل وفي الثانية اوج
 دارا من زوجها وهما يسكنان فيها لا اجر عليه من اجارات امرأته في الفصل الثاني
 وفي الخلاصة في العارية المتأجر يوجد ويجار ويودع انتهى استأجر دابة وقبضها ولم يبين
 الركب كان له ان يوجدها ويغيرها ويودعها من اجارات الثانية الاجارة من المتأجر
 او مستأجره للوجوه لا يفسخ ولا ينقص الاول اجره المتأجر بالكثر ما استأجره لا يطيب الزيادة له
 ويصدق بها الآتي مستثنين ان يوجدها بخلاف جنس استأجره وان يبيعها على كسبها كما في الزيادة
 اجره بائنا او غيره فالثانية موقوفة على اجارة الاول فان روبا بطلت وان اجازها فبالا
 له نزع بيت لئلا يجب على المودع ولكن يجبر ان يبيع وكذا اصلاح الميزاب تطمين
 الطلع ونحوهما لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المتأجر عليه ولكن سته ورواه
 لا تفرقة من اجارات الاشياء في الفرض الثاني واصلاح بئر الماء وقفر في البالوعة المرب
 ولا يجبر على ذلك لكن المالك ان يفسخ الاجارة من اجارات محذوف ولو استأجر الباعة
 في مهمة المتأجر فعلى الآجر تفرقة وخبر الخزي في باب اجارة العقار زجاج الكوة
 واصلاح الستة والسلم على الآجر وفي رفع الشج اختلاف الشايج فالعبرة بالعر
 من اجارات القنية باع داره من آخر بمن معلوم ببيع او فاء وتقابضا
 ثم استأجره بانه المشتري مع شرط صحة الاجارة ومقتضاها ومضت المدة لا يضمن
 الآجر لانه رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المالك لم يجب عليه الاجرة **الاجارة**
 فكذا هذا وفي الفناء ورث في بيع الوفا على قول من جعله بيعا فاسدا لو مضى
 واجرة من غيره كانت الاجرة له لانه لو غضب وآجره من غيره كانت الاجرة له

فمنها أولى. ولو أجزع المالك لا تصح لأن الرد على المالك واجب عليه. وقد
 روي عليه. وعلى قول من أجاز به مع الإجارة مع البايع وغيره. ويكون الإجارة له
 من بيعه. فإِنَّه المقتضى كذا في البرازية في آخر القول الثامن في أحكام بيع الوفاة البيوع
 مثل عتق باع داره جازا فاستأجره من مشترى قبل قبضه وسكنه هل يجب الإجر
وابواب لا لأنه لو شري قننا فآجره من بايعه قبل قبضه لم يجب الإجر. فإذا كان في البيع
 كذلك فالتفتت في البيع الجاز. فيل أن القن منقول ويبيع قبل قبضه لا يجوز. وكذا إذا
 وكل جاز يبيع قبل قبضه جازا جازته قبله. وما لا فلا. ويبع العقار جازا قبل قبضه
 فكذا إجارته **بط** لم تجز إجارته في الأصح قبل قبضه وبه يفتي. أو المبيع في الإجارة
 في المنفعة وهي في حكم المنقول من جميع الفصول. رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض
 قيل هو على هذا الخلاف. وقيل الإجارة لا يجوز بالاتفاق وعليه الفتوى **في جميع**
 ولو أجزع قبل القبض من البايع أو غيره لا يجوز عند الكل من إجازات الخانية كذا
 في البرازية. وإن ربح البايع أن كان عقد الإجارة قبل قبضه ولم تجب البكس ورغم
 المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري له عواه القحة. في جميع الفصول **وكذا**
 في البرازية في القول الثامن في أحكام بيع الوفاة البيوع. اختلاف كونها مشفولة أو فارغة في حكم الحال
 إذا اختلفت صحته وفساؤها فالقول على الصحة من إجازات الأشباه في الفن الثاني. ولو باع
 وسلم المشتري ومنها مناع كثير أو قليل للبايع لم يكن ذلك شيئا حتى يتمها فارغة. وإن وقع
 المناع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمناع جميعا صح التسليم لأن الكل صار
 في المشتري. من بيعه الخانية في باب ما يكون تسليما ومالا. رجل استأجر طاحونة على أن
 عليه من الإجر يوم انقطاع الماء أيضا فهذا شرط فاسد. وفي العقد لأن الإجر لا يجب

عند انقطاع
 الماء

يوم انقطاع الماء لانقطاع المنفعة لا يقال أنه ينقطع بوجه آخر من السكنى ووضع المنفعة
 لأن المنفعة الأصلية التي لأجلها اتخذ الطاحونة قد فانت. ثم جواهر الفتاوى في باب
 في كتاب الإجارة. أول الموجب للمساومة بالتعجيل من الإجارة فاختلف في قدر المصروف فالقول للموج
 وعلى المسأج الببان. استأجر بغير الركنة فهو على الذم ب دون المجي. ولو استأجر بغير
 فهو عليها. كذا في الولولجية في ما ناس المساهمة والصلابة. في قرآنه الأكل آجره رب الدار
 بالناس ليجسه ثم الإجر فانقضا على البناء واختلف في مقدار المنفعة فالقول قول رب الدار
 والبنية المسأج. وفي القينة حال حكم الدين المسأج إذا عثر في الدار المسأج عمارات
 بأذن الإجر يرجع بما انفق وأن لم يشترط الرجوع صريحا. وكذلك القيمة. وفي التور والبلوعة
 لا يرجع بجزء الاذن الا بشرط الرجوع لأن العادة لا صلاح ملكه وصيانة لداره غير أن خلاف
 فزنى بالاتفاق بخلاف التور والبلوعة. ثم شرح المنظومة الوهبانية في كتاب الإجارة
 ولو اختلف في قدر الإجارة بين قال المسأج خمسة وقال الموجر عشرة في المنفعة بان قال الموجر
 مدة الإجارة شهر وقال المسأج مدتها شهران. وكان هذا قبل سبفا المنفعة فانيها
 أقام بيعة على ما أوعاه قبلت. وإن لم يكن لها بينة تخالفوا وراوا. فان نظر أحدهما
 لزمه وهو الأول لأن الإجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع من إجارة البحر
 إذا فسخ العقد بعد قبيل البدل صحيحا كان العقد فاسدا فلم يعجل حبس المبدل حتى
 يستوفي مال البدل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مصرحا. بان للمسأج حبس الغير حتى
 يستوفي ما تجله ولا يجالط ما في إجازات الولولجية. لأنه فيما إذا كانت الغير في يد
 الموجر قد صرح به في الإجارة الفاسدة. في جامع الفصول. واستبحار الكتاب للفرقة
 فاسد في إجارة الأشباه. استأجر كتابا ليقرا ما فيه من شعر أو شعر لا يجب له الإجر

ولو استأجر رجلا على ان يكون على بابها اياتا معلومة باجرة معلومة لم تصح اجارته
 انما في فصل فيما يجب الاجر ولو استأجر رجلا لذهب الى البصرة فيجى بعاليه فوجد بضم
 قدمات فجا بضم بقي ذكر ان الاجر بحسب ذلك وان استأجره ليذهب بطعام فلان
 بالبصرة فذهب بطعام ووجد فلانا قدمات فرد الطعام لاجله لانه نقص عمله فلا
 يجب الاجر كالخياط اذا خاطم فوق واستأجره لذهب بكتاب الى فلان ويحكي كجابه
 فذهب بالكتاب فوجد فلانا قدمات فرد الكتاب لاجله قال محمد بن زياد اجارته بالباب
 ولو استأجر رجلا لذهب الى موضع كذا ويؤدي رسالة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا
 كان له الاجر مقابلته بالذهاب لا بتبليغ الرسالة ما اجازت الخاتمة اجره ارضه
 من رجل يحيط فلي حصه المستأجر زرعه ودسه منه الموجه في نقله ليدفع الاجرة فسه
 المطر لا يضمن من راحة القنية الاجير المشترك على وجهين احدهما له حق الامساك
 حتى يقضى الاجر والاخر ليس له حق الامساك فاما الذي له حق الامساك فهو الذي يكون
 عمله قائما في ملك كخياط بخيط الثوب او اثر عمله قائما في ماله كنساج بنسج الثوب واثر
 عمله قائما في عمله كصباغ وامثالهم فان لهم حق الامساك واما الذي ليس له حق الامساك
 فهو الذي لا يكون عمله قائما في ملك ولا اثر عمله قائما في ماله ولا قايما في عمله وهو مثل
 المكاري والاحمال فان مسكوا المتاع لاجل الكراء فملك فعليهم الضمان وليس على غيرهم
 الضمان اذا مسكوا لاجل الاجرة وهلك في النقص للعلامة فاسم وفي السجوان من
 حق امساك الغير لاجرة كالتباعد والخياط والنساج والقصار وامثالهم اذا مسكوا بعد
 طلب صاحبها لاجل الاجر وهلك لاجله ولا ضمان عليه اذا كان الاجر حالاً اما اذا
 كان الاجر ثباتاً فلا يملك حيسها لان التسليم ليس واجب على المستأجر للمحال كما لو باع

شيئا

شيئا فوجد ليس له ما يبيع المحبس ان عاظه وصنفه في بيت المتاجر فليس له حق الخصال
 وبيع مسكاً الى المالك يكون المحل في يده وان حيسها وهلك فهو ضمان كذا في الخصال
 واما اذا اسكها بعد طلب المالك مع دفع الاجر وهو بقدر على تسليمها ولم يسلمها وهلك فيضمن
 كالودع اذا منع الودعة بعد طلب المالك مع قدرته على تسليمها فانه يضمن ومن لا اثر لعمله
 كالحمال والمكاري والملتزم لا يجلس الغير للاجر فلو حيسها وهلك فيضمن ضمان الغصب كذا
 في المحبس من اجارة النخ صاحب الحموله لو قال للحمال امسك الحموله حتى اعطيتك
 الاجر ففقد الحموله لا يضمن الحمال في قولهم من فصل ضمان القصار من اجازات الخاتمة
مسألة الخنذي عن ابنه من رجل ليطرد الدواب والعصا فربحها يبيع من الارزق وكفه ياب
 معلومة ياب معلوم فاستكمل اياته ثم طالبه بالاجر فادعى انه لم يطرد الدواب والعصا
 كما ينبغي فاراد ان يضمنه الضمان ثم يدفع الاجر هل له ذلك واجاب يجب ان يوفيه
 اجرة ومثل هذه الدعوى لا بطلال الاجر تسمع ولا تسقط اجرة بتقصيره في الحفاظ بعد ما لم
 نفسه استأجر ارضا فيها اشجار او اخذها من راحة وفيها اشجاره في وسطها لا يجوز الاجرة
 الا اذا كان في الوسط شجران صغيران ومضى عليهما حرا او حولا لا اذا كانا كبيرين لانه
 عروفا وظلها يأخذ الارض والصغار لا عروق لها وان كانت من جانب في الارض كالمنقاة
 والجداول يجوز لعدم الاطلال وكذا اذا كان في وسطها موضع الكس لا يجوز وان في
 جانبها يجوز من اجازات البرازية **مسألة** حيس الشاه غريش السوق استأجر رجلا ليرس
 الحوانيت في السوق وتعلق ابوابها باجرة معلومة هل يكون الاجرة على صاحب الحوانيت
 سواء رضوا بذلك او لم يرضوا على المتاجر واجاب الاجرة عليهم ان رضوا او كرهوا نقدا
 القاعدة ايضا بالوكان احد الضررين اعظم ضررا كان الا ان كان الاخر ضررا فله

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

احدهما الاجير المشترك وبما ينشأ الاجير الخاص الاول
 من يعمل لواء واحد كالحياط وكخوه او يعمل لواء واحد عملا غير موقت فانه اذا استأجر رجلا وجده
 للنجاة او انجزه في بيته غير حقة بيوم او يومين كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل غيره
 او موقفا بلا تخصيص يعني اذا استأجر رجلا رعى غنمه شهدا بربهم فهو اجير مشترك الا ان
 يقول ولا تبيع غنم غير في بيته اجير واحد ولا يحق اراجير مشترك الا بعد كالتصباغ
 وكخوه ولا يضمن ما هلك فيه سواء هلك بسبب يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب
 او بما لا يمكن كالحريق والغالب والفارة الغالبة لان الغير امانة عنده لانه بضعة باذن المالك
 لمنفعة وهي اقامة العرف فيه فلا يكون مضمونا عليه كالمودع والاجير لوجه والاشترط عليه
 الضمان لانه شرط لا يقضي العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اما فيما لا يمكن التحرز عنه فبالاجماع
 واما فيما يمكن فعلى الخلاف فعندها يجوز لانه يقضي العقد عندها وعنده يفسد لما ذكرناه في
 المتأخرون بالصلح في النصف لاختلاف الصحابة رضوان الله عليهم جعفرية كذا في النواحي
 بل يضمن ما هلك بعمله كالحرق او خرق الثوب او حصره في الدق او دق القصار وذلوق الحمال
 فان التلف الحاصل من ذلك حصل من تركه التثبت في الشيء اذ قطع جمل شيده لعمرك فان التلف
 فان التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق في سدة الحمل وغرق السفينة من مدة الا
 او ميا غرق اولا يضمن او ميا غرق في مدة السفينة او سقطت من دابة وان كان سواقا وقوده
 لان ضمان الدابة لا يجب بالعقد بل بخاتبة وما يجب بها على العاقلة والعاقلة لا تحل
 ضمان العقود وهذا ليس بخاتبة لكونه مأذونا فيه او هلك في حجارة او فسد لم يجرى العقد
 كالحجارة اولا يضمن ايضا دابة هلك من فصدته وكخوه لم يجرى العقد فاجابة الدابة والغور
 الاجير المشترك لا يضمن فيه بسبب لا يمكن التحرز عنه كالحريق والغالب والفارة

عندهم

عندهم ولو هلك بسبب يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب يضمن عندهما ولا يضمن عند
 الامام الاعظم وهو قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول حماد وعلي رضي الله عنهما
 ولاجل اختلاف الصحابة رضي الله عنهم اخار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف جبرا وملا
 بالقولين من جامع الفصولين واعلم ان الاجير المشترك لا يضمن ما هلك فيه بسبب لا يمكن
 التحرز عنه اجماعا كوت حرق الفضة وحرق غلب وغارة غالبة هذا وقت الموت وكخوه
 بقبضها او بالبينة فاما اذا ادخل الموت وكخوه ومحمد بن الغنم او المتاع فعندها يضمن
 القول للاجير المشترك مع يمينه لانه امين وعندهما القول لرب الغنم او المتاع فيضمن الاجير المشترك
 لان يده به ضمان وفيما يمكن التحرز عنه كسرقة وغصب لا يضمن عندها جنيته ايضا لانه انما يقول
 فيما يعبه وعندهما يضمن لانها يقولان هو مضمون احياها لاموال الناس فبالضمان يحتمل
 في الحفظ وفي هذا اختيار المتأخرون عند الفتوى وفي الاجير المشترك الصلح على النصف عملا
 بالقولين كذا في الوجوه من مختصر الاختصاص والضمان على حجام وبراغ وفصاد لم يجرى العقد فاقا
 يجاوز ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك وان هلك ضمن نصف دية النفس فلو قطع الحنآن الحشفة
 وجرى للمقطوع كجب عليه دية كاملة وان مات فادى واجب عليه نصفها فان اكسره دية الحنآن
 فمن احوال قبيحة فمكاه حمله بلا اجر او مكان كسره كجسه احره فمكاهه المنع والحال اذا
 قسره او عذرت دابة ضمنه كان معه او لم يكن والحال اذا زعمه الناس اكسره فلا ضمان عليه
 لانه العقد لا ينفذ على ما ليس في وسعه وكذا السفينة لو غرقت في موج او دبح او جمل صفة
 لا ضمان على الملاح واذا سرق المتاع من دابة الملاح صاحب المتاع معه فلا ضمان عليه هكذا
 ذكره الكرخي في مختصره ولو سرق دابة لخل عبد صغير او كبير فلا ضمان على الملاح فربما عطي
 بمساقه وقوده وكذا الحمل عليها المتاع والعبد يملك العبد من المتاع يضمن المتاع والعبد

ثم اجازت فجلد لا تسمى **سقط** المسمى على البتة في حايط لم سقط هل يجب عليه صلاحه **والاجابة**
 او ابتاه ثم انما لم يجب الاجر ليس عليه صلاحه واما اذا قرب البتة بفعله ينبغي ان يضمن لان
 الاجير المشترك ضامن بما جنت به بالاتفاق ذكره العاشر في فصوله **والاجير المسمى** من يعمل
 لمراد موقفا بالتخصيص يستحق الاجر بتسليم نفسه بمرته وان لم يعمل كاجير يخص بخدمته او
 رعي غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان منافعه صارت مستحقة له والاجر مقابل بها فيحقه ما لم
 يمنع من العمل مانع كمرض ومطر ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل ولا يضمن ما يملك فيه او يجعله ملا
 يضمنه **ضمير** ضمني ضامن من الصبي في يد ابيه او سرق ما عليه الصبي في الحق لكونها اجير واحد
 في اثناء المدة او منعه مانع من العمل كمرض وسفر ومرض ونحوه انما يأخذ الاجر كسائر
 لانه لا يقدر على العمل في ذلك الحال فاجازت البجرا الثاني وانما يستحق الاجر بتسليم نفسه
 في المدة وان لم يعمل كمن استوفى شهر الخدمة او رعي الغنم وان يملك في المدة نصف الغنم
 او اكثر فله الاجرة كاملة ولا يضمن ما يملك فيه او يجعله فاجازت المخرج وذا ضمان على
 على الاجير ان يضمن فيما تلف فيه ولا يضمن ما تلف في عمله اتفاقا اذا لم يتعد الفاء ذكره
 في الابضاع نقلها موقفا ونحوه **فان في الفصول** نقلها في الجريدة **الاجير المسمى** لا يضمن
 الا بالتقدير وعلى هذا تليد القصار وسائر الصناعات واجراؤهم لم يضمنوا الا بالتقدير
 وفيما لم يتقدروا ضمن الاستاد ولا يرجع عليهم انفق فان كان الراعي اجير وحده فليس له ان يضمن
 لغيره ولو انه اجر نفسه لغيره رعي غنمها استحق الاجر كاملا على كل واحد منها ولا يصدق
 بشئ وبأنهم ولو مات شاة او اكلها السبع او غقت في نهر سقام منه فلا ضمان عليه **الاجير**
 في الاجر بحسابه وهو مصدق فيما يدعي من الهلاك على البين وارب الغنم ان يربيه عليه عودا ولو اكر
 بطنه في الاولاد لا يسقط شئ من اجرة بيع بعضها وهلاكه مما اجازت الوجبة

لا يضمن
 ضامن ما عليه
 من

لو هلك

لو هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه ضمن القيمة لا يرجع على المتاجر بها كذا غارية
 القنية واما اذا كان الراعي اجير مشترك فليس له ان يضمن ان يربيه عليه ولم يربيه على الاولاد وما يبيع
 منها او يملك سقط من اجرة بحسابه ولو شرط عليه ان يربي اولادها صح استحسانا لان في فصل الاولاد
 ضررا فقلنا بصحة هذه الاجارة مع اجهالة دفعا للضرر عن ارباب الغنم فاجازت الوجبة
 وفي مثل الدابة نقلها في المنيعة ولدت شاة او بقرة في يد الراعي المشترك فترك الولد في الحانة
 حتى ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الاولاد الا ان يشترط عليه بخلاف اجير الواحد انتهى وذكر في الفقرة
 لو غرت الدابة المتاجرة من سوق المكارر فسقط الحمل ونفس المتاع وصاحب المتاع راكب على الدابة
 لا يضمن الاجير لانه لم يملك بيته وبني المتاع بخلاف اذا غرت الدابة المتاجرة وسقط المتاع
 وهلك وصاحب المتاع يسير معه خلف الدابة فان الاجير يضمن لان الهلاك حصل في جناية يديه
 وتحمل العمل سلم اليه وسيره موقوف لدابة ليس سيرا ولا دفع اليه من العاديه في الفصل الثاني
 والسابعين **فيما نزل الجمل في مفادة** وتهياله الانتقال فلم ينقل من نفس المتاع بمرته او بغيره
 فهو ضامن واوليه لو كان المطر والسرقة غالبا لانه حج بصير مضيقا فيها ايضا ان الاجير
 المشترك يضمن بالتصنيع عندهم جميعا وفي البرازية الجمل اذا نزل في المفادة ولكن لم ينقل
 ولم ينقل من نفس المتاع بمطر او سرقة غالبة ضمن انتهى ومفهومه انه اذا لم يتمكن او لم يكن
 وكانت السرقة غير غالبة لا يضمن كما لا يخفى مما اجازت المخرج شرط على المكارر ان يسير بها
 والمالك معه يسير ان ليلها وضاعت الدابة مع الحمل فالكارر لو ضيع ترك الحفظ ضمن فاقا
 وفاقا ولو ضاعت بلا تصنيع برئ عنه بحقيقة خلافه **فكارر** استقبل التصويب
 فطرح الحمل وذهب بالجمل ولو خرج عن تخلص الحمل منهم وعلم انه لو حمل له اخذ التصويب الحمل فالحمل
 لا يضمن اذا لم يترك الحفظ مع القدرة عليه **في ضمانات النعم** نقلها في جميع النعم

ليس الكار يحمل للاجرة في الهدية مرض في الطريق ولم يكن صاحب المتاع معه وترك
 لكار والمتاع وذهب فضا لا يضمن في اخلاصه استأجره مع الحمل فاقرب الدابة ففوت
 فسقطت المحملة ونفس المتاع يضمن الكار سواء كان معها رب المتاع او لا وفي النسخة لا يضمن الكار
 وكذا لو كان يقودانها او يقودانها فلو انقطع الجهد ونفس المتاع يضمن بالاتفاق ولو اصاب
 المتاع الشمس او المطر فقد لا يضمن وعندهما يضمن وكذا لو سرق في ظهره ما ضمن من اجارات البرازية
 استأجره كماريا يجرد عصبه على وابته فلما اراد ان يضيقه منها اخذ الجواليقي من جانب فسقط
 العدل الاخر والشئ الزق وتلف ما فيه ضمن الكار ركاز ينقل الدبس في القرية
 الى المص في الطريق ونام وقرق الكلب الزق فضا الدبس لا يضمن ان نام جانب
 ويضمن منطجعا حمل الضواويق خائبة وليس وانكسر القبة وانكسر خائبة ضمن كالحمار
 اذا زلق وكذا انكسر لوكه في تسببه والافلا ولو نام الضواويق في الجملة فاصابت الدابة
 شيئا واخرق النور في الطريق فالتف شيئا ضمن لان سيرة النور مصناف اليه ولو نام فيها الضواويق
 فانقلب وانكسر الدابة والقبة او سائر آلات لم يضمن لما لكنها لان نومه ما دون فيه عرفا
 في القبة انما انكاره الاجارة اهل قرية كانوا يريدون دوابهم بالنبوة فضاقت بقرة في نوبة
 رجل يكلموا فيه قال الفقه ابوالدنيا لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هذه ليست باجارة بل هي
 اعانة واعارة من اجارات الخائبة في فصل البقار والراعي ولو كان نوبة احد هم فلم يوجب
 استأجره رجلا فخرج البقرة الى المفازة ثم رجع الى اكله ثم عاد فضاقت بقرة منها فلو ضاقت
 بعد ما رجع الاجير عن اكله لم يضمن احد ولو قبل ذلك ضمنه الاجير لاصحاب النوبة اذ له ان يحفظ
 باوائه لكن هذا لو لم يشرط عليه ان يحفظ نفسه اما لو شرط يضمن بالرفع الا غيره فلو انما
 يضمنه الاجير هنا لو لم يترك مع الدواب فانظروا اهلها اما لو تركها فظان اهلها فلا ضمان
 عليه

المعذوق
عربي

القبة
والكل

وهذا اذا لم يشرط عليه العمل بنفسه اما لو شرط ضمنه من جامع الفصولين سئل صاحب المتاع عن رجل
 استأجره لرفع البقرة لاهل قرية فاخذ اجيره البقرة ليرعاها فضاقت بقرة في غير تقصير منه
 فهل يضمن واجاب اذا احتفظ اجيره عليها فهلك فلا ضمان عليها لتقصيرهم بان له ان يحتفظ
 بيد اجيره عليها الا اذا شرط عليه الرعي بنفسه فانه يضمن بالرفع الا غيره كما في جامع الفصولين
 المستأجر لاجرة العمل بنفسه ليس ان يستعمل غيره وان لم يشرط جاز استعمال غيره الا انفسه
 فلها استعمال غير الرعي بشرط وعدمه ويستحق الاجرة كما ذكر في الخلاصة الا اذا ارضعت لبن
 ساء فانها لا تسحق شيئا من اجارة النسخ كذا في باب الاجارة الفاسدة من اجارة الدور والعذر
 رجل استأجره على حفظ خان فسرقت من الخان شيئا قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر السلمي لا يضمن
 الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال فمحفوظ بالبيوت وهي فريدها ولا غيرها
 قال في النسخ حارس السوق اذا كان يحرس الخواص فتنقب حانوت فسرقت منه شيئا ضمن الحارس
 لانه بمنزلة الاجير المترك الصحيح ما قال ابو جعفر من اجارات الخائبة حارس يحرس الخواص
 في السوق فتنقب حانوت رجل فسرقت منه شيئا لا يضمن لان الاموال فريدها ولا غيرها وهو حافظ
 الابواب كذا قال الفقيه ابو جعفر وعليه الضمور قال وهذا قولهما اما عندنا فيجب ان يضمن مطلقا
 وان كان في يده لانه اجير من اجارات الخائبة وفيها ايضا في كتاب الودعة خان فيه منازل
 وبيوت وكل بيت مقفل فقام منقفل في الليل فخرج من المقفل وترك الخان مضوفا فاسارق
 ونقب بيتا وسرق منه مالا فانه لا يضمن فاح الباب وهو نظير من فتح باب القفص انتهى
 وان استأجره ليجعل عليها مقدارا من الحنطة فحمل عليها اكثر منه فطبت ضمنه ما زاد النقل الا اذا
 كان حمله لطيفة مثل تلك الدابة في يضمنه كل قيمتها من الدابة قلت تصويره في الاول ان كان
 ما راو على قدر المعيرت المعير فضمنه المتأجر فلو لم يترك مع الدابة وان كان رجا فضمنه رجا فضمنه

وان كان ضمنه خمس فمقتضاها انتهى وان كبح الدابة اى جديها انفس لتقف او ضربها فوطيت
ضمن عند المجتنبه وقال لا يضمن اذا فعل فعلا مستعارا في الهداية وفي الحقائق موضع الخلاف
الضرب في موضع متعارف غير ان صاحبها اذ في غير العاد يضمن اتفاقا ضربها بامر او بغير امره
وفي ضرب المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا انتهى استأجر حمارا القوية ذاهبا وجائيا على ان
يرجع في يومه ولم يرجع فيه ورجع في الغد عليه مضافا لاجل الذهاب للرجوع اذا خالف فيه
بضمن لو تلف فيه فجميع الفصول في ضمان المكارر استأجر دابة الى مكة فاسكها بالركن
حتى رجع ضمن لو هلكت والابو من اجارة الامتعة من الوجيز استأجر دابة الى مكان للذهاب
رأى في اجازتها عن فوطيت يضمن قيمتها من اجارة الدرر وان استأجرها الى الحيرة فجاوز
فجاوزها الى القادسية ثم رد الى الحيرة ثم تلفت فهو ضامن قبل اذ يل هذه المسئلة اذا استأجر
ذاهبا لاجائيا اما استأجر ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى
الوفاق قلت يريد ان لا يضمن ويقر الجواب جري الاطلاق قلت انه يريد ان يضمن مطلقا وهذا
اصح في اجارة الدابة اذا خالف في حيث المجاورة غير المكان بان تكارى دابة الى مكان معلوم
فجاوز ثم رجع فوطيت الدابة لم يضمن عند المجتنبه في قول الاول وفي قوله الا فضمن ما لم يرجع
الى المالك وهو قولهما وهو اختيار الامام الرضى والعارية على هذا الخلاف بخلاف
المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق حيث يرى غير الضمان في اجارة الخيل
استأجر دابة ليجاز عليها شيئا معلوما فحمل عليه براضته وان نضضه براق الرضى
بضمن وقال كبر لا يضمن وهو الحق وهو الامح ولو زاد عليه مبلغ المكان ثم هلك ضمن
فدائرة لانه صار غاصبا في ذلك القدر فلا يبرأ الا بالرد على المالك ولو خالف
في الحقائق ان شرط ما فحمل عليه في غير ما يضمن وفي الاسحق لا لانه افق فان كنت

للمرعى وان عطيت فالقيمة ولا اجر وان شرط شعير الحلة فمقتضاها لانه انقل
كالحديد مكان البرزخ البرازية وفي جامع الفصولين ربط الحمار المستأجر على باب داره ثم
دخل داره ثم خرج فلم يجده ضمن ان غاب عن بصره حين الدخول في غير فصل وفي البرازية
من السفقات استأجر او استعار دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي وحفي عنها فضلت
بضمن اذا لم يربطها فان ربطها لا يضمن لانهما لا يجدان بدانه ذلك قال كرس الائمة الصحيح
عند رايه او اعينتها عن بصره يضمن حتى لو كان في الصحرا ونزل للصلاة واسكها فانقلبت
من يده لا يضمن وعلم ان المعبر ان لا يضمنها عن بصره لانه اذا عييتها يكون تاركا للحفظ انتهى
اوقف المستأجر الحمار ليصلي الحجر فذهب او انتهى به الناس فان راه يتهيب او يذوب
ولم يقطع الصلوة ضمن تركه الحفظ مع القدرة او خوف ذهاب المال ببيع قطع الصلوة
ولو كان درهما ولو كان في يومها او غايضا او حديث مع غيره فذهب الحمار ان تورى عنه
بصره وضاع ضمن من اجاراته خلاصه استأجر حمارا لذهب به الى موضع معلوم
فاضرب ان في الطريق لصوصا فلم يلفظ الى ذلك وذهب فاخذة للصود وهو
يحمار ان كان الناس يسكنون ذلك الطريق مع ما تجر بدواهم واموالهم فلا ضمان عليه
والا ضمن في شتمه المتأجر لا يملك ان يبعث المتأجر الى البيع فلو فعل ضمن وقبل
لو جاز الوفاء بالبعث فله ذلك والا فلا ذكره في الخلاصة فحمل على وقبل ان يذبح ان يذبح
وبغيره يذبح والبعث الا البيع ابراع فيملكه امسك المتأجر بعد مضى الدابة او تركه في دار غيره
ضمن اذا الرد يجب عليه بعد المدة فيخرج بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه فليس عليه
في الفصول في ضمان الدابة نقله عن الترمذي ليس على المتأجر رد المتأجر على المالك
وعلى الزايم ان يقبض في منزل المتأجر فانه يملكه في ملكه في ملكه في ملكه

ثم قال تعالى ثم انزلنا من السماء ماء فاصفاحت دوارا من بين يديها ولم يفلق وضاع يمينه ثم انزلنا
 المتاجر بالموت مجتمعا كالمودع والمستقر لان العين امانة في يده ثم انزلنا ايضا ولو
 بنى المتاجر الثغور في الدار المتاجرة فاحترق شئ من الدار لم يضمن للمتاجر في حمله
 في فصل الضمان في كتاب الاجارات ولو ضرب ففقا خيها او كسر رجلها ضمن لان اجير الوضمن
 بالحداف وفيه خلاف لان الضرب غير محل في الاجارة وانما دخل تحتها الرعي بدون
 الضرب بالصباح والصفق لان الغنم في العادة يساق كذلك واذا ضرب بجشبة كان
 ضامنا ولو ملك شئ منها في السقي والرعي لا يضمن لان اجير الوضمن لا يضمن مالم يخاف ولو كان
 اجيرا شتر كانت من الاغنام لا يضمن مالم يخاف بالاتفاق اذ الموت حرقا فله مال بكن الخور
 غنة وهذا الرثب الموت يتصاوما او بالبيته فاما اذا اودى الحي الموت وجذب رتب الغنم
 فعند ابي حنيفة القول قول الراعي لانه امين وعندهما القول قول رب الاغنام ثم الاخير في
 قساق الاغنام فملك منها لا من سياقه بان صعوده ليدرك مكانا ثم قفعا فتردى منه
 قطب لا ضمان عليه عند ابي حنيفة لان الهلاك ما كان من قبله وعندهما يضمن لان المكان الخور
 غنة لان لا ياتي هذا المكان اذ يحفظ من صعوده ويجعل وكذا الوارد وانما ليسبقها فترقى
 سياقه منها لا يضمن غنة وعندهما يضمن وكذا لو اكل منها سبع او سرق فعلى هذا الحكم ولو
 الى الماء ليسبق فترقت ضمن بخلاف وكذا لو ساقها فوطت منها شاة سياقه بان
 عليها تفترقت فأكسرت رجلها او اودى عنقها فله الضمان بالاتفاق في الشئ نقلا
 الرخصة المشرك لو ادعى الرد او الموت فنه جعل العير في يده امانة قال ابي حنيفة الضمان
 كالامام الاعظم وقيل قوله كالمودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبه لم يصدق الا بيمينه
 في جامع القصير والكفالة مائة بالاجرة المشرك باطلة عند ابي حنيفة خلافا لما في كفاية

ثم قال تعالى ثم انزلنا من السماء ماء فاصفاحت دوارا من بين يديها ولم يفلق وضاع يمينه ثم انزلنا
 المتاجر بالموت مجتمعا كالمودع والمستقر لان العين امانة في يده ثم انزلنا ايضا ولو
 بنى المتاجر الثغور في الدار المتاجرة فاحترق شئ من الدار لم يضمن للمتاجر في حمله
 في فصل الضمان في كتاب الاجارات ولو ضرب ففقا خيها او كسر رجلها ضمن لان اجير الوضمن
 بالحداف وفيه خلاف لان الضرب غير محل في الاجارة وانما دخل تحتها الرعي بدون
 الضرب بالصباح والصفق لان الغنم في العادة يساق كذلك واذا ضرب بجشبة كان
 ضامنا ولو ملك شئ منها في السقي والرعي لا يضمن لان اجير الوضمن لا يضمن مالم يخاف ولو كان
 اجيرا شتر كانت من الاغنام لا يضمن مالم يخاف بالاتفاق اذ الموت حرقا فله مال بكن الخور
 غنة وهذا الرثب الموت يتصاوما او بالبيته فاما اذا اودى الحي الموت وجذب رتب الغنم
 فعند ابي حنيفة القول قول الراعي لانه امين وعندهما القول قول رب الاغنام ثم الاخير في
 قساق الاغنام فملك منها لا من سياقه بان صعوده ليدرك مكانا ثم قفعا فتردى منه
 قطب لا ضمان عليه عند ابي حنيفة لان الهلاك ما كان من قبله وعندهما يضمن لان المكان الخور
 غنة لان لا ياتي هذا المكان اذ يحفظ من صعوده ويجعل وكذا الوارد وانما ليسبقها فترقى
 سياقه منها لا يضمن غنة وعندهما يضمن وكذا لو اكل منها سبع او سرق فعلى هذا الحكم ولو
 الى الماء ليسبق فترقت ضمن بخلاف وكذا لو ساقها فوطت منها شاة سياقه بان
 عليها تفترقت فأكسرت رجلها او اودى عنقها فله الضمان بالاتفاق في الشئ نقلا
 الرخصة المشرك لو ادعى الرد او الموت فنه جعل العير في يده امانة قال ابي حنيفة الضمان
 كالامام الاعظم وقيل قوله كالمودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبه لم يصدق الا بيمينه
 في جامع القصير والكفالة مائة بالاجرة المشرك باطلة عند ابي حنيفة خلافا لما في كفاية

باب

شرط من الخاتمة في فصل الراعي والبقر في كتاب الادارة ربح البقار انه اذا البقرة في القرية
 فلم يجد صاحبها ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في نهر جارية قالوا لو كان عادتهم ان ياتي البقار
 بالبذور الى القرية ولم يكلفوه بان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها صدق البقار مع كلبه في ان جاز
 بها الى القرية من خارج الفصول ان البقار اذا شرط مع اصحاب البقور اني اذا دخلت
 البقر القرية الى موضع كذا فانا بري منها جاز الشرط وهو بري فان بعث بقرة رجل الى
 ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط الذي كان بين الراعي وبين اهل القرية لم يرا
 البقار حتى يردوا عليه وان كان قد سمع الشرط فالشرط جاز عليه استحقاقه التمثيل لقوله
 في الشئ ومن فزايد صاحب الحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يد رجل غدا الى البقار
 وقال ان فلانا بعث ليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فان لا قبلها فذهب بها
 فملك فالبقار ضام لانه لما جاء الى البقار فقد انتهى الامر فبقي البقار بينا ليس
 للمودع ان يودع انتهى قال صاحب الفصولين اقول فيه نظر فينبغي ان لا يضمن اذا لم يقبل
 فلم يهرودعا ويؤيده ما في الاخرة وتوضع ثوبا عند رجل وقال هو ووليعه عندك وقال
 الرجل لا قبل به فانه لا يضمن الراعي لو وجد في بركة بقرة لغيره فطردا بقدر ما يخرج
 من بركة لا يضمن ولو ساقها بعد ذلك فطبت ضمن في الفصولين واذا نام الراعي حتى ضاع
 بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا ان غاب في البصر كان ضامنا والا فلا
 في شئ البقار لو ترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج ما يخلف منها او
 نفسه فضاع بعضها ان لم يكن الحافظ حذرا على ضمن والا فلا في الخاتمة ترك البقرة
 على يد غيره يحفظها وغاب لا يضمن ان يسره كل وغايط ودل لانه عضو وفي البقار ان
 هو من غاب لا يضمن والا يضمن من البقار البقار اذا غاب عن البقرة فوقع

ما رزق

في ربح فافسد لا يضمن البقار الا اذا ارسلتها في الزرع او اخبرها من القرية وهو يرب
 معها حتى رفعت البقرة في الزرع او انفق لانه متبها ضمن في مخلصه في الفصل السادس
 في كتاب الاجارات اذا افسد البقور زرع رجل عند غيبه البقار لا يضمن الا اذا ارسلها
 لانه ما نفق يصنع وانما نفق يصنع البقرة وجميع العجا اجار من قرانه الفتاوى اذا
 خاف الراعي هلاك شاة فذبحها فموضا من فيمتها يوم الذبح لان الذبح ليس بمثل
 الرعي في شئ فلا يدخل تحت العقد قال شيخ السبع هذا اذا كان يرجى حياته بان كانت مشكل
 الحال يرجى حيوانها وموتها اما اذا اتقن موتها فلا ضمان عليه لان الامر بالرعي امر الحفظ
 والحفظ الممكن حالة يضمن الموت الذبح فيبصر ما يور بالذبح في هذه الحالة وكذا الذبح بالبقر لان الذبح
 في شاة لا يضمن الاصلح اللحم فاما الحمار فلا يذبح وكذا البغل لان الذبح لا يصلح لحما ولا يذبح الفرس
 ايضا عند ابي حنيفة اذ الصحيح في مذهبه ان لم الفرس مكروه كراهته فخرم في التمثيل لقوله في الاخرة
 الراعي لو خاف الموت على الشاة فذبحها لا يضمن وكذا استحسن بعض مشايخنا اذا كانت
 بحيث يخفق موتها لم يخلصه الحيوان المربى اذا كان مأكول اللحم ان الاجنبي يضمن
 بخلاف البقار والراعي قال الفقيه ابو الليث الاجنبي لا يضمن كالبقار والراعي لان
 دلالة في الذبح واما في الفرس والبغل والحمار يضمن عندهم جميعا من غصب القيمة
 فيج شاة لا يرجى حيوانها لا يضمن استحسانا سواء كان اجنبيا او راعيا وفي الفرس
 والبغل يعني بضمن الاجنبي واما يضمن قيمة الفرس والحمار لا يرجى حيوانها
 في الفصولين لو مر رجل بشاة غيرة وقد انزفت على هلاك فذبحها يكون
 لانه غير مأثور الحفظ وفي النوازل شاة لسان سقطت وحيف عليها
 الموت فذبحها انسان كذا لموت لا يضمن استحقاقا لانه ما ذول ولالة

من الخائفة. اختلف المالك مع الراعي فقال الراعي ذبحها وهي مبيسة. وقال المالك ذبحها
وهي حية. فالقول قول الراعي. وغير النوازل لو قال الراعي ذبحتها مريضة. وقال صاحبها
ما لم يرض. فالقول قول البتة. ويضمن الراعي لانه اقرب سب الضمان. مثل نقل
من فرائد صاحب المخطوط. وفع اليه ثوبا بالخط لم يصب فحاط لم يصابا. وعلم به المالك
وليه وليس له تضمنه اذ لم يرض. لو قال اقطع حتى يصيب القدم. واجعل كفة
خمس اشبار. وعرضه كذا فحاط به ما قصا ولو كان قد راصبع او نحوه فليس بشئ. فان كان
اكثر منه فله تضمنه من جامع الفضولين. وفيه بطلان ضمان القصار. ورزى جابه را
در وكان نها وولف شد لو ترك مثله في مثل ذلك عرف الا يضمن والا يضمن انتهى
لو قدر للخياط طول الثوب وعرضه فحاط به ما قصا ان كان قد راصابع ونحوه
فليس بشئ وان كان اكثر منه تضمنه. وفيها ايضا في كتاب الغصب. وفي
الخياط كتاب الخياط له فحاط لم يصب فحاطه فعلم صاحب الثوب بالفساد ووليه.
وليس له ان يضمنه انتهى. رجل قال للخياط انظر هذا الثوب فان كفا في مقيصا فاطعه
ونظف به درهم فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطع لا يكفيك ضمن الخياط قيمة الثوب
لانه انما اذن له بشرط الكفاية. ولو قال للخياط انظر كيفني فمقيصا فقال الخياط كيفيك
فقال اقطع فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا
فان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه اذن فقطعه كان ضمانا
اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشروط. فمجازاة الخائفة. رجل ارسل رسولا
الى قمار ليسترد منه ثيابه الاربعة فلما جاء الرسول بالثياب الاربعة كانت
الثياب ثلثة فقال الرسول دفع القصار بالثياب الى ولم يعد علي قال النفقة.

السلبي

السلبي. صاحب الثوب انما يقصد فاقطعها صدقة برئ عن ملك مخصوصه وانما
مقصود من حلف برئ من ملكه لانه فكل لزمه ما ادعاه. صاحب الثوب فاقطع
صاحب الثوب القصار كان عليه القصار اجر الثوب الرابع وان كذب القصار فحلف
فللقصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعاه عليه من اجر الثوب الرابع فان حلف برئ الخائفة
لو بحث القصار بعد الفراغ الثوب على يد ابنة الصغيرة مالكة فملك في الطريق لا يضمن لو
عاطف لم يكن حفظه والا يضمن لو ادخل ثوب القصار اليه في مكانه فاصاب ثوبا من
من ثياب القصار ضمن الاسماء ولو ادخله بامر من جامع الفضولين الصباغ اذا اخضع
فصبغ الاصفر مكان الاحمر ان شئت فسمه ثوب يضمن ان شاء اخذه واعطاه ماؤا
الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ روبا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا بحيث
يقول اهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن قيمة ثوب يضمن غير ذلك خاصة الفصل الحاشي
في كتاب الاجارة. مثل صاحب النخيل ايجر لشركه وضع العين في يده بغير امر صاحبها الا افر
ليدفعها الي صاحبها فملك في يد المدفوع اليه او ضاعت فهل يضمن الدافع لما لكها واجاب
ابن تيمية ان المدفع لشركه بعد اخذ العين يصير مودعا وليس له ان يوقع غيره كما يجب
الفضولين ومما يشهد بصحة ذلك ما في القنية. دفع الاصباغ اربعا وقال اذا صبغته
فاوقعه الى معتمدك هذا فصبغه وارسله بيد غيره الى المعتمد وضماع من المعتمد ضمان
عليه اذ لانه لما وصل الى المعتمد خرج المرسل والرسول من الضمان انتهى. ثم سئل في هذه
الصورة عن ملك العين لو اراد تضمين المدفوع اليه فهل له ذلك واجاب له ذلك
ايضا لانه المدفوع اليه قد علم ان العين ليست ملكا لادفعها وبأخذها اياها منه صار غاي
الغاصب ولا يرجع اليه كما يضمن على الاول كما في جامع الفضولين اما في الميعاد لم يضمن

ملكا غير الطاغية بل ان يرجع ما ضمنه على افعاله ان التوبة كان فوفاة فمعه فمعه
 الى الواقع كما في قوله الرزية ان من رجع عن الرائي فبجنتها لم يرضه وقال صاحبها
 وقد علقه مع غيره من الشباب على خشبة معروضة او جعل على وداهل يضمنه اكل
 شيخ الاسلام عطاء بن حمزة ان كان ذلك خارج الدكان يضمن والآفة
 من مثل الاحكام وقع سيفا الى مصيقتي ليصقله ابرو ووقع الحوض معه فسرقي محقق
 لا يجب عليه الضمان وان كان اجيرا مشتركا لانه منفصل عن السيف فكان امانة
 في يده فاذا اهلك في يده لا يقصير منه لا يضمنه وعنه محمد انه يضمنه من فصل الحياطة
 من الخاتبة وقع مصحفا الى رجل ليعمل له غلاف او وقع سكين الى رجل ليعمل نصابا
 فضع المصحف والسكين لا يضمن لانه استأجره ليعمل له غلاف او نصابا لا يضمن
 في المصحف والسكين فلا يكونان متعاينين في الغلاف نصابا كانا امانة في يده فلا يضمن
 بالهلاك بل انقصير منه وقع مصحفا الى وراق ليعمل فيه ووقع الغلاف معه فسرقي الغلاف
 لا يضمن لانه منفصل عن المصحف فكان امانة في يده فاذا اهلك لا يقصير منه لا يضمن وعنه محمد
 انه يضمن من فصل الحياطة من الخاتبة وقع مصحفا ليعمل له غلاف او وقع سكين الى رجل ليعمل نصابا
 عند محمد بن الامام كذلك الامانة يضمنه او قصره فقطه وعليه الفتوى من مقتوبات الرضا
 ثم عندهما انما يضمن اذا كان المتاع المتأجر عليه كخاتبة العمل انما اعطاه مصحفا ليعمل به
 او سيفا ليعمل به او سيفا ليعمل به نصابا او فضع المصحف والسكين فانه لا يضمن
 اجماعا لانه لم يستأجره على ابقاء العمل في ذلك وانما استأجره على غيره ثم اجارة الموهرة
 في قول الامام على ضربين قلت وهذا علم ان ما صنع او عرق منه يد الاجير لا يملك اذ لم يكن
 له المال الا في وجهه كقول التوب المدفع للضيق او الخيط وانا والدين الموضوع عند

الراعي

عند الراعي بوطا اشترى ذلك بقلعة لا يضمنه جامل لان كل واحد منهما انما اشترى لغيره فلهذا
 يضمنه في حقيقته بوطا وان كان بوطا لا يضمنه لان كل واحد منهما انما اشترى لغيره فلهذا
 كان القول قولهم ويضمن الباطل ان مثل السن غير الخاتمة ولو وقع بالمره وانقطع سننا في
 منصل من السن لا يضمنه من الخاتمة بوطا بزرع دابة بدان فنفت او حجام محمدا
 باؤنه مولا فملك فلا ضمان عليه كذا في المشتمل نقله عن الحجام الصغير فضا وجاد النبي عبيد
 فقال اقصدي في نفسه فضا مقاد امانات به يضمنه قيمة الحق ويكون على عاقلة القضا
 لانه فظا وكذا العتيق يجب دية على عاقلة القضا في الفصولين كالحنان اذا نصب الدوا
 فذهب ضوؤه لا يضمن كالحنان اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا غلط
 فعلة وقال رجلان هو اهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الخسار اثنين
 لو قتل الرجل الكمال واو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الخاتمة سئل
 صاحب الجرح من الكمال اذا حجب الكحل في عين رجل فذهب ضوؤه اهل يضمنه ارش البصر فاجاب
 لا يضمن والله اعلم بدعي علم الطب فمنه بطلانه وذا بدونه فان اخطأ فقطع الاكره كالحنان
 كذا طلع السن ثم يصدق بالاعتراف بلون في هذا السن ثم القصير مثل صاحب النخ
 دعي جاهل يزعم انه طبيب ثم غير استعمال بعلم الطب على احد من اهل العلم بالطب فهو
 متصرف في ابدان المسلمين بالجهل فله يجوز له ذلك واهل امانات احد من دوا الله بمره
 بريته ام لا واجاب لا يجوز للجاهل ان يتصرف في الابدان بغير معرفة وان قال يضمن
 الطب وحب حجرة ومنعه من ذلك شرعا واذا سقى اسفا او ادمه او دية فمات
 في حكمه كما ساء وطب وهو على وجهين ان وفيه اليه سم حتى اكله ولم يعلم به فمات
 لا قصاص منه ولا دية لكن يمينه يعزى ولو اوجده اكله او حبس الدية على عاقلة وان

اذا كان المتاع المتأجر عليه كخاتبة العمل انما اعطاه مصحفا ليعمل به
 او سيفا ليعمل به او سيفا ليعمل به نصابا او فضع المصحف والسكين فانه لا يضمن

وقع اليه في شربة فشرب ومات لا تحب الدنيا لانه شرب ما يشاء من الدنيا
فلا يجب فيه الا التميز والاستقار كما في النجاسة والله اعلم اذا غرقت السفينة
فلو من ربح اصابها او حبل او سرج صد مهانم غير الملاح وفعله لا يضمن بالاتفاق
وان بفعله يضمن سوا ذلك بان جاوز العادة او لم يخالف لانه اجير مشترك
ولو دخلها الملاح فادفع له المتاع فلو فعله ومدة ضمن بالاتفاق ولو لم يفعل لم يكن
التحرر عنه لا يضمن اجماعا وان كان بسبب يمكن التحرز عنه لا يضمن عند ابي حنيفة
وعندهما يضمن وهذا كله لو لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في
جميع ما اذا لم يخالف بان لا يجاوز المعاد لان محل العمل غير سلم اليه كذا في فتاوى الصلبي
ومشي عليه صاحب الفصولين وكذا اذا كان بام لا يمكن التحرز عنه فانه لا يضمن ذكره
في البرازيه وفيها فقلنا لا يضمن لو كانت السفن كثيرة وصاحب المتاع او وكيله في
احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب اليه السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله ضمن
ما سوز ذلك وعنه ابي يوسف اذا كانت السفن تنزل معا فلا ضمان على الملاح مما ملك
فانهن كسفينة واحدة انتهى سئل صاحب البحر عن رب السفينة اذا وضع فيها امانة
الناس وسار بها فقور عليها الريح مع الريح الشديدة فقال مالك الامانة اربط
السفينة في البر حتى يذهب الريح والوج فاستمر سايرا بها حتى غرقت هل
يضمن الامانة لاربابها واجاب نعم يضمن ^{وعنه} علم قلت ينبغي ان يكون
الجواب على التفصيل فاذا كان ذلك البر موصفا صاكا للربط والقار فاستمع
ولم يربطها بغيره والا فلا لعدم قدرته عليه ويؤيد ما قلت قول صاحب القينة
ولو قال مالك الامانة للملاح شدة السفينة هنا فلم يشدد وادبر بها حتى غرقت

في الموج

الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة انتهى في القينة حل سفينة مرسية
في يوم ربح ان ثبت له الحمل اقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن من
جامع الفصولين وفي نوادر ابن رستم في رجل سار على دابة وجاءه ركب
من خلفه فصدمه فغضب الازم من خلفه لا ضمان على المقدم وان غطى
المقدم فالضمان على المؤخر وكذا هذا في سفينتين في الماء فانه سفينة
واقفة في شط جابت اخر فاصابت الواقفة ان انكسرت الواقفة فالضمان
على صاحب الجارية فان انكسرت الجارية فلا ضمان على صاحب الواقفة
لسان الحكماء في نوع من كتاب الكفالة اذا غرقت السفينة او انكسرت فبغير صنع
ولقد علم ربها لا ضمان عليه ولا اجر له وان كان بصنعه ولم يكن صاحب
المتاع معها ولا وكيله فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة المتاع في مكان التلف واعطاه
الاجر بحسبه وان شاء في مكان الحمل ولا اجر له هكذا ذكره مشايخنا في الشيخ مسلم بن حليم
غير رجل يستاجر سفينة من اخر يحمل غلال معلوم الى محل معلوم باجرة معلومة فوضع
الغلال بها وسارت الى ان وصلت الى اثناء الطريق فاصابها ربح شديد فغرقت
وغرق ما فيها من الغلال هل على صاحب السفينة ضمان فيما غرق من الغلال ام لا ضمان
عليه والله المطالبة بقسط الاجرة واجاب لا ضمان عليه في ذلك والله المطالبة بقسطها كذا
في فتاوى فارسي الهدياية وسئل سراج الدين قاضي الهدياية عن شخص عاقده صاحب سفينة
ان يحمل له غلة في سفينة الى بلد كذا فسارت السفينة وحصل لها عائق في الطريق
بغيرها من الوصول الى بلد كذا فهل يستحق شيئا من الاجرة واذا قوى الريح عليها فتجاوزت
البلد فهل يلزم بالرجوع واجاب يستحق الاجرة بقدر ما حمل من المسافة ان تعذر الرجوع

5

بها إلى البلدة المتعاقدة عليها والآفل من صاحبها بالذهب إلى البلد وأما إذا قوى
 الرجوع على السفينة وكما وزت المكان المتأخر عليه واستنع من الرجوع فإنه يجبر على الرجوع
 بنفسه أو بأجره فإن استنع وكان المكان الذي سافرة السفينة فيه الطريق إلى المكان
 المتأخر إليه يسوق من الأجر قدر ما وقع العقد عليه ونقص الرجوع من ذلك المكان
 إلى مكان العقد وإن سارت السفينة في غير طريق المتأخر إليه لا يستحق شيئا من الأجرة متأخر
 سفينة معينة لجعل عليها منعة هذه فأدخل الملاح فيها منعة أخرى غير رضا المتأخر
 وهي تطبق ذلك وغرق المتأخر معها لا يفسخ الملاح بل لا سفينة في منعة الناس
 ولو شذت في شط ليل فظهر فيها ثقب وامتلأت بماء وغرقت وهلكت لا منعة لا
 إن كانت تنكر هذه عادة من القنية اشترت السفينة على الفرق فالق يضمنهم
 حصة غيره في الما حتى خفت ضمن قيمتها في حال هذه من غضب القنية أو أخيف
 الفرق فالتقصوا على القاء بعض الامتعة فالقوا الغرم بعد الرأس لأنها لحفظها
 النفس في قسمة الشبهاء في الغرم الكا نقلت في فتاوى قاضي الهادي في كفاية البرازية
 اعلان في سفينة معها شاع ثقلت السفينة فقال اهدمها لصاحبه الق متاعك على
 ان يكون متاع بني وبنك ايضا قال محمد هذا فاسد ومنه المالك المتاع نصف قيمة
 متاعه من لسان الحكماء سفينة حملت عليها اجمال فاستقرت السفينة على بعض الجرار
 فزنع رجل بعض الاطال تحققت السفينة في اوانة وذهب بالاحمال فعلى الارواح
 الضمان ان لم يخف الفرق لانه صار غاصبا وان خيف الفرق فان ذهب به ان
 قبل ان يامن غرقها لا يضمن وان ذهب بها بعد ما امن غرقها يضمن من
 غصب خزانه الفتاوى استأجر بخار البهيم حذاره وهو على الطريق فاه في هذه

فسقط

كتاب البيع والسبع على اربعة انواع الاول العين بالعين وهو المقتضية
 سمي بها لتساوي العوضين في العينية يقال هما قابضان ارستساويان والثاني بيع الدين
 بالعين وهو تسليم واصلات بيع الدين وهو البيع بثمن والاربع مع الثمن بالدين
 وهو الصرف في المكافاة شرح الهادي ولزم ان البيع بهما اي بالايجاب والقبول بلا خيار له
 في المجلس قال الشافعي لكل منهما خيار في المجلس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وان
 اتى في الفسخ ابطال حتى الآخر فلا يجوز وهو الصحيح في بيع الدر والخرق وفي البيع الموقوف
 بيع الصبي والمجنون الذي لا يعقل البيع والشرا يتوقف ببيع وشراؤه على اجازة والده
 او وصيته او جده او القاضي وكذا المعتوه والصبي والمجنون اذا بلغ سفنها يتوقف
 ببيع وشراؤه على اجازة الوصي والقاضي في النخانية الصبي المحجور او ابا مع ماله او اشترى
 او تزوج او زوج امته او كاتب عبده او عقد عقدا يجوز عليه لواجازه وليه في حال الصغر
 وان رده بطل ولو بلغ قبل ان يجيزه الولى فاجاز بنفسه حازه ولا يجوز بنفسه السلوع
 من غير اجازة ولو طلق الرقيل امرأة غيره واعنى عبده فاجازت بغير كراه
 في فتح القدير كل تصرف صدر من الفضولي في بيع او اجازة او هبة او تزوج او تزوج
 وكذا كل ما صح به التوكيل ولهذا الصرف مجيز اي من يقدر على الاجازة حال وقوعه
 انفق موقفا وكل تصرف ليس له مجيز حال وقوعه لا ينفذ موقفا وبطل ذكره الطحاوي
 من يبيع النخ في باب الفضولي قلت المجيز من يقدر على الاجازة وهو الاب او وصيه
 وعندهما اجد او وصيه وعندهما القاضي او من نصبه القاضي وصيا وحال وقوع العقد
 لا يجوز من احدهم فلا يوجد صورة عدم المجيز حال وقوعه فيعقد موقفا اللهم الا ان لا يبيع
 القاضي منهم فليأمل والمعتوه الذي يعقل البيع والشرا بمنزلة الصبي يصير ما فونا باذن الاب

في الحظ لا يجوز بيع ارض الكهل لان السمين شركا فيه كالماء ان رويوا احمد وابو داود رآه
 ابن ماجه من حديث ابي قيس وزاد فيه وثمة حرام ولا يجوز بيع الاراضي الاميرة لانها عوار
 في اير الرعا ولا يصير ملكا لاحد الا اذا ملكها الامام ليه ذكر الامام البراري في فتاواه وفي حقه
 القضاة ولو باع الامام هذه هذه الارض حاز وان ارجاز وهو لا يمكن ان يبيع لانهم
 قاموا مقام الملاك في الزراعة واعطوا الخراج لا في غير من يبيع التبع لا يبيع بيع الزرع قبل صير
 بقطا لانه ليس يمتنع ويبيع الارض فيكون كالموصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بقراده وان باع
 على ان تبركه حتى يدرك لم يجز كالتحية والقبول وبعد صيرورته بقطا يبيع ان شرط تحلية
 ارض البقيل ان يقطعه او يرسل عليه دابة فتاكله في يبيع لان الشرط بمقتضى العقد فلا يفده
 ويجوز بيع حصته في شركة مطلقا رسوا المبلغ او ان اقصا دولا ومن غيره بغير اذنه ان لم
 لم يفسح البايع الى اقصا دانه ينقلب الى جواز كما اذا بلغ الحيز في السقف ولم يفسح البايع
 اخرج وسلمه ولو كان الارض في الذرع مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الارض من
 شركة او اجنبي بغير رضا شريكه جاز وقام المشتري مقام البايع ثم يبيع نصف الزرع بدون
 الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الارض حق القار فيه بان ذرع في ملك
 نفسه اما اذا كان موديا في الارعة كالتعصب فجاز بيع نصف الزرع كذا في الحلا
 كذا منفرد باع كله وكذا منفرد باع كله ارجاز مع منفرد وان شرط تحلية المشتري ارض البقيل
 وان لم يشرط ذلك فسد البيع وينقلب الى الصحة ان لم يفسح الى اقصا دانه حيث يرتفع
 الف وكذا شركة ان يفسح الى اقصا دانه يرتفع الفساد ويصح بيع مرة وان لم يفسح
 لا ثبت مال منقوض مالا او مالا ولم يفسح على المشتري قطعه اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع
 في حقه وانما على المشتري حال بيع نفسه لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
 في البيع للمشتري

مسألة

مسألة صاحب النخ غر جبل شترى من آخر ثمرة كرمه بعضه موجود وبعضه لم يبرز قبل
 يبيع هذا البيع ام لا **وابا** لا يبيع هذا البيع كما هو ظاهر الرواية قال كس اللثة الخسعي هو لا يبيع
 كما في شرح الكنتروبه صرح القضاة في فصوله لكن افتى شيخنا زين بن نجيم بصحة وقال نعم يجوز البيع
 ويجوز الموجود اصله في البيع ويكتب طبعا سديلا للمام على الكنترو وافتى به بعض المتأخرين
 ايضا اذا كان الموجود اكثر من المفقود واليه **باب** ترك كرم وهو محصرم جاز **اشتر** انزال كرم
 وبعضه لا يزال في بعضها نصيب فلو كان كل نوع بعضه نيا وبعضه نصيبا جاز ولو كان بعض
 الانواع نيا وبعضه لا نوع نصيبا كخوخ وكشترى لا يجوز اشترى الخوخ وفيها خوف في لا يفسد البيع كذا
 اكثر في باع ثمارا قبل ان يدرك ان كانت الثمار محصورة او تفاديا جاز بوجه ولو كان خوخا او كمشترى
 او كخوخ لم يجز بيعها الا اذا درك بعضها فيجوز فمدرك وفي تلك الشجرة لو لم يشترط انك
 عليها كما قال ابو يوسف في بيع فليلق بعضه وود لم يصير فليقا جاز يبيع كل كرم بزر اثنين باع احدهما
 حصته تركه وهو محصرم لم يجز **باب** شجر بطيخ فيخرج من فحل ابن خياردار زرافه وستم
 يجوز ويبيع البايع على شجر بطيخ وما يخرج من فحل يخرج على ملكه مسطحة الاثنين باع احدهما
 حصته في ثالث لم يجز فينبغي ان يشتر كل مسطحة على وجه يبيع منق ان يشترى الشيش
 وشجر بطيخ بعض ثمره وبشجر الارض ثمره اما معلومة فيقدم الشري فملك ما يجده بعد
 ذلك هذه الجملة في بيع القصب في الفصول الخمس ولو باع زل الكرم بشرط ان لا يجوز ولو
 باع نصف الكرم مشاعا ولم يدرك لم يجز الا ان لم يدرك ولو باع في ان يبيع الكل لم يفسح
 في نصفه ولو اشترى الكرم مع الغلة وبفضه ان رضى الاكار جاز وله حصته ثم التزم
 وان لم يجز البيع ولو اشترى اوراق النخ على ان يافده شيئا فشيئا لم يجز وان لم يدرك
 شيئا فبان اخذه في اليوم كله جاز وان مضى يومه وبه **باب** ان يشترى شجر
 وياخذ الاوراق ثم يبيع الشجر من البايع ومن جلع القضاة في مسائل البيع

في بيع النخ من ثمره
 في بيع النخ من ثمره
 في بيع النخ من ثمره

ولا يشترى اوراقا بلا غصن فله الرجوع بالتمن وبيع ثمار شجرة على هذا قلت بفهم
 من هذا لو اشترى اوراق النوت لغصن جاز من بيع القينة في الفصل
 واذا اشترى ثوبا و اشار الى خلاف جنسه كما اذا اشترى باقونا و اشار الى زجاج فالبيع
 يكون ببيع المعلوم و خالفوا فيما اذا اشترى هروبا و اشار الى هروبي قيل بل لا يملك
 بالقبض وقيل لا في الحائض من بيع الاشياء في الضيق الكا البيع البطل لا ينفذ
 الملك بالقبض ولو ملك البيع في المشتري يكون امانة عند بعض المتأخر لان العقد غير معتبر في
 القبض باذن المالك و عند البعض يكون مضمونا لانه لا يكون اذ في حاله المقبوض على لو لم يشتر
 وقبل الاول قول ابراهيم و الثاني قولهما ذكره في المداير وفيها ايضا وان مات ام الوراء المدة
 في المشتري فان ضمان عليه عند ابي حنيفة وقال عليه قترها وهو رواية عنه و الفاضل ينفذ
 الملك عند القبض ويكون البيع مضمونا في المشتري فيه بزم مثله ان كان مثليا والقيمة ان كان
 قيميا مضمونات الغنم في مال البيع **سائل الاقالة وقايعها** هي رفع البيع في
 الجوهرة رفع العقد وهو تعريف للاغم من اقالة البيع والاجادة ونحوها وفي شرح الكنز
 وهي نسخ في حق المتعاقدين فيها هو من موجبات العقد من اقالة البيع وفي البرازية
 نقالا فابق العبد من المشتري وعجز عن تسليمه بطل الاقالة و اشار الى ان البيع اذا ملك
 بعد الاقالة بطلت وعاود البيع قبل هلاكه لانه لو باع صابونا رطبيا ثم نقلا بعد
 جففت فنقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل البيع باق من باب اقالة البحر والاي
 اشترى ارضا مع الزرع و اورك في يده ثم نقلا لا يجوز الاقالة لان العقد و
 الفصل و في الخطه ولو حصد الزرع ثم نقلا صح الاقالة في الارض حصتها من الثمن
 من ثوب القينة فلو اشترى ارضا فيها اشجار فقطعتا ثم نقلا صح الاقالة
 في ثوب الاشجار و في ثوب الاشجار و سلم الاشجار المقطوعة للمشتري وهذا اذا علم البائع
 بقطعه

بقطعه ثابته لم يعلم وقت الاقالة خيرا ان شاء الله تعالى جميع الثمن وان شاذكها وقصره الزيلعي
 باب الاقالة مرد بالعبس من باب اقالة البحر والاي و ما ينع الرد في البيع الفاسد بالرد
 بالعبس منع الاقالة **منه** رجل باع من آخر كرا وسد له فاكل المشتري نزل سنة ثم نقلا لا يصح
 وكذا اذا ملك الزيادة المنفصلة او المنفصلة او اشترى ملكا الاجنبي ثم ملكه في باب الاقالة
 مانع الرد في البيع الفاسد وفي العيب منع الاقالة اشترى كرا فاكل ثمره و طلع على عيب وبقرة وش
 لهنها و طلع على عيب برجع المشتري بنقصان العيب ولا يرد وان رضى بالبائع وانه مشكل وفي الزيادة
 لا يملك الرد وان رضى بالبائع ولا الاقالة ايضا الا ان يرد البائع في الثمن شيئا وبه المشتري
 المحرقة والبقرة على البائع فيكون بمنزلة بيع جديد من البرازية في دفع ما ينع الرد العيب
اعلم ان الزيادة نوعان منفصلة متصلة وكل منهما على نوعين متولدة من البيع وغير متولدة منه
 فالمتصلة الغير المتولدة كالصنع وما اشبه وانما تمنع الرد بالعيب بالاتفاق سواء كان البائع انا قبله
 كذلك او لم يقبل **والمتصلة المتولدة من البيع** كاسمن والحمال والخلع والبياض انما لا تمنع الرد بالعيب
 في ظاهر الرواية **وان** آية المشتري الرد واداء الرجوع بالنقصان وقال البائع لا اعطيكه
 ولكن رد على البيع لارد عليك الثمن ففي قولها ليس ذلك وقال محمد له ذلك **والمنفصلة**
 كما تولد لغيره وما هو في معناها كالارثن العفر وانما تمنع الرد بالعيب وبيع بالنقصان وكذا
 تمنع الفسخ اعني الاقالة بسبب سباب الفسخ **والمنفصلة الغير المتولدة كالركب والغلة** ولها تمنع
 الرد والفسخ بسبب اسبابه **من العارية** وهذا كله علم ان الزيادة المنفصلة الغير المتولدة
 من البيع كالصنع ونحوه تمنع الرد بالعيب والفسخ من الاقالة بسبب اسباب الفسخ **والزيادة**
 المنفصلة الغير المتولدة كالركب والغلة لا تمنع الرد الاقالة بالاتفاق **والزيادة المنفصلة**
 المتولدة منه كالسمن والحمال والخلع والبياض لا تمنع الرد الاقالة **منه** ما ذكره في المشتري

٨٢

من قوله جميع الشئ اوردته قال محمد منع الرد والفسخ لانه يرجع بقصان العيب على البائع
 واما الزيادة المتصلة المتولدة منه كالولد والتمر وما هو بمقتضاها كالادش والعقر
 فانها تمنع الرد بالعيب ورجع الشئ بالنقصان وكذا المنع الفسخ في الاقالة بباي
 سبب الفسخ انتهى سئل صاحب المنع من رجل اشترى من رجل دارا وبني فيها ما اراد
 ثم تقابل اهل تصح الاقالة ام واذا صحت هل للشري ان يرجع بقيمة ما بني فيها على البائع
 ام ليس له ذلك واجاب لا تصح الاقالة لان البناء زيادة متصلة غير متولدة فانها
 تمنع الرد بالعيب وكذا تمنع الاقالة اذا منع الرد بالعيب يمنع الاقالة وعلى قول من قال انها
 بيع هدية فليس للشري الرجوع بشئ على البائع فيما يصح الاقالة كما اذا اخذ الشري بيتا
 ثم اخذ فيه فانه لا يكون في حكم البناء اذا اتصاله ليس اتصال البناء والصنيع صحيح على قول من قال انها
 انها فسخ فله رفع ما اراد ان لم يضر الرفع بالبناء القديم وان يضره البائع فبئس الزيادة للشري
 ثم غير ان يطعمه اجر العامل لانه الزيادة ما معلوم والعمل لا يتقدم الا بالعقد ولم يوجد كما
 في الخلاصة فالنهي النهاية اخلاف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ المقابلة
 والمشاركة لا يجعل بيعا اتفاقا وفي السراج الاتحاج اما اذا كانت الاقالة بلفظ البيع
 كانت بيعا اجماعا كما اذا قال للبائع بعني اشتريت فقال بعثت كانت بيعا هذا اذا
 تقابل بعد القبض وان كانت قبل القبض المشتري المبيع فمضى في حق الكل في غير المقار
 لتعذر جعل الاقالة بيعا ذكره الزيني وبما نقل في النهاية صرح في البحر الرائق انتهى اشترى عبدا
 فطعنت يده فاخذ ارشها ثم تقابل لصحت الاقالة ولزم جميع الشئ وكذا في البائع غير المشتري
 اذا تم وقت الاقالة انه قطع يده واخذ ارشها وان لم يسلم بخير سبب الاخذ بجميع الشئ والكر
 في القسبة وكذا في البيع قبل ان ينفذ الاقالة ترد بالعيب لم يحدث عند الشري ذكره الزيني

الشري في اية

باب الاحتياق

باب الاحتياق واحتياق ببدل المبيع بوجوب الرجوع بعين المبيع فاعلم وانما الاحتياق
 الفصل في الاحتياق رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل اشترى
 فان المشتري يرجع على البائع باليمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع عليه ايضا بقيمة البناء
 مبنيا غير منقوص يوم يسلم البناء الى البائع وان كان المشتري بنى بالخص والاجر وسلم
 والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم على البائع فان كان المشتري انفق
 في البناء عشرة الاف درهم وسكن فيها زمانا حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم شق
 الدار لم يكن للشري ان يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البائع وان اشقت
 الدار بعد البناء والبائع غائب المتيقن اخذ الدار وادخل المشتري بهدم البناء فقال المشتري
 ان البائع قد غرني وهو غائب قال ابو حنيفة لا يلتفت الى قول المشتري بل يوم يهدم البناء
 ويدفع الدار الى السحى وان خفي البائع عند هدم المشتري لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء
 وانما يرجع اذا كان البناء تاما فليس للمشتري ان يرجع الى البائع ويهدم البائع ويأخذ النقص واما اذا
 هدم المشتري فلا شئ له على البائع فانه حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان
 للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء فاما ويسلم اليه فهدم البائع ما بقي ويكون النقص
 وان شاء المشتري نقص كله ويكون النقص ولا يرجع بشئ وهذا كله في قول ابو حنيفة والشافعي
 في ظاهر الرواية وروى محمد بن ابو حنيفة وهو قول الحسن ان القاضي بعثت من يقوم البناء ثم يقول
 للمشتري انقصه واحفض النقص واذا ظفرت للبائع سلم النقص اليه ونقص لك عليه
 بقيمة البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا انقص البناء على البائع وسلم النقص اليه
 ان يرجع على البائع باليمن وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا باليمن
 وهذا اقرب الى النظر من بيع الحائنه في مسائل الغرور رجل اشترى دارا وبني فيها

لا

وغاب ثم ان البائع باعها من انسان آخر ونقص الثاني بناء الاول وبني فيها ثم جاز
وتسحقها لا يحل ان يبنى الثاني بالاثني ملكه نصيبه المشتري الثاني لا يملكه المشتري الاول
العامة والنقص للمشتري الاول كان قائما ويضم قيمة النقص ان استهلكه وان بني
بنقص الاول يضمن المشتري الثاني ما قلنا. وللمشتري الاول بريك البناء لا
يملكه رفع البناء عين ملكه. وان زاد المشتري الثاني زيادة في ذلك اعطاه قيمة
الزيادة من غير ان يعطيه ارجو العاقل لان الزيادة عينها مال متقوم والعمل لا يتقوم الا بال
من يبيع الخلاصة. كل من بني في دار غيره بامر يكون البناء لصاحب الدار ويرجع عليه بما
انفق. ولو بني بغير امره للباقي ان يرفع الا ان يضره في يبيع. من حيطان البرازية كذا في
جامع الفصولين. قلت قوله يبيع يفيد كون البناء مضموعا له بلا قصد التحليص
كما في الوقف فاعلم به فانه زور. ولو كان في مكان الدار ارض تنقص بقطع البناء او الحرق
فلما ملك ان يضمن له قيمتها مقلوعا فليكن الدار كالارض هذا اذا كانت قيمة ارض
الكثر من قيمة البناء او العكس واذا عكس فليس صاحب ان يضمن قيمة ارضه والبناء
سواء فان اصطفا على شيء جاز. وان تاذع باع البناء ارضه عليها وتضمن الثمن ببناء
على قدر ما كان في الخانية انتهى. ملكه كل صاحب المخرج من رجل باع دارا من رجلين فاحصم
المشتريان ولا يدري اي البيعة سبق فهل يكون البيع بينهما ام لا وهل لو قال البائع بع
من فلان او لا يقبل قوله ام لا. **واجاب** نعم يكون البيع بينهما ويكون كل واحد منهما باع
في ارضه بالنصف واسترجاع نصف الثمن. ولو قال البائع بع من فلان لا يقبل قوله
بكذا انقل صاحب جواهر الفاوي. اذا اشترى ارضا واحياها او غيرها فاحصم المشتري
فالمشتري اهل يرجع على البائع بما انفق في العمارة فلدا رواية في هذه المسئلة في الصحيحين نافذة
قبل

بالبائع

المقالة ولزمت جميع الثمن ولا شيء للبائع من ارض البند اذا علم وقت المقالة انه قطع بوجه
واخذ ارضها. وان لم يعلم بخبر من الاخذ بجميع الثمن وبين الزك. وقال صاحب المحيط الاخبار لا
للمشتري وللبيع ان يأخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارض لانه لم يزل في البيع
اصلا لا قصدا ولا ضنا ثم القيمة. رجل اشترى دارا ثم باعها غافرا وبني المشتري الثاني فيها
ثم اشترى الدار فان المقتني عليه وهو المشتري الثاني يرجع على بائعه بالثمن وبقيمة البناء ولا يرجع
البائع الثاني على بائعه الا بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء في قول من حلفه خلافا لها. وعلى هذا
جارية وقيمتها وباعها من غيره. قولنا الجارية من الثاني. ثم اشترى الثاني المشتري الثاني يرجع
بالثمن على بائعه وبقيمة الولد. والبائع ان لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول من حلفه
خلافا لها. وعلى هذا خلاف اذا اشترى عبدا وباعه من غيره فله الاول الا يدعي. ثم وجد المشتري
الاخيرة عيبا فبدأ كالاصبع الزائدة مثلا وقد غيب العبد عنه بعيب حادث كان له الرجوع على
بائعه بنقصان العيب. وليس للبائع ان يرجع على البائع الاول بالنقصان في قول من حلفه
خلافا لها. وكذا اذا مات في المشتري الثاني ثم اطلع العيب ورجع بالنقصان على بائعه لا يرجع عليه
وغيره لا يوفى اذا اشترى دارا وبني فيها بناء ثم اشترى فقصص المشتري ان كان المشتري ان يرجع
بالنقصان على بائعه يوم الدار منسوبا وغيره فيرجع بالنقصان وكذلك الارض اذا اشترى
المشتري ثم اشترى فقصص المشتري الشجر كان له ان يرجع على بائعه بالنقصان من بيعه الخائبة
وما اشترى الكافر من مسلم ثم اوفاه رجل والكافرون يهودون لا يقبل عليه
مقصورا عندا حلفه. قال بطل كافر اشترى من مسلم امته ثم باعها مسلم او دمي واقام ثمن
ذمتين انما لا يقبل في حق الكسحافي على الكافر دون الرجوع على المسلم بالثمن. وقال لا يقبل
اصلا لان الكافر عند الطلاق ومن هو خلاف المسلم بالثمن. **ان كان في مقابلة المسلم**
كراهي الكافي من شرح النظم لا يستحق في مقابلة ابن ابي ربيعة في مقابلة

بائع يسلم عبدا للكافر واستحق عنده بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري بالثمن
على بائعه **مسألة** لأن البينة ظهرت في حقه خاصة **مسألة** من حمل الحكم **مسألة** استوى كرا وعل
حتى اورك العنب والتمر ثم استحق ليس له ان يأخذ شبا كما حمل الاكار وليس له ان يطلب
اجرا العمل لان المنافع لا تنقوم الا بالعقد وهو ما كان اكارا بل كان عالما بنفسه **مسألة**
من سئل عن الاحكام في البيوع وفيه سئل حافظ الدين البرازي عن رجل اشترى كرا فقبضه
وتصرف المشتري فيه ثلث سنين واكثر اقل ثم استحق الكرم رجل آخر واقام بينة واخذت بقضا
القاضي ثم طلب المشتري الغلة التي تصرف فيها المشتري هل يجب على المشتري رد الغلة
ام لا ولو كان الكرم خرابا من اشترى وعمره المشتري وانفق في عمارته من قطع الكرم واصلاح
السواقي وبناء الجيطان وممرته فازدادت قيمة الكرم وصار ربا وربعها ثلثه او ضعفه
هل يوضع من الغلة مقدار ما انفق ام لا **اجاب** انه كانت الغلة قائمة في يد المقتضى عليه
وقت القبض وعلم القاضي بها ردها الى المقتضى وهو مبرر فيما انفق ولو كان كرا او خراجا
غير ملكه او ممل القاصر به فلا يصح غريمه كذا في بيع الضمانات للغانم فصلا عنه **مسألة** وذكر في بعض
رجل اشترى كرا فقبضه وتصرف فيه ثلث سنين ثم اخذه رجل اقام بينة واخذت بقضا القاضي
ثم طلب الغلة التي اتلفها المشتري هل يجب رده ام لا **اجاب** فيه يوضع من الغلة مقدار ما انفق
في عبارات الكرم مع قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الجيطان وممرته وما فضل من ذلك ياخذ المشتري
في المشتري **مسألة** من باع الفناء في مسائل البيع العائد كذا في منظومة المحقق سئل في هذه المسئلة
عن شيخ الاسلام عبد الرحمن العمادي المصنف في مسق الشام **اجاب** يلزم المتصرف ببيع الكرم في المدة التي
تصرف فيها **مسألة** ان كان منصرف في بطن من غلة طلب ما صرفه على اصلاحه وان كان منصرف في بطن
والمتصرف في بطن من غلة طلب ما صرفه على اصلاحه وان كان منصرف في بطن من غلة طلب ما صرفه على اصلاحه
المشتري بعد ان كان منصرف في بطن من غلة طلب ما صرفه على اصلاحه وان كان منصرف في بطن من غلة طلب ما صرفه على اصلاحه

البيوع وفيه سئل عن الهداية عن العامة لا اشترى فملك عنده سنة ثم رهن اخوان النبي
منذ سنة فانه لا يرجع على بائعه بثمنه وفيه عن البرازية الاستحقاق نوعان مبطل كدور
احبة والعق هي البائع وثبوت يورث فسخ البياعات في كل الروايات
وما قل كدور انه ملكه وانه لا يوجب فسخ البياعات في طاهر الروايات وكذا في كل المثل
مع الناقل في الرجوع الاول على الثاني والثالث على الثالث وكذلك يرجع الكفيل ان لم
يقض على المكفول عنه وفي الناقل لا يرجع الباعة بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري بالثمن
على البائع ولو اشترى دارا فباعها بثمان مائة رجل ثم اشترى بها فاد استحقف بيع
رجع المشتري بالثمن على الاول والخيار انه يرجع على بائعه وبائعه على الراتب انتهى
اقول القول الاول وهو رجوع المشتري الاخير على البائع الاول ارجح وافق بانفس اذا
تغير رجوعه على لان الثمن الذي دفعه المشتري الاخير بائعه قد وصل اليه اول بنيه البائع
الاول فبقى عنده فتقرر الرجوع عليه كما لا يخفى على الاقضية المتفطن انتهى وفيه عن العامة
لو اراد السجل الاستحقاق فاقرا الاستحقاق وقبل السجل ووجد ان يدفع ثمنه ثم اية كبره على دفع
ثمنه ولو لم يفر الاستحقاق ولكنه وعد ان يدفع ثمنه لا يجبر عليه ويجوز الوعد لا يلزمه شيء من بيع
ضمانات الغانم اذا استحق رابة من المشتري بجاري وقضى المشتري عليه وهو المشتري
السجل وجد بائعه بسم قد اراد الرجوع عليه بالثمن واظهر السجل قاضي بخار واقام البينة
ان هذا الكتاب قاضي بخار لا يجوز القاضي سرقته ان يعمل به ويقض للمشتري عليه بالرجوع
بالثمن لم يشهد الشهود انه قاضي بخار فضا بخار على المشتري عليه بالذات التي اشترى بها
منها البائع واخاها من المشتري عليه به لان الخطا يشبه الخطا فيكون الاعمال على نفس
السجل لا يشترط ان يشهدوا على قضاء القاضي عليه بقدر المشتري عليه كذا في المسئلة

كذا ما يفرق بين الشهادة والوكالة المراد بها سواها الى ضرر السجلات والصكوك فان كل
 تجب الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود بكل ما يكون حجة على الخصم وهو لا يكون
 حجة الا بخلاف نقل الموكل والشهادة فان المقصود بها حصول العلم للقاضي ولهذا
 لا يجوز كون سواه وطريق كفاً وان كان المحض كافياً من الدرر في باب الاستحقاق
 من كتاب البيوع المستحق اذا قال المشتري الثمن الذي دفعته لا البايع فخذ مني فاحذه
 يكون فاضياً بين البايع وغيره فلا يرجع عليه من بيع المخلص ومن اشترى جارية
 فولدت منه ولدان ثم استحقها رجل واخذ ما عزم الاب قيمة الولد يوم خاصم لانه
 ولد مفود وهو ضرر باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في الكفاية شرح
 ويرجع الاب الولد بقيمة الولد على البايع وبالثمن ولا يرجع بالعرف عندنا وفي غير العقر
 الواجب بالوطئ ما استأجر به الزنا لو كان حلالاً ثم جامع الفصولين اشترى امه فولد
 منه فاستحققت بفضلي عليه بقيمة الولد للمشتري ويرجع على البايع بقيمة الولد يوم خصومة
 ولومات الولد لاشي للمشتري على المشتري اما لو قتل واخذ المشتري الدية غرم المشتري
 للمشتري القيمة ولومات الولد وترك عشرة الاف درهم لا يغرم شيئاً والميراث له وانه
 العقر ولو اكتسب بجارية كتبها او وهب لاهله يأخذ المشتري بها لا كتاب ومع ما ذهب
 اليها ولا يرجع المشتري على البايع بالاكتساب وما ذهب اليها من بيع المخلص وفي مثل
 الهداية غرم شرح الوثايات اذا باع رجل فرساً او غيره ثم وجد ان فصاله هو ملكي فولدت
 عن المشتري ثم استحققت فالمشتري يأخذ البيع مع اولاده والمشتري يرجع على البايع بالثمن وقيمة
 الاولاد لانه مفود من بيع المخلص فيرجع العمد اليه من ضمانات الغنم اقول هذا لا يستقيم على
 الحكم في بيع المخلص ما اذا اشترى المبيع بالبيعة او لو اشترى باقرار المشتري او بكونه غير المبيع فلا يرجع على

بايعه من البيع ولا يأخذ المشتري اولاده من بائعه قطلاً ولو اشترى المبيع من المشتري كان
 المشتري بجاريته ان شاء خصم البايع وان شاء خصم المشتري وعند اختيار اثنين احدهما
 برئ الاخر فان ضمن المشتري بطل البيع وكان للمشتري ان يسد الثمن في البايع
 ان كان نكته وان ضمن البايع يرجع عاقبته على المشتري كما في النكاح ولو ملك
 اولاد البيع عند المشتري هل يكون للمشتري خيار في نصيب البايع المشتري كما في الاصل
 فظاهراً كلامهم يقتضي ان لا تقسم الا بالتقدير والبيع بعد الطلب كما كان الحكم بكذا في زواجر
 انها امانة كما في كتاب الغصب في فصل غيب الغائب من الدرر والغرر وما يشهد بصحة
 ذلك ما في المخلص في البيوع اشترى امه فولدت منه فاستحققت بفضلي عليه بقيمة الولد للمشتري
 ويرجع على البايع بقيمة الولد يوم خصومة ولومات الولد لاشي للمشتري على المشتري لفظه
 رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بالبيعة فانه يأخذ ولدها ولو اشترى بها رجل
 لم يأخذ ولدها وكذا رجل كان له نخيل وعليها ثم فاقام الرجل بيعة ان النخيل له فانه يقضي له النخيل
 والثمار جميعاً في المخلص في باب الاستحقاق كذا في الدرر في باب الاستحقاق وفيه ذكر في الزايدات
 لا يكره حاكم البخاري اشترى داراً واستحقها رجل باقرار المشتري او بكونه غير المبيع لا يرجع
 على بائعه باليمن فان اقام المشتري البيعة ان الدار ملك المشتري ليرجع على بائعه بالثمن لا يسمع
 بيعة اما لو اقام البيعة على افراد البايع ان البيع ملك المشتري فقبل يأخذ البايع بالثمن ولو لم
 يقم بيعة على افراد البايع بذلك والكلمة مطلب بيعة بائعه ما هي للمشتري كان له ذلك لانه تجوز
 ان يشكل على المبيع فيصير ملكه كالمقر ويسد منه الثمن بعد ذلك كذا في العاوية وفيه ايضاً
 الاستحقاق انما وجب الرجوع بالثمن على البايع اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة اما لو ثبت باقرار
 المشتري او بكونه غير المبيع او باقرار وكيل المشتري بخصومة او بكونه غير المبيع لا يرجع

بالمثل لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره كذا في الثانية وفيه نكاح العاوية اذا اشترى
سبا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل غيره فبعد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري المشتري
يرجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالاستحقاق صحة رجوعه استمرارية مقصودة
وهو يعلم ان البائع غاصب فاستوله بما كان الولد فيقال لانعدام الغرور والعلم بصحة
الحال ولكن يرجع باليمن على البائع ولو اقام البائع بنية ان المشتري اقر بعد الشراء
ملكته البيع للمشتري لا يبطل حق الرجوع باليمن التناقص يمنع دعور الملك لا الحرية
والطلاق والنسب انتهى وفيما اشترى عبدا فاذا هو حر وقد قال العبد اشترى
فانا عبدا فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان
البائع لا يدري ان هو يرجع المشتري على العبد ويرجع العبد على البائع فله الدية وان لم يقبل
اشترى او قال ذلك ولم يقبل في عبدا ليس على العبد شيء في قولهم من يبيع العنابة في باب
الاستحقاق وفي شرح الجمع قبل بالامر والاقرار لانه لو امر بالبشرى ولم يجر بالبرق او اقر
ولم يأمر لا يرجع المشتري على العبد اتفاقا انتهى ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى
انه حر الاصل فالقول قوله لانه متمسك بالاصل وعدم هذا قلنا ان رجلا لو ادعى انه حر الاصل
واقام شاهدين لا يقبل بنية لان القول فيه قوله ولا حاجة الى البينة لكن لو ادعى انسا
الرق عليه واقام البينة قال لا يقبل بنية على حرية الاصل دفعا لبينة الرق في العاوية الفصل
الاربعة ولو قال العبد انا حر الاصل فالقول له بحكم الاصل ما لم يثبت منه انقياد للرق وبعبه
لا يقبل قوله بل بظاهره في دعور البزازية في الفصل الحاد عشر في دعور الرق ولو قال
اجنبي بنية فانه عبدة والمثلية بجبالها لا يرجع على الاجنبي بجبال في العاوية في الفصل الحاد عشر
وكذا الرهن فانه اذا قال الرهن فانه عبدة لا يجعل ضمانا لانه مختص بمقتضى المعاوضة والالتزم

ليس كذلك

ليس كذلك بل يجب بل عرض بقبالة من الدرر في باب الاستحقاق سكوت القن وانقياده
عند بيعه ورهنه او دفعه بجنابة اقرار برقه ان كان يعقل بخلاف سكوت عند اجارته
او عرضه للبيع وتزوج به من الاستباه في الفتر الاول وفي فتاوى العنابة اذا باعه وسلمه فبنيته
النسب وهو يعقل فسكت فهو اقرار بالبرق وكذا اذا رهنه او دفعه بجنابة وهو سكت بملكه
ما اذا جره او عرضه على البيع او زوجة او ساومه فاسكوت ههنا لا يكون اقرارا بالبرق
في العاوية في الثالث والثلاثين وفي الرخية في سنة موافق سكوت الرجل يكون اقرارا بالبرق
اذا باعه وسكت او رهنه او دفعه عليه او زوج عليه او رهنه لرجل او تصدق به فسكت
وقت الايجاب والقبول ثم ادعى الحرية بعد ذلك لا تسمع ودعواه الابا بينية في الثالث والخمسين
في الاستحقاق وفي خمس من نيل لا يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق احدىها الشفعة اعلى اذا
اخذ الشفع الدار وبنا فيها ثم استحققت لا يرجع الشفع بقيمة البناء على احد ورجع
بالبينة على من اخذ منه الدار والثانية القسمة وهي اذا افتت الدار لضعيف وبني
كل واحد في نصيبه ثم استحققت لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء والثالثة الحاربة المأخوذة
اذا اشترى بها رجل من اهل الحب ثم جاء المالك القديم واخذها منه بيده واستولاهم استحققت
رجل لم يرجع بقيمة الولد على الذراخذها منه بيده والرابعة الاب فادعى جارية ابنة
فصلقت منه ثم استحققتا رجل لم يرجع بقيمة الولد على الابن لانه اخذها منه جبر بغير اختياره
فلم يصير المأخوذة منه غارا ملتزما بالسلامة والخامسة دور ابن رسم فمجد قاضي بايع
دارا ليعتق وبنيها دارا فابانه فبنيته فيها المشتري ثم ادرك الصغير فانه يسترد البيع
ولا يرجع المشتري بقيمة البناء على احد محيط المشتري في باب الاستحقاق في الموهوب له الوفا
بني او غرس في الارض ثم استحققت وكلف المشتري الموهوب له ما يقع نفعه انما المثل

لم يرجع على البائع بشئ لان الحصة عقد تبرع وهو غير عامل للواجب فلا يحق له ان يثبت
الضرر بخلاف الوديعة لان المودع عامل للمودع من الزمعي فلا يحق له ان يثبت
الضرر بالشروط كما لو زوج امرأة على انها حرة ثم اتى بحرة فانه يرجع على المزوج بما عثره للمشتري
اما لو اضره رجل انها حرة فزوجها ثم اظهر مملوكة فلا يرجع بقيمة الولد على الخبز من شرح الا
في كتاب الشفعة استرى رهنا فادفع الفارورة الى الدبان وقال للدبان ابعت الفارورة
التي في يدي غلامك فانك انت الفارورة في الطريق قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل بهلك الهن
على البائع وان قال للدبان ابعت غلامك فبطلت في الطريق فانه بهلك على المشتري
بغير او قبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فغضب في الطريق فانه بهلك على المشتري
ثم ان المشتري انبت العيب رجوع بنقصان العيب في الخانية في البيوع استوى دابة على
انها لولون فحلبها حرة بعد افرزبان بنقصان لبنها ليس له الرد ورجع بنقصان اشتري حارية
او غلاما واطلع به على عيب ولم يجد المالك فامسكه وطعمه لم يتصرف ما يدل على الرضى بريده
لو حضر ويرجع بنقصان ان يهلك في مشغل الدابة نقل في البرازية رجل اشتري حارية وقبضها
وحاصم البائع في عيب حارية ثم ترك الحفومة اياها ثم خاصمه وقال له البائع لم امسكها طول
المدّة بعد اطلعت على عيب فقال المشتري انما امسكتها لانظر هل يوزل العيب ام لا قال الشيخ الامام
ترك الحفومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يردّها بالعيب على البائع في الخانية في كتاب البيوع
في فضل العيوب وفي الخيانة رجل باع داره فمروا رجل فاشترى الدار فباعه فمروا فجاز
لان وجود ما سورت الكفا في فتح في جميع الفأوى في اخو كتاب البيوع رجل قال بعت منك ثوبا
في هذه الدار وكذا جاز اذا علم المشتري بنقصه وان لم يعلم به البائع لكن شرط تصديق
البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنقصه لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد علم البائع بذلك

اولم يعلم من الخانية رجل اشترى خسمائة اقفة خنطة فوجد فيها ثوبا ان كان مثله
ما يكون في الخنطة يرد ولا يرجع بالنقصان وان كانت كمال لا يكون في الخنطة مثل ذلك وبعده
الناس عيبا له ان يرد الخنطة كلها ولو اراد تمديد الثوب والمعيب وريده على البائع ونقص
الخنطة ليس له ذلك فان تميز مع هذا فوجد ثوبا كثيرا بعد الناس عيبا ان امكنه ان يردّها
كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض ببعض له ان يردّه وان لم يكن الرد بذلك الكيل
لو خلط الخنطة بذلك الثوب بان نقص ليس له الرد لكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان
الخنطة الا ان يرضى البائع ان يأخذ به عيبه فله ذلك السهم وكفه على هذا ما حكاه في اتم
تعتبر العادة اذا طردت او غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدرهم او دينار وكان في بلدة
اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع الى الغلب قال في الخيانة
لانه التعارف فيصرف المطلق اليه في الاشياء في بحث الشيخ وفي البرازية في الدعوى اذا كانت
النقود في البلدة فمختلفة احداهما روج لا تصح الدعوى مالم يبين بخلاف البيع فانه ينفرد
الى الارواح انتهى وفي بيع الدرر والغرر وان استور الرواج والمالية واختلفا الحكم كالاعانة
واشترى في بيع ان اطلق اسم الدرهم على الكل منها وصرف الى ما قدر به من كل نوع مثلا في ارباع
عبد المالك درهم فله ان يعطى الفان لا حادرا او الصنبر من اثنتي عشرة الف في الكفا
هذا ما ذكره الكافي وادارة صاحب البداية وان كان في عبارته نوع غرض انتهى وانما سنة
مالية النقود ورواجها صحيح ولزم ما قدر به من النوع كان وانما خلف رواجها في الارواح
وانما استور رواجها للماليتها فسد مالم يبين من يبيع مطلقا في البحر ولو اشتريه فمختلفا
فخبره بعضه ثم علم انه كان مراه ان يرد الباقي ويرجع بنقصان عيبه فيكون لو اشتريه
سمناء وايباء اكله ثم اقر البائع انه كان وقع فيه فادعى ما سئل كان له ان يرجع بنقصان
العيب في الغرر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في الخيانة

باع صبيحة لوكا فقهه فبعضها وقفا فلهما شري ان يرد الباقي على الوكيل بقرارة وهو والرد
ببيع سواء ثم هل يفسد البيع في الباطن قبل يفسد كما اذا جمع بين حرق وقت والاصلح انه لا يفسد في الباطن
باق على حاله والمالك على ملكه فهو كما اذا باع وجمع مديونين لا يحتر من جارية لفصول في الفصل
شري بخوبيض ويطبخ ووجد فاسدا ينتفع به في الحيلة ولو بالنظر الى الدواب لا يرد لان
الكسب حادث فله ان يرجع ما ينقص وان لم ينقص به اصلا فله شري اخذ كل الثمن لانه ليس له
فابيع بالكل في باب خيار العيب فهو يوجب الدرر لو اشترى بطيخا عذوا وكسرة واحدة منها بعد القبض
فوجد فاسدة لا ينتفع بها كان له ان يرجع بمحضتها ثم لئن ولا يرد غيره الا ان يصح البينة على
ما بقي ريبا ليطبخ في هذا كاجوز وان اجوز كسرى واحدا اذا كان بعض اجوز فاسدا لا ينتفع به يرد
الكل وكذا القوز والفندق والفتق والبقي اما البطيخ والدرمان والسفرجل الخ لا يرد غير الواحدة
الفاسدة رجل اشترى من فطاحي شرايا واخذ الكوز والقدر من الفطاحي فوقع في يده فاسدة البقية
لانه اعارسته الكوز فهو يوجب الخانية ببيع عنده ببيع ان س امره ببيعها فباعها في حركتين
سنة وسلمها اليه ثم جعل الثمن من ماله الى اصحابها على ان يصف ثمنها الى نفسه اذا قبضها فافلس
قبل قبض الثمن وقدر ما عليه قلبا ببيع ان يرد ما دفع الى اصحاب البضائع لانه اعطى شرط الرجوع
في بيعه اخلاصه فوقع السعار وراهم ففسد الى الرضا في ثمنه وبس وقطن او خطه لياخذ ذلك
من الشتر فخر السعار ثم اخذ ما من المشتري لافلاس يسترد ما من الاخذ استحقاقا به جرت العادة
في ذلك زمانا فاستأثر ببيعته فماله حتى يرجع على المشتري نصا في حواله القنية **مسألة** صاحب المنع
على رجل فخره كوما بشئ معلوم مقسط على ملكه سنين ثم كل سنة كذا دخل بكل المقسط على شري
فرد في كل سنة ثم لا يملكه انفسها **مسألة** رجل دخل في السنة فملا بركة في المنيعة للمنيعة
والك **مسألة** افسدوا البع الا في حق البع الوفا وبيع اجازة قال كثر الشايع منهم

ثم السيد الامام

منهم سيد الامام ابو شجاع والقاضي الامام ابو الحسن علي السغدري حكم الرهن لا يملكه المشتري
ويضمن المشتري ما كل من ثمره ولا يباح له الانتفاع والاكل الا ان اباحه اياه المالك **مسألة** يسقط
بملكه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن المشتري الزيادة اذا ملكه لا يضمنه **مسألة** والبيع ان
اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم
ان ذكر ان شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا بلفظ البيع بشرط
الوفاء وتلفظا بالبيع اجازة وعند هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذا ان ذكر البيع في غير
شرط ثم ذكر الشرط على وجه الموعدة هازر البيع ويضمنه الوفا بالوعد لان الموعد قد يكون لازمة
لحاجة الناس من اجازة في باب بيع الفاسد **مسألة** هل يضمن صاحب المنع عن بيع الوفا هل يملك المشتري
الانتفاع به في المدة وهل الثمرة له ام للبايع واجاب نعم يجوز الانتفاع به بما سوا البيع عند كثر
الشايع ويثبت الملك للمشتري **مسألة** في رد ايد المبيع ولا يضمن المشتري اذا استهلكها قال في فصول
وفقه رصدي شيخ الاسلام برهان الدين واولاده ومشايع زمانهم على ان الملك يثبت للمشتري ثم
جازا في رد ايد المبيع ولا يضمن لو استهلكه عليها استقرت المدة زمانا واستأذنا انتهى **مسألة** من كنت
ناشئا في الشام سألت شيخ الاسلام عبد الرحمن العمادى مفتي دمشق الشام عن رجل باع كربة ببيع الوفا
من رجل فخره بشئ معلوم ونقا بضاعة وشرط بعد البيع على ان البايع ان لم ينفذ الثمن الى المشتري الى
مدة كذا يكون بيع الوفا منقليا بالبيع لبات هل يصير بائنا ام لا اجاب لا يكون منقليا بيانا
بانا ويضمن المشتري البايع ما اكله من الكرم ثم قال لا ترى ان الراهن لو قال للرهن ان املك
حقك في كذا فهو بيع لك بملكه لا يجوز ذلك كما صرح به الحادى في السوانع الوفا في فصول
ثم محمد فخر هذا الكلام عند كثر الشايع ان حكم بيع الوفا حكم الرهن ان ادعى احداهما بيع الوفا
والاخر بيعا بانا كان القول قول من يدعى البيع البات **مسألة** البينة في الوفا لان البيع الوفا

اما ان يعتبر هذا كما قال البعض او سيعا فاسد كما قال بعضهم فان اعتبر سيعا فاسدا كان القول
 قول من يدعي الصحة وان اعتبره هنا كانت البينة بنية البيع الا ان في الروتين والبيع اذا قال احدهما
 البيع والاخر من كان القول قول من يكره البيع فيجانبه في فصل في احكام البيع فاسد وفي الصحة
 ولو خالف المتعاقبان فادعى المشتري ان البيع باطل وادعى البائع ان البيع بيع الوفا فالقول قول البائع
 لان المشتري يدعي زوال ملكه عليه وهو يكره كذا في البرازية وفيها من القضاة ولو ادعى المشتري سيعا
 باء والبائع بيع الوفا فاقاما البينة فبينة يدعي الوفا او كذا في النج وفي البرازية ذكر صاحب النسخ
 والدين ان القول قول البائع الا اذا استعمل الظاهر للبائع بان يكون الثمن ناقصا كغير الا اشياء
 المشتري غير السوفان فغيره يمنع جعل الحال حكما فينبذ القول للمشتري لا متمسكا بالصل والظاهر
 وتغيره ان البيع ان ساء الرضا وباعه بسمائه فالقول للبائع وان تبسمائه فقلت تدي وكذا
 في الزيادة وادعى صاحب الهداية فيه وفيما ادعى البائع البتات والمشتري الوفا وبان القول لمن
 يدعي الوفا ثم رجع الى ما افنى به ائمة بخارج من ان القول لمن يدعي البتات من غير المقتضى على
 جواب السقفة في كتاب البيوع رجل باع عبدا ثم رجع فادعى انه كان ابنا وقال البائع
 بعث في ابائه وقال المشتري بعثني بعد ما اخذته كان القول قول من يدعي الصحة وهو المشتري
 وكذا لو اشترى فلانا ثم ادعى انه استراه بعد ما صار حلالا وقال البائع لا بل بعته جيز كان فمرا كان
 القول قول من يدعي الصحة وان اقاما البينة كانت الشهادة على العبد بعد الاخذ وعلى بيع المحرم بعد
 بعد ما صار حلالا وفيه من يبيع انانية قبيل فصل في البيع الموقوف

والاعسر
 او المجدل
 او المجاورة

وهو ان يعمل قوم بركة لا ان عمل بكلمة يديه ولو وجد العبد يعمل عمل قوم لوط ان باج لا يرد
 وان جازا يرد لانه دليل الابنة بخلاف المجاورة او كانت برانية حيث ترد مطلقا لانه يخل بالبراءة
 والكي يبيع لانه في الدوا الا ان يكون سبعة كما في الروايات في البرازية في كتاب البيوع اشترى عبدا

فاني

فاني ثم وجده ولم يابن عندنا ببيع ولكن البائع باع فله الرد في القينة في البيوع ليس المشتري
 ان يطالب البائع بالثمن قبل عوده في الابق وان كان البائع اقرب من شرح الجمع لابن الملك
 في فصل خبار العيب وفيه بنية المقتضى اشترى عبدا فابن بعد القبض لا خصومة له مع البائع حتى
 يحضر العبد وفي خزانة الفوائد ابن العبد ثم علم المشتري بالعيب لا يرجع بالنقصان
 ما لم يمت او يعود في الابق لان البائع ان يقبله معيبا انتهى وفي الحديث اشترى جارية
 زنت عند البائع فله الرد وان لم تزن عند المشتري فمجهول في شرح القودري قالوا ان الزنا
 في العيوب كلها شروط بالمعاودة عند المشتري الا الزنا في جميع الشرخى وانما شرط معاودة
 عيب عند المشتري لان الله تعالى في آياته تلك الافة فلا بد من المعاودة في شرح الجمع وفي
 جميع الجارية والتخلف ولحق وكونها مفقودة ونسب الغلام وترك الصلوة وغيرها من التوابع
 في الحديث لو اهدر رجلا ثم رجلا بغيره فادى زوج كان له ان يرد ما فاذا اعيب بعيب
 رجع بالنقصان ثم لو اباها الزوج فلبائع ان يستره بالنقصان زوال ذلك العيب وكذا لو اشترى
 عبدا فوجده مريضا كان له ان يرد ما فاذا اعيب بعيب فرجع بالنقصان ثم ان يري في غيره
 فلبائع ان يستره بالنقصان لو زال ذلك العيب الا ان يكون بمداواة المشتري ولو اشترى
 عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له ان يرد ما فاذا لم يتمكن من الرد حتى تعيب هذه
 بعيبا فوكان له ان يرجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم كبر العبد ولم يبل به البائع ان يستره
 ما اعطى من النقصان لو زال العيب لا رواية في النكاح لكن القيس على ما بين المسلمين لان
 يستره لان البيوع ليس بمداواة من جامع لقصور نقلا في النهاية في مسائل العيب ادعى
 عيبا في جارية اشتراها وانكر البائع فاصطفا على مال على ان يري المشتري البائع فذلك العيب
 ثم ظهر انها لم يكن بها عيب او كان ولكنه قد زال فلبائع ان يستره بدل الصلح من الدرة في باب الصلح

وفي شرح القودري

الزوج للجارية عيب والزوجة للعبد عيب وعدة الجارية غير الطلاق الرجعي وعم البائس
 من جهة الفساق في فصل في مسائل العيب كذا في الزيادات اشترى عبدا ثم ظهر انه كان
 مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض يزاد فيحصل الموت بالزيادة فلا
 يضاف الى السابق لكنه يرجع بنقص العيب كما ذكره الربيعي من الكتاب في القينة واشترى
 عبدا وبه مرض فزاد المرض في المشتري فليس له ان يردّه على البائع لكن يرجع بالنقص لو اشترى
 حوا فوجد به عيبا فقال البائع اذهب به وبع فان لم يسكنوا منك فرده على ففعل بطل حقيقة
 في الرد بخلاف الدراهم ولو اشترى شيئا فباع بعضه ثم وجد عيبا لا يرد ولا يرجع بشئ ثم خاف
 الفساقى مثل صاحب المنجى من رجل اشترى دقيقا ثم اطلع على بعضه ورضى به وبعد
 تصدق في ذلك البعض او حتى انه لم يره كله واداره فله ردّية بعضه يكفي في خيار ردّية حتى لا يردّه
 ام لا يردّه ردّية جميعه واجاب نعم ردّية بعضه يكفي في سقط اختيار ردّية الا اذا كان له في
 او من المثل قال في الحاوية اذا كان غير المرئ ليس على حصة المرئ فليس له من اختيار
 واذا قال المشتري لم اجد الباقي على الصفة البتة وقال البائع بل هو على تلك الصفة كان القول
 قول البائع والبيته للمشتري مثله في نفسه ولو اختلفا بعد التقابل في قدم عيب البيع
 فالقول لمن يدعي قدمه وهو المشتري والبيته لمن يدعي حدوثه وهو البائع لان العيب حادث
 والحادث يضاف الى ارب اوقاة وهو وقت تصرف البائع ولو اقام كل واحد منهما بيته على
 ضئيلة القدم او لم يثبت حدوثه كما في تبين الا اذا كان عيبا يتبين لا يخفى على الناس فيكون
 للرد والافله الرد من نوع الحجر الرابح لا يكفي ردّية خارج الدار او حننها بل يجب ردّية جميعها
 وما يرد من حننها في رأي حنن الدار او خارجها فانما هو على عادة القدماء في الابنية فان
 كان من حننها في حنن الدار او خارجها في حنن الدار او خارجها في حنن الدار او خارجها في حنن الدار

من خارج الردية من بيع الدار اشترى ارضا في اجارة الغير فهو على جهتين ان لم يشترى
 فذلك وقت الشراء له الخيار ان شاء ان يرضى وان شاء رافع الامر الى القاضي فيطالبه بالبيع فاما
 عجز فسخ القاضي العقد بينهما وان علم ذلك في القاضي لا يجزيه منه انه لا خيار له والصحيح
 انه له الخيار وعليه الصواب وكذا ان اشترى ارضا لم يرضى عنها فله ان يرضى عنها او يرضى عنها
 كذا في المنع في البيع ولو ظهر البيع سناجدا او مريضا كان للمشتري خيار الصنع من الاشياء في
 احكام الفسوق ولو اشترى جارية فوجد بها عيبا فادان ان يردّها فاصطلمها على ان يردّه
 باع الجارية جاز لانه صلح غير عيب وان اصطلمها على ان يردّه المشتري الدار لم يرضى البائع بعقل
 البائع الجارية لا يجوز لانه يكون الردية ردوا ثم الحائنة وفي خرافة الفساقى اذا اشترى جارية
 ولم يبرهن البائع في عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردّها سواء كانت بكر او ثيبا وكذا
 لو قبلها اولتها بشهوة ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البائع ان يأخذها بالعيب انتهى
 لا يقبل الشهادة على التخييل والتسليم النظر بشهوة لعدم العلم بها من طلاق جميع الفساق
 في فصل الرجعة والاباق والسرقة والبول في الفرس عيب في الصغير يعقل فان كان لا يعقل
 لا يكون عيبا وقد عدم عقله هنا ان لا ياكل ولا يشرب فان فعل ذلك عند البائع في الصغير فله
 عند المشتري في الصغير او كلاهما عند الكبر فله حق الرد فان فعل عند البائع في الصغير ثم فعل عند المشتري
 في الكبر حق الرد وان فعل عند البائع في الصغير ثم فعل عند المشتري في الكبر لا يردّه ولو جئ عند البائع
 ولم يجئ عند المشتري ثانيا فاصحح انه لا يردّه يالم يجئ ثانيا عند المشتري الا انه لو جئ عند البائع
 في الصغير ثم جئ عند المشتري في الكبر له حق الرد واذا سرق صغير يعقل او بال في الفرس او بين
 عند البائع ثم عند المشتري فله الرد فلا بد من معاودة العيب عند المشتري الا انه لو وجد عند البائع
 ولم يوجد عند المشتري او بالعكس لا يردّه من الوجه في البيع فانما يملك المشتري اذا اشترى

عنده لا بد من ثبوته فاذا اثبتت خلف البايع انه ما ابق عنده قط فاذا اختلف
امتنع الرجوع وان اثبت الباقي عنده وعند البايع قبل البيع وقد كان العبد كبيرا
او صغيرا يعقل فله رده عليه والرجوع بالثمن هذا اذا عاود العبد او اخذ والا لخصومة له
مع البايع حتى يحضر العبد وفي فوائده انضاد امرى نائمة مك فخرج منها المسك
لم يكن له ان يرد به بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه يعيب لا فراج حتى لو لم يخرج المسك كان له
ان يرد بخيار الرؤية والعيب انتهى لم يخص عند المشتري منها ادا يعجز بها قال عدم كحيث عيب
واقله سحر فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري فله الرد ان اثبت انه كان عند البايع وطرق
اثباته اقرار البايع او كونه لا غير ولو شرها على انها بكر فقال هي ثبت يرجع الى ان فان قلن
هي بكر فالقول للبائع بلا يمين وان قلن هي ثيب فالقول للبائع مع كنهه ونحوه يوسف
انها تزويجها وده النسا في جامع الفصولين باع بعيرا فوجده المشتري معيبا فرده فقال
البائع اذهب به وصبرت الى عشرة ايام فان برأه فلك البعير وان هلك فنه مال لا يكون ردك
ثم البسوق القليلة الضفر السود عيب اذا كان ينقص من الثمن والسنن الالف عيب
ضرر كانت وغيره اذا سقط السن فيما يبدو ان لا يظهر كالطواحين ينقص من الثمن
وفيما يبدو كالضواحك ينقص من الجمال من جامع الفصولين والسنن الساقط او الحضر او السوداء
عيب اشترى ارضا وظهر انها مشؤمة يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها
اشترى حمرا لا يهني فهو عيب ولو اشترى جارية وكانت مغنيتها فله الرد على البرازية
والسنن السوداء لانه يثمن صاحبه فيعده التجار عيبا وكذلك السنن الالف
ضرر كان او غيره لان التجار تفتد عيبا والظفر السود عيب اذا كان ينقص من الثمن لانه
ينقص من الجمال فيعده التجار عيبا وانما شرطه الشرط لان هذا ينقص من الثمن فيما هو

السنن السوداء

كما لا تترك وقد لا ينقص فيها هو اسود اللون كالحبشة في سبيع الدواب الجيدة في الفصل الثاني ولو
اشترى فرسا فوجده كبير السن لا يكون له الرد الا اذا اشترىها على انه صغير السن اشترى
جارية على انها صغيرة فاذا هي كبيرة ليس له الرد لان المقصود منها الخدمة فالكبيرة اقدر
عليها وقيل يجوز له الرد ولو وجدها كبيرة السن بحيث ضعفت قواها من جبال الفساق
في مسائل العيب وفي واقعات احكامي اشترى فرسا على ان سنه خمس سنين فوجده ستة
فله ان يرد وان اشترى بقره على ان سنها خمس سنين فوجدها ستة لم يرد لان الفرس لم يترك
لحمه والمراد منه القيمة والقيمة تزداد وتنقص بهذه الصفة والبقرة لم يكن من هذه القبيل
سئل صاحب البحر الرائق عن اشترى دابة على انها صغيرة السن فاذا كبيرة السن هل له الرد
والجواب نعم له الرد السعال عيب لو فحش والا لا يحون عيب وهو الكسل في الدواب
لا السيرة لا تبخير بلنج وجموع عيب وهو ان لا يقف عند الكبح بالتجاءم اشترى دابة فوجدها
فليدلا لكل فله الرد لا لو وجدها رطبي الدهاب الا اذا اشترى على انه عجول وان كان يفتد كثيرا
وانما فهو عيب لا احيانا من جامع الفصولين والتو لول عيب وكذا الحال ولكن اذا كان في موضع
يستحيان فلو لم يكن كذلك لا يكون عيبا نحو ان يكون تحت الابط او الركبة واما عيب الانف
عيب والخروج في الجوارتي وهو سوراخ الفم وفي العبد ليس عيب الا ان يكون امرد والاشج
ان الامرد وغيره سواء وهذا اذا كان فاق لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون
عيبا وجمارية ايضا وفي الفساقى الصغرى لو اشترى غلاما امرد فوجده يملوك اللحية يرد ببيع
المختصة في الفصل السادس مداواة العيب وعرضه على البيع وليس له استخراجه وركوبه في حمار
رضا لان كلاهما دليل للاسئفا ولو كان ركوبه الرد لا يكون رضا لانه وسيلة الرد كما في
وشره العلف غير ضرورة فانما اذا كان غير ضرورة بالانسان لا ينقاد ولا ينقاد وكذا العلف

في عدل واحد لا يكونان رضا واذا عدم الضرورة كان رضا من بيع الدور في اية خيار العيب قال
 لو اشترى جارية بها قرحة فظفر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم انها عيب فله الرد والصحيح انه كان
 عيبا بينا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والا فله الرد في مسائل العيب في جميع القضايا
 صاحب المنع عن رجل اشترى دابة فاطلع على جرح بها الا انه لا يعلم انه عيب فهل ان يرد بها
 ام لا ينظر ان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كالعود وكخوه لم يكن له ان يرد بها وان كان
 يخفى له ان يرد بها ويعلم من هذا الخبر من المسائل ولو قابض فورا بغيره حامل فلو ردت عند المشتري
 ووجه الاخر عيبا في الثور فرده يرجع بقيمة البقر في جميع القضايا في مسائل العيب ولو اشترى
 ثورا قابض من قرية المشتري الا قرية البائع لا يكون عيبا وفي الغلام عيب وقيل هو عيب في الثور
 لان خلقه من عيب فهذا اولى وقيل انه اذا دام على عيبه اما ان كان في الثلث عيب
 عدم الختان في الغلام عيب اذا كان بلديا اما اذا كان جليسيا فلا والله حقيقة انه لا علمي وت
 الختان ولا رواية غيرها وقدره بعض المتأخرين سبع سنين وقيل بغيره وفي الجاهلي اذا اشترى
 غلاما امره فوجده مخلوقا للحمية له ان يردّه فيج الجارية ليس لعيب اشترى غلاما وبركته ورم
 فقال البائع انه حادث اصابه من القرب فاشتراه على ذلك ثم طهره انه قد لم يمس له ان يردّه بكذا
 ما اذا اشترى الغلام وبره في فقال البائع انها عيب فاذا هي ربع او على العكس فانه يردّه وقال
 بعض المشايخ هذا اذا لم يبين السبب اما لو بينه فظهر انه كان سبب افرطه الرد او السبب يخلف
 باختلاف السبب ولو اشترى حنطة مشارة ايها فوجدها روية لا يثبت له حق الرد لان الرد انما يثبت
 عيبا بخلاف اذا وجدها مسوسة او عفنة وكذا لو اشترى جارية فوجدها سود الوجه وقبيحة لا يثبت
 له حق الرد والشمط عيب وهو ان يثيب شعر الرأس قبل وقت الشيب ولو اراد على رجل واما
 فقال البائع انه من القرب فقال انه حمام يردّه واكل الطين وحضاب الشعر وارتجلا لسانه

في جميع القضايا في مسائل العيب

اشترى جارية

اشترى جارية بالثمن من الآلة التجارية فجعله في السور ليجربه بالنار فوجده عيبا لا يصلح لتلك الآلة يرجع
 بنقصان العيب لا يردّه كما لو اشترى ارسيا وبله وظهر عيبه من بيع القينة ولو اشترى
 بعيرا على انه خراسي فلم يجده خراسيا كان له ان يردّه كما لو اشترى عبدا على انه خراز فوجده
 من قرانه المقتبين صاحب البحر الذي عن اشترى ثوبا على انه مصبوغ بالكت فوجده
 مصبوغا بالبقم هل له الرد ام لا نعم له الرد لفساد البيع وفي منية المذني شرط الخصا
 في العبد فاذا هو محل لا يردّه وفي عكسه يردّه وان وجده عيبا له ان يردّه قال صاحب
 سبكت عن رجل اشترى من اخو ثوبا بعلبكيا فوصفه في الماء ليعلمه فبين له انه عيب
 فهل يردّه ويرجع بثمنه ام لا واجبت ان كان غسله بالماء بعد عيبا يمنع الرد الا برضا البائع
 لكنه يرجع بالنقصان وطريق معرفة النقصان ان يقوم به هذا العيب ثم يقوم وهو سالم
 فاذا عرف التفاوت بين القيمتين يرجع عليه حصته من الثمن حتى اذا كان عشرة القيمة مثلا يرجع
 بعشرة الثمن وان كان ثلثا قبضته ذكره الزهبي وفي كفاية اذا اشترى ارضا فوجده طريفا
 برفقة الناس كان له ان يردّه ولو اشترى عبدا كان محمولا عند البائع فاخذته لحرر كل بوسين
 او ثلثة ايام ولم يعلم المشتري ذكره في المستفي ان له ان يردّه ولو انه صار صاحب فراش بكذا
 عند المشتري فهذا عيب اخر غير لحمي فيرجع بالنقصان ولا يردّه وفي عيب الكرم يعتبر ان يرى
 من كل نوع شيئا وان كان البيع العدديا المتقاربة كالبطيخ والرومان والسفرجل ونحو ذلك
 عالم بر الكل لا يبطل خياره ولو اشترى عبدا او جارية فوأي الوجه ورضي به ولم يمس له عيبا
 يبطل خياره وان كانت الجارية منقصة فوأي صدرها وظهرها وساقها ولم يمس له عيبا
 خياره وكذلك لو كان عبدا فهو بمنزلة الجارية وان كان البيع ولاية او نكاح او اطلاق
 عن محمد اذا اراد ان يخرجه بطل خياره وعنه في بعض المسائل لا يبطل خياره ان لم يمس له عيبا

وهو خبر التهم والسرقة لان كل جهة السرقة النقص من جامع الفتاوى في البيع
صاحب المنع عن الغبن الفاحش مع التعزيب فلنا به على ما هو المعتد عند كثير اذا ثبت للشرى او
للبيع ثم مات قبله ذلك هل ينقل للوارث وبذلك الرد به بوجه الشرعي كما يورث خبايب
ام لا واجاب ظاهر المذهب عدم الرد بالغبن الفاحش وانما اخار بعض المتأخرين الرد للشرى
اذا حصل التعزيب بالبيع او عكسه وثبوت ثبوت الخيار في الرد وما يكونه كخيار العيب فلا يملك
كالردية والشرط ونحوهما كما هو مقرر موقفاً بانه ليس بالثبوت واردة فلا يتصور انتقاله الى
الوارث الا في كلامهم وقد اخرج به شيخ الاسلام عدة الامام شيخ نور الدين علي بن عازم المقدسي
الحنفى الفقيه بآثار المصبر الولاية في مال الصغير الى الاب ثم الى وصية ثم وصية فان لم يكن
فالقاضي ومن نصبه القاضي وكل هو لولد ولاية البيع والاجارة فان كان مقدمهم بمثل القيمة
او بغيره صح لا بفاحش ولا يتوقف على الاجارة بعد بلوغه لانه عقد لا محله حال العقد
وكذا انما هم للبيتم صح بغير الغبن ولو فاحش نفذ عليهم لانه ليس له نسخ البيع الذي نفذ
عليه من صفه الاب شراد مال طفله لنفسه بغير الغبن لا بفاحش ولم يحرك الوصى ولو عتق فتمت
ولو باكثر جاز هذا فالجهد الجهد كلاب في ذلك جازاً قضاء والاب وبنه من مال الصبي لانه
بمنزلة مال الصبي من نفسه والاب يملكه بمثل القيمة ولا يملك الوصى الا اذا كان خير للصبي
من جامع الفضول في الفصل اما في تصرف المال غدا ولاية للاخ والعم في ذلك اذ لم يكن وصياً
من جهة الاب وانما الولاية الى القضا عند عدم الاب او الجهد الاب ووصيتها في العادة
صاحبه الولي قد يكون ولياً في النكاح والمال وهو الاب والجهد وقد يكون ولياً في النكاح
فقط وهو سائر العصبات والام وذو الارحام وقد يكون ولياً في المال فقط
وهو الوصى الاجنبى فظاهر كلام المشايخ ان للولاية مراتب الاول ولاية الاب والجهد

والى وصف

وهي وصفه ذاتي لهما ونقل ابن السكيت الاجماع على انهما نوعان لا انفسهما لم يزلوا المشايخ
في القاعدة السادسة عشر قال صاحب المنع في فتاواه فقد صرح الاصحاب بان القاضي لا يملك
التصرف في مال البيتم مع وجود الوصى ولو كان منصوبه في الاب والجهد فبالطريق الاول
كذاته القنية قال في تمة الفتاوى في ادب القضاء الاب اذا كان فاسداً مفسداً مبدداً
للمال فللقاضي ان يأخذ مال البيتم من يده ووضعه على يد عدل الى وقت حاجة الصغير او الى
وقت بلوغه القاضي اذا اتهم الوصى قال ابو حنيفة القضا يجعل معه غيره ولا يخرج به وقال ابو يوسف
يخرجه وهو الظاهر وعليه الفتوى لانه الوصى قائم مقام الاب ولو كان الاب حياً خفي
منه على مال ولله الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصى اولى من وصايا الخائنه فيفضل
نقصات الوصى اذا باع الوصى ثم ادعى انه بالغبن الفاحش تسمع واقدامه على البيع لا يمنع التوكيد
فاذا اقام بيته تسمع وينقص البيع والا فلا يتعرض للمشتري الا اذا ظلم للقاضي ان ينقص
بهذا البيع اصلح للصغير فله نقصه كما في الخائنه من البيع كذا في الاشياء ينقص القاضي البيع ان لم
يكن اصلح للصغير سواء كان الباع ابا او وصياً ولا يجوز للقاضي بيع مال البيتم منه او الجهد منه القضا
انما يكون على وجه الحكم ولا حكم لنفسه من جامع الفضول في مسائل البيع القاسد من سعي في نقص ما تم
من جهة نفسه مروود عليه الا في مسائل منها خمسة باع الاب مال لولده ثم ادعى انه دفع بغبن
فاحش تسمع السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك تسمع وعواه ثم الاشياء وكذا في القضاء
مقتضى القنية في العادة وان كان بيعهم واجازتهم بغير الاب والجهد ووصيتها والقاضي
بمثل القيمة او باقل بقدر ما يتعاقب النكاح في مثل جاز وان كان قد رما لا يتعاقب النكاح
في مثله لا يجوز ولا يتوقف على الاجارة بعد الا وراك لان هذا عقد لا محله حال العقد
ثم الدرر في باب البيع القاسد في تحذير الاربعين النكاح في مثل العقد العشرة او اقل

فانه كان اكثر من نصف عشر فهو لا يتعين ان ينس فيه وقال نصير بغير قدر ما يتعين
فيه في العوض ده نيم وهو نصف العشر وتحكيون ده يازوه وهو العشر وقال العقار واورده
ونخس وفي الدراهم ربع عشر القيمة كما هو المذكور في الفضاور والشروع من المنج وقال محزن
ثم الوكالة تفيد شراء الوكيل بثلث القيمة وبغير يسير وهو ما يقوم به مقوم ان لم يوف سعره
قدره في عرض في عشرة بنصف درهم وفي حيوان بدرهم وفي عقاره نصفه والعنبر القاش
في الاجارة مقدرة بآزوه وهو العشر ففي الفضاور قلت فاعلى هذا ان كان الثمن
اكثر من خمس فالمشترى مضمون فاشا وان كان اقل فالبايع مضمون فاشا وكذا الحكم في العشر
ونصف العشر وربع عشر القيمة فقص وصي باع شيئا من اليتيم ثم طلب منه اكثر مما باع فان
القاضي يرجع الى اهل البصرة والامانة ان اخبره انسان عما اهل البصرة والامانة انه باع بقيمة
وان قيمته ذلك فان القاضي لا ينفذ الا من يزيد فان كان في الزيادة يستدعي باكثر
وفي السوق باقل لا ينقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى المبصر والامانة فان
اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد والما على قولهما قول الواحد يكفي كما
في التذكية وكذا وعلى القيمة اذا جاز مستغل الوقف ثم جاز في الاجرة من صاياتها
بايع مال اليتيم او صنعة ولم يشتري بفلس يؤجل ثلثة ايام فان نفذ والافسخ وان امكن
المشتري الشراء والعنبر في المشتري يرجع الوصي الا ان القاضي فيقول ان كان بينكما بيع فقد
فصححت تم وصفا بالمنج في باب الوصي والنمسة دور ابن رستم غم محمد قاض باع دار اليتيم
بقاودر الفا بآية فبقي منها المشتري ثم ادرك الصغير فآية بسره وبيع ولا يرجع المشتري بقيمة
البناء على احد تم محظوظ الرخشي في باب الاحتقاق قلت وعلم بهذا ان الوصي اذا باع عقار اليتيم
بقدره وحسنه في المشتري ثم ادرك الصغير استرد البيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء على احد

الا ان يوجد نفل صحيح بالرجوع استقر بايع الوصي من الزكاة شيئا ففعلت له ثمة باعها بعين
فاحش قال المشتري بل بعد فالفعل قوله تم القنية في الدعوى في باب الاختلاف بين البائع
وصي باع كرم الصبتي وبلغ الصبته وادعى غنبا فاشا واقام بيته واقام المشتري البيته ان ثمة
الكرم في ذلك الوقت مثل الثمة فبيته الغنم اولى لانها ثبتت امر ازايده ولان بيته الفضا
ارجح من بيته الصحيحة تم في الدرر في الشهادة في باب القبول وعدمه ولو ادعى
الابن بعد البلوغ ان والده باع منك في حال صغري بعين فاحش ان كان قيمته يوم باع
مائة وقد باع منك خمسين بحكم الحال او لم تكن المدة قدرا ما يتبدل فيها الاسعار فان
كانت مدة يتبدل فيها الاسعار فالقول قول المشتري وان اقاما البيته المبينة للزيادة
اولى تم شرح منظومة ابن وهب لابن السحنة عبد الله الوصي اذا ادعى عقار الصغير فقال الولي
باعه حتر وصي القاض تم فقلت ثم لمثل الحاجة الى قضاء الدين فقال الوصي نعم ولكن البيع وقع باطلا
لانه باع بعين فاحش او ترك البت منقولا بغير بالدين فلم يكن بيع العقار حياجا اليه واقام
بيته تسمع تم شرح المنظومة لقلنا في القنية لوباع مال ولده ووقع الاختلاف بين الابن والمشتري
فقال المشتري كان البيع قبل البلوغ وقال الابن كان بعد البلوغ فالقول قول الابن على صح
الصغير والبيته بيته المشتري تم احكام الصغار قبل سائر الطلاق باع صنعة ولده فاقام
المشتري بيته انه باعها في صغره بثلث الثمن والابن اقام البيته انه باعها في حال البلوغ فبيته
المشتري اولى وقبل بيته الابن اولى ولو اقام البائع وهو الابن بيته انه بيعها في صغره
واقام المشتري بيته انك بعتهما بعد البلوغ فبيته المشتري اولى لانه ثبتت العارض تم مرجع
البيات لابن غانم البغداد فقلنا تم جامع الفضاور وفي الرخصة اذا باع الرجل ضلعا انه
فقال الابن انا باع وقال المشتري والاب انه صغير قال قول لابن لانه منك زوال كونه وقيل

بخلافه والاول صحح البحراني في باب الاول لو ادعى عليه ارضا وقام البينة
 فوفاها المدعى عليه في استزائها منكم فقال المدعى نعم ولكن كنت صبييا وقال المدعى عليه بل
 بالغوا واما البينة فبينة مدعى الصبا اولى كما كان القبول قوله في جميع الفتاوى في كتاب
 الدعوى اذا ادعى الرجل على اخوه راي المال فاقرا المدعى عليه ثم قال ابرأت ذمتي عنه وظاهر
 الابرأ فقال المدعى نعم كنت ابرأت ذمتك لكن كنت صبييا وقت الابرأ فالحق لك والبينة على
 المدعى عليه في الدبر في فصل الاستواء اختلاف في كونه الاقرار في الصغير والبايع فالحق للمدعى
 كذا في اقرار البرازية وكذا لو طلق او عتق ثم قال كنت صغيرا فالحق لك وان استأجر حال الجوز
 فهو فانه كان معهودا قبل الاخذ من الاستأجر في كتاب الاقرار رجل باع عقارا وضبعة لولد الصغير
 بمثل القيمة او بغيره بغيره قالوا ان كان الاب محمدا وعنده الكس او مستورا جاز بيعه ولا يكون
 للولد ان يطالب في البيع بعد البلوغ لكنه يطلب الثمن من والده فان كان الاب اضاع الثمن
 او قال انقصت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب فانه
 لا يجوز بيعه اذا بلغ الا ان يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا كان محمدا ومستورا
 كان الظاهر منه مباداة البيع على وجه الخيرية بخلافه اذا كان فاسدا وان باع الاب
 في غير العقار والضبايع فذلك البواب لان الاب اذا كان مفسدا ففي جواز بيعه روايتان
 في رواية يجوز البيع ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يد عدل صباينة كمال الصغير وفي رواية
 لا يجوز الا ان يكون خيرا للصغير وذلك ان بيع الشيء نصف قيمته وعليه الضم في الحاشية
 في بيع غير ذلك كذا في البرازية قال في الهداية في اقرار باب النفقة اذا باع العقار والمنقول
 على المعجزه اذ كان الولايه ثم ان يأخذ منه نفقة لانه جنس حق في الدبر في كتاب
 الوصية صبي باع او استقرى وقال انا بايع وهو ابن اثنا عشرة سنة ثم قال است
 ببالغ

لم ينصف الي قوله ولو كان ابن احدى عشرة سنة ثم قال است ببالغ صدق في جميع
 الفضاوي في افراس مثل العيب في البيوع صبي او بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان مرهقا في
 اقراره ويجوز قسمته فلو قال بعد ذلك لم يكن بالغ لا يقبل قوله وان لم يكن مرهقا بان كان
 مثله لا يحكم عادة لا يبيع اقراره ولا يجوز قسمته فقبل اثنا عشرة سنة لا يبيع اقراره بالبلوغ
 البتة وبعد اثنا عشرة سنة ايضا لا يبيع اقراره اذا لم يكن بحال يحكم مثله عادة في اقرار
 الخاتمة في فصل اقرار المريض الصبي المحجور عليه ان يعقل ان البيع سلبا واشرا جاز في
 بيعه وسراوه على اجازة ابيه او وصية او الفاضل ولو بلغ الصبي قبل ان يجيزه الولى فاجاز
 بنفسه جاز ولا يجوز بنفس البلوغ والادراك من غير اجازة بعده في احكام الصفارة
 مسائل البيوع كذا في جامع الفصول في الفصل في المسائل الموجبة للرجوع في النقص لا يجوز
 كان محجورا في غير حق الصغير والرق ومجنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا
 العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المحجور المغلوب كمال من باع في جهل او اشتد
 وهو يعقل البيع ويقصده فالولي بالخيار ان شاء اجازة ان كان في مصلحة وان شاء منعه
 ولا بد ان يعقل البيع ليوحد كمن العقد فينقصه موقوف على الاجازة في ضمانات الفاسد في
باب ما يخلو بالبيع كذا في الاصل كل ما كان في الدار من البت او متصلا به متعلقا به او في بيوتها
 ثم فرغ على هذا الاصل بقوله في فضل البت والمفاتيح والسلم المتصل في بيع الدار وكذا في الاصل
 من الرمي وكذا الاصل تحتها اذا كانت مركبة في الدار لا المنفصلة ويدخل الشجر في
 في البيع لارض بل ذكره بثمره كانت الاشجار او لا اذا كانت متصلا بها للدار فالتسليم
 يدخل بها صغيرة كانت او كبيرة الا اليابسة فانها على طرف القطع فهي كالمطلوب الموضع كذا
 في فتح القدير وفيما يكونها متصلة للدار لانه لو كانت فيها اشجار سفلى حول في فصل

وبيع قائما ان كانت تقطع من اصلها قبل في البيع وان كانت تقطع من وجه الارض فهي للبايع
الا بشرط وكذا في الثانية ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية لانه متصل بالفضل فاشبه
المتاع الموضوع في الدار ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بدون الشرط ويؤخر البايع بقطع الزرع ولنفسه
المبيع وان لم يظهر صلاحه وبه صرح في الوالوجية المراد بالمبيع الارض والشجر وقيد في الثانية
بان ينفذ الثمن اليه لان ملك المشتري مشغول بملك البايع وكان عليه تفريغه وتسمية
كما اذا كان متاعا ووجه كيل فعدة ووزن ووزن على بايع لان التسليم واجب عليه وهو لا يحصل
الا بهذا الافعال وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب واجرة وزن ثمن ونقده على شتر لانه
لانه تمام التسليم وتسليم الثمن على المشتري فكذلك ما يكون من ثمنه وهذا هو الاصح كما في المحكمات
في بيع النخ في فصل كل ما كان في الارض البناء وغيره فيها باع جارية وعليها حتى درقطان ولم يشترط
ذلك في العقد للمشتري لكنه قسم الثمن في الجارية وذهب بها والبايع ساكت كان سكوتة بمنزلة
التسليم فكان الحق لها كانه في فناء في الطهيرة في الاشياء في الفسخ الاول في القاعدة الثانية عشر
وفي المتفق جارية والغلام ثوبا يبيع لهما باع جارية فان سلم الحقلى او سكت وهو يرباها كان
لها وفي بيع الجارية والعبد يلزم البيع في الكسوة قد رما يستر العورة وان بيع وعليه ثياب
ودخل الثياب ان كان ثياب مثله ومثلها الا اشياى التي تكون عليها للعرض للبايع ان يمسك
ثياب العرض عليه ان يعطى ثياب السلب ولا يكون للثياب قسط في الثمن من قرانه الفداء في
في البيوع ولا يدخل السبع في العرف الا ان يكون العرف على خلافه ولو اشترى غلاما قبل
توب البتة عرفا ثم البايع باخيار ان شاء اعطى ثوبه عليه وان شاء اعطى غيره لان الاول حكم
العرف وكسوة مثله لاعنه ولو سجن ثوبه لا يرجع على البايع بشئ من الثمن اذا لم يكن له حصته من
في تمام الفداء في البيوع **مسألة** صاحب الجوز الذي اشترى فريسا او غلاما سرقا فابى البايع ان

الرجوع

السبع مع الفرس هل يدخل ام لا **واجاب** لا يدخل السبع في البيع وكذا النجم ويدخل
في البيع بحبل المشدود في عنق النحر ودوام البعير وعداد الفرس للجام وحبل السور ولا يدخل الكاف
لنحر الا ان يكون مؤكفا وقت البيع وقبل لا يدخل الكاف ان اشترى من الخنثيين لانهم
يعتادون البيع بغير الكاف وان اشترى من الزارعين او من اهل القرى يدخل في البيع لانهم
يعتادون البيع مع الكاف والسنة مداره على العادة ويدخل قبض الناقة ان ذهب
مع امته الى موضع البيع والا فلا وكذا الحكم في محول البقرة وحمل الشاة وتحمل الدان والى الفتي
لا يدخل الولد مع الامم كيف كان وقال ابو يوسف ومحمد يدخل الولد الرضيع في بيع البقرة والشاة
والناقة والامة والركلة دون العظم ولا يدخل المحش في بيع الدان كيف ما كان من جميع
في كتاب البيع باع انا المحش او بقر لها عجل استوفيه قال بسطيم المحش دخل في البيع
من غير ذكر المحش لا يخل وقال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ما سوا لا يدخلان في البيع بشرط في الثانية
في البيوع **مسألة** رجل اشترى من اخيه بقره ولها لبنها ولد رضيع منها فخل في
في البيع ام لا واجبتا منه كان مع الام في موضع البيع يدخل فيه العرف فلا يفر ولا يملك حكم ما دام
متصلا ولا يجوز بيعه وحده ولم ار الا ان حكم ما اذا باع جارية وحملها او مع حملها او بجلها او
دابة كذلك فان حملها قوله بقاء البيع قبل باع جارية الاحكاما يكونه محولا استثناء معلوم
فصار الكل محولا لقولهم انها ايضا لبيع لكونه جمع بين محولا معلوم لكن لم اره صريحا وفي
فتح القدر بعد ما اعتق كحل لا يجوز بيع الام ويجوز بيعها بعد بيع كحل على الاصح كذا في الموطأ
ولا يهية يبيع امه في البيع ان كان معها وقته على القول به من الاشياء في اول الحق **مسألة**
رجل علك نخرة شرا او اقرار او قسمة في ارض مملوكة للغير فلصاحب النخرة من الارض علقها
دونه ما ينهي اليه عودها وان غرست النخلة في موات فماتت او عودها عودا فماتت

ان يبرهن فيه الشبهة نص عليه محمد في التفتيح في البيع والشرب والطريق لا يبرهن الا
 بكونه محققا في البيع والاقرار والصلح والوصية وبطلان في الاجارة والقبضة والرهن
 والفرق ان المقصود من البيع وكونه الملك وهو موجود في الاجارة وكونه المنفعة ولا يوجد
 مع عدم الشرب والطريق فان عدم المعقود عليه ههنا في الكسابة في الفرس السادس في الكتاب
مسائل بيع النجسة والاقارب لا يجوز بيع النجسة ولا يجوز الاقرار بالنجسة بان يقول
 الاخر اني اترك في العلانية بمال وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المبيع
 في البدائع في البيوع وصورة النجسة في البيع ان يقول الرجل لغيره اني ابيع واري منك كذا
 وليس في لك بيع في الحقيقة بل هو نجسة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر بغير شرط فهذا البيع
 يكون باطلا بغيره ببيع العاقل ودور محمد في بيع النجسة اذا قبض المشتري العبد وعنده لا
 اعتاقه ولا يشبهه الشتر من الكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار وان اختلفا فادعى احدهما
 ان البيع كان نجسة ويستخلف الاخر في النجاسة في احكام البيع الفاسد ولو ادعى احدهما ببيع النجسة
 لم يقبل له الا بالبيسة لانه يدعى انفساخ العقد بعد انفاذه ويستخلف الاخر لانه منكر
 في الاختيار ربح الخاتمة في البيوع وان ادعى احدهما ببيع النجسة وانكر الاخر فاقول له اني نجسة
 مع كونه فان اقام احدهما البيسة قبلت بيته ثم المشتري ان اقام البيسة ان الاخر نجسة في
 يده لا يرجع اليه في البيع وان ذكره الشهود وان اقام البيسة ان الشراء نجسة يرجع بالرجوع على
 البائع من وجيز انفساد في فصل البيوع **باب بيع الموهوب وشراؤه** وادعى
بيان الرهن ولو باع الرهن ههنا فاعيان ماله من اجنبي ثم اقربا ببيضا الرهن صح جميع
 ماله من اجنابية في باب اقرار الرهن اذا باع الرهن شيئا من اجنبي واقربا ببيضا الرهن وهو
 رهن فانه يعتبر جميع المال في اقرار المخطئ الفصل العشرين من رهن باع شيئا من رهنه واقربا ببيضا
 الرهن

التمه فانما لا يبرهن الا بكونه محققا في البيع والشرب والطريق لا يبرهن الا
 وكان قايمة على تكلف وشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه في قول بحنيضة بر وصايا النجانية
 في بيع الرهن لدارته بوضو المثل فقال ابو حنيفة لا يبيع وقال مالك والشافعي واحمد يصح من ابيع
 قبل ان يبيع الرهن سئل صاحب النسخ عن رهن باع ماله عينا من اعيان ماله هل يبيع ام لا وكذا
 البيع المذكور موقوف ان صح جاز ببيع وان مات من ذلك المرض ولم يجز الورثة بطل البيع كما
 في النجانية في البيوع باع الرهن او اشترى من وارثه بمثل القيمة لا يبيع اصلا قبل اجازة الورثة
 عند ابي حنيفة وعندهما يصح وان حابا لا تصح المحاباة عند الكل اجازة الورثة اولا ويقال
 للمشتري انما يبيع النجسة تمام القيمة والا يفسخ وفي الزيادات نفس البيع من الوارث لا يبيع
 من غير اجازة الوارث عند ابي حنيفة وعندهما يصح والمحاباة من الوارث لا تصح الا باذن بقية
 الورثة بالاجماع وهو الصحيح **باب لو اشترى الرهن شيئا من وارثه بمثل قيمته** بجمانية يشهد
 واعطاه الثمن جاز والوارث تمام الخلف الاجنبي في الاقرار فاما فيما ثبت معاينة
 فيها سواد بر وصايا القينة **قلت** وهل يصدق الرهن البائع ماله من رهنه في مستيف الرهن
 المبيع على قول ابي يوسف ومحمد حيث جاز البيع ام لا لم اذكر بخصه نقلا صريحا وكلامهم
 يقتضي عدم التصديق في قولهم جميعا لان اقرار الرهن يقتضي الرهن من وارثه لا يصح اتفاقا اذا
 مات من ذلك المرض كما في المخطئ الرهن وغيره من المعيرات اذ باع الرهن عينا من اعيان
 من وارثه عند ابي حنيفة لا تصح اصلا من غير اجازة باقي الورثة سواء حابا او لم يحاب باع بمثل
 القيمة او باضعاف وعندهما بمثل القيمة وباضعاف القيمة جاز والرهن اذا باع عينا
 من اعيان الرهن الوارث الرهن بمثل القيمة فكذلك الحواب عند ابي حنيفة فان باع الرهن رهن
 شيئا حابا ذكر شيخ الاسلام ان عندهما لا يصح المحاباة اصلا اجازة الورثة اولا ويجوز

للشتر انما ان تبلغ الثمن التمام البتة والابض في مزارعة شجرة الكرام ان المريض اذا اشترى
 شيئا من غيره بعاينه السهم وادعاه الثمن كان جائزا اذ لم يكن فيه محاباة كما لو باعه بغير
 قايده ما ثبت معاينة فالوارث والاجنبي لو ادعى في الاجرة لم يذكر فيه خلافا فمذهبه المسئلة
 دليل على جواز شتر المريض في الوارث عند الكل المريض اذا باع ما يبيد في الف درهم
بخمسة درهم من الاجنبي ولا مال له سواه يصير محابيا بعد خمسة درهم فينفذ المحاباة بقدر
 الثلث ثم يقال للاجنبي الشتر انما ان تبلغ الثمن التمام ثلثي الف والارث شيئا لم يبيع
 ان يضيغ العقد وهذا اذا لم يكن على الميت دين وان كان على الميت دين يجبط بماله فانه
 لا ينفذ محاباته في حق الغرماء اصلا لا فيما زاد على الثلث ولا بعد الثلث ولا تجمل منه الغبن ^{الغبن}
 ولا الغبن اليسير غير ان في حق الغرماء لا يبيع اصلا وفي حق الوارث تعتبر المحاباة في الثلث
 من بيع التام خاتمه قلت قوله ولا مال له سواه ينفذ ما اذا كان له مال سواه وكانت ثلث ذلك
 المال ست وسعين ومائة او اكثر لا يجب على الشتر ان يبلغ الثمن التمام ثلثي الف ولا دخل الوارث
 البائع في ذلك المبيع حيث يكون ملكا للشتر انتهى اقرب مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة
 كان بمنزلة الاقرار في المرض الا ان مرضه غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض
 الزنا في فية انه باع هذا الجدة فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق
 في البيع ولا يصدق في قبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض
 الثمن ان ينفذ الثلث انتهى ثم انسابه في كتاب الاقرار في الضمان قلت والمشتري يقبض
 ان يكون اجنبيا كما علم من صورة فتور الى سقوطه في حيث صور بالاجنبي واجابه بما افاده
 صاحب الخلاصة وقفت عليها في خط الكرم وليس كل مرض يقبض اليه الاملاك فلا بد من حد ضابط
 ما لو كان المريض بالاجنبي في مرضه من حيث هو صاحب فرس وعجز عن القيام بمصالحه الخاصة ويزداد

يوم اذا دلك

كل يوم مرضه بقلن حق الاخر بما لا الغالب من حال الاملاك قلت اطلق في هذا
 الحالة يكون قايما وان كانت المرأة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تفضل قائمة ولا
 يذهب الى الخرج من غير معين كانت صاحبة فراس تعتبر في جانبها الجرح عن المصالح
 الداخلية وفي جانب الرجل عن المصالح الخارجية اما الذي يذهب ويحب كل يوم فكما
 من الاجنابية في كتاب الطلاق في فصل العتدة قلت والمراد بالافهنا ورثته لان
 حقهم بقلن بقلن جميع ماله ودانسه لان المريض المديون ليس له ان يقدم بعض الغرماء
 على البعض بقضائيه بل يقسم القاضي ما لم ير الغرماء بالخصص بخلاف الصحيح المديون حيث
 له ذلك اما اذا كان غائبا غيبة منقطعة والمديون مائة عند القاض فالحق يقسم
 بقسم ما لم ير الغرماء بالخصص في ليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على البعض كما افاده
 صاحب النهاية في شرح الهداية انتهى ويعتبر في كونها صاحبة فراس الجرح عن المصالح
وفي حصة عن المصالح الخارجية من البرزخ في كتاب الطلاق في الفصل ان من الصحيح ان من
 جرح عن قضا حواجبه خارج بيته فهو مريض وان امكنه القيام بها في البيت او ليس كل مريض
 يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام للبول والغايط مما يلحق في باب المريض في كتاب
الطلاق المقعد وهو العاجز عن المشي بدار جلبيه والمطلوع الفرج والبرص ^{نفس}
 البدن فيمنعه عن الحركة الارادية والاشل هو الذي يده ارجل مشرحة
 والسل هو الذي يكون به علة السل وهو قرح يكون في الرية ان طار مدة سنة كالتج
 والا فكالمريض فيعتبر تصرفاته في الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت
 وان مات قبل تمام السنة كان المرض مرض الموت لم يرض له واحد منها وتعرف بشئ
 من الشهوات ثم مات قبل تمام السنة مشغلة على الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت

فصية تصرفاته من التملك وان مات بعد تمامها لم يكن الموت لانه اذا سلم في قصور
كل منهما مضمنة الهلاك صار الممنوع بمنزلة طبع في طبايعه وخرج صاحبه عن احكام المقتضى
حيث لا يتقبل بالتداول من وصايا الذر ولو لم **سئل الدلال** الدلال اين فاذا ادعى رد
العين الى صاحبها او ادعى الموت او الهلاك بلا عتق يصدق مع يمينه عند الامام
من ايمان رعايته كدائم الخاتبة **قلت** الدلال جبريت ترك فاذا ادعى رد العين الى
صاحبها يقبل قوله مع يمينه فلا ضمان عليه عند الامام الا عظم وعندهما لا يقبل قوله
فيضمنه فاذا ادعى الموت او الهلاك يقبل قوله فلا ضمان عليه ايضا عند الامام سواء
هلك فيما يمكن التحرز عنه او فيما لا يمكن وعندهما يمكن التحرز لا يقبل قوله ولا
بينة فيضمنه ومما لا يمكن التحرز لا يقبل قوله ومصل سببته فبرئ عن الضمان وبهذا
افنى شيخ الاسلام ابو السعد العامري في كونه فريضة واهل الشهرة انتهى رجل دفع الى دلال عينا
ليبيعه فترك العين عند رجل صاحب الدكان فذهب صاحب الدكان بالعين ضمن الدلال لانه ليس
للدلال ان يترك العين عند غيره لكنه يعرض وياخذ العين الا ان يكون الدلال لم يصب
الدكان بضع امتعه الناس ما نوته او كان هو في عياله كزوجته ووالده وولده
وبغيره مبيع الخاتبة في فصل تصرف الوكيل دفعه الى دلال لبيعه فدفعه الدلال الى رجل
على سوم الشرا ثم نسب لم يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالدفع الى السوم او لا تعذر الدفع
حينئذ اما اذا لم ياذن له فيه ضمن ولو عظم الدلال على رب الدكان وترك عنده فذهب
رب الدكان وذهب به لم يضمن الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في البيع وذكر في الهلاك
الصغير انه يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع دفع ثوبه الى دلال لبيعه فادعه
رب الدكان ثم يضمن وقال ان صاحب الثوب لا عليه الثمن فذهب وعاد فلم يوجد

الثوب

الثوب في الحانوت ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك
هراق الدلال مع يمينه لانه اين واما رب الحانوت فلما اتفقا على انه اخذه رب الحانوت
ليشتره بما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ منه بدعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا
على ثمن لم يضمن اذ المقتضى على سوم الشرا انما يضمن لو اتفقا على ثمن ولا يجب ضمان السوم
الا بذكر الثمن قبل هو قول ابو يوسف وهو المختار وكيف عند محمد ان يكيل قلهما في جامع
القصير **سئل** صاحب النخ عن دلال دفع له اخر عبد البيعة فاخذه منه وتركه عند شخص
بري بشاره فذهب هل يضمن الدلال ام لا **جواب** لا يضمن الدلال شي بسببه واما
الاخذ فذلك حيث لم يعبر له الثمن ولم يفرط فان غير له يضمنه قيمته انتهى رجلان
دفع كل واحد منهما الى الدلال مثاقم الابسيم بصفة واحدة فباع من احدهما ودفع الى الآخر
خطا وغاب ولا يدري الدلال ليس للدلال ان يدفع ثمن ابرسيم الغائب الى الآخر ولو ضفر
الحاضر اخذه ولو ضمن صاحب الثمن وهو حاضر الدلال فله ان يرجع على الاخذ ان ضفر به
دلال معروف بيده ثوب فبين ان مسروق فقال رودة على من اخذته منه يبرئ كغيب
الغاصب اذا قال ردت على الغاصب برئ من القصير نظائره فتاوى قاضي طبر ونقل
عن الخبر والعدة انه انما يبرأ لو ثبت ردة بحجة لا بد منها كالحال من ضمانات غائم
في ضمان الدلال دلال دفع ثوبا الى ظالم لا يمكن استرداده منه ولا اخذ الثمن يضمن او كان
الظالم مسروقا بذلك دفعه الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب في يدي وضاع ولا
ادري كيف ضاع قال ابو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال سئت ولا ادري في اي
حانوت وضعت يكون ضمانا منه ودية الخاتبة هلك المتاع في يد الدلال فسل فقال
لا ادري اهلك في بيتي ام غرقت في لا يضمن من الغيبة رجل دفع الى دلال ثوبا لبيعه على ان

ما زاد على كذا فهو له فهو جارية ولو ضاع الثوب من يده يضمن ثم البرازية الدلال اذا دفع
الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يسرى فاخذ الرجل فذهب بالثوب ولم يظفر به الدلال
فالوا لا يضمن الدلال لانه ما دون هذا الدفع عادة وعندنا لا يضمن اذا دفع اليه الثوب
ولم يبارقه اما اذا دفع اليه الثوب وفارقه يضمن كما لو ادفعه الدلال عند اجنبى وتركه
عند من لا يريد من مخاضة في الاجارة الفاسدة رجل بعث جارية الى النحاس وهو
ببيع الرقيق ليبيعهما فبعثتهما امارة النحاس حاجته لها فزيت قال ابو بكر البجلي الضمان
يكون على امارة النحاس لا غير في قول الجعفي وقال صاحب الجارية بالخيار ان شأضمن
النحاس وان شأضمن امارة لان النحاس جبر مشترك ومنه ذهب الجعفي الاجير مشترك
لا يصير ضمانا لما اتلف فيه بغير فعله وعند صاحبيه يكون ضمانا من غضب الخانية
النحاس اذا هلك العبد في يده لا يضمن لانه اجبر مشترك فلا يضمن ما هلك في يده بلا صنعة الخانة
قلت عدم الضمان هنا متفق عليه لان عندنا الاجير مشترك لا يضمن ما تلف في يده بالامانة
ملك التحرز عنه قال صاحب البحر سئلنا عن دلال اخذ من اخ جارية ليبيعهما له فاعطاهما الدلال
لمريده لينظر ما يشتريهما فماتت عنده هل يلزم القيمة فاجبتنا القيمة لان ذكر التم
عند الاخذ من الجانبين او من جانب المشتري والافلا **مثل** بعضهم عن قال للدلال اعرض
ارضى على البيع وبعها وذلك جرك اذا فرض فلم يتم البيع ثم اخذ دلالا اخر وبيع للدلال
الاول جركه وعلمه من غنايه قال ابو الليث هذا قياس لا جركه تحاشا اذا جركه المتك
يعرف بالتجار وهم لا يعرفون بهذا الامر اجروا به تاخذ البيع لو رد بعيب بقضا او غيره
ولا يرد الدلالة من جامع الفصولين وكذا لو اشحن المبيع وقد كان الدلال اخذ الدلالة
لاشحن من جامع الفصولين ولو دفع الدلال متاعا فوضعه في مكان من ليس في عياله
ولا يبر

ولا يبر بشره فضاع يضمن وان كان يريد بشره فتركه عنده ليراه او ليريه غيره فرب
او هلك المتاع في يده لا يضمن قال شيخ الاسلام على السقندر وقيل يضمن وهو الحق لانه
ليس له ان يودع غيره وما قاله شيخ الاسلام حسن لانه دفع العبد الى المسام لم يبراهله
او من له بصارة به وبقيته امر متقاد معهود فكان الدلال ذونا به دلالة وكذا اذا
ذهب به المسام ولم يظفر به الدلال من جامع الفصولين في كتاب الوكالة مثل شيخ
خير الدين المفتي بمدينة الرملة عن رجل دفع الدلال سبعة لبيعهما له بعد ان تبلغ ثمنه بوضاه
ثم ان الرجل طلب السعة في الدلال فادعى الدلال بانك اذنت لي ببيعها بكذا وبعتهما ودعت
التم البك فانكر الرجل الاذن للدلال وقبض التمن فهل يصدق الدلال في الاذن والدفع
بيمينه ام لا واجاب القول قول المالك في عدم الاذن بالبيع لانه هو المستفاد منه الاذن وهو
ينكره والقول قول المنكر بيمينه فاذا لم يثبت عليه الاذن برى البيع برده واذا ثبت الاذن
بالبيع فباع كان وكيلنا عنه فيه فيقبل قوله في دفع التمن له اذا هو ادين ادعى الاتصال الامانة
المستحقها فالقول قوله بيمينه والنقل في مثله كثير انتهى الدلال اجبر مشترك حتى لو ضاع
من يده بلا صنعة لا يضمن عندنا في حنفية صح في الشتم والفصولين وجامع الفصولين في ضمانات
غانم في ضمان الدلال الاجير مشترك يضمن ما جنت يده بالاجماع وما هلك في يده بغير فعله
ليس بمضمون عندنا في حنفية سواء هلك بما يمكن التحرز عنه كسرقه وغصب او بما لا يمكن
التحرز كحرق غالب او غارة غالبه وعندنا يضمن ما هلك في يده بلا صنعة ان امكن التحرز
عنه كسرقه او غصب والا فلا يضمن كالعدو المكابر ولحقى الغالب عند علمائنا الشافعية في قول
قول على رضه وقولهما قول عمر رضه ولاجل اختلاف الصحابة رضي عنهم اخذ المتأخرون للفقهاء
بالصلح على النصف جبرا وعلمنا بالقول من اجلاصة كذا في اجارة الدر **قلت** والدلال اجبر

كثيرة انما هي خارج الفضولين ومثل الهداية والاجر المبرك لو ادعى الرد او الموت
او الهلاك فم جعل الغير في يده امانة قال بعدد الضمان كما الامام لا عظم وقيل قوله
مع يمينه كالمودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبه لم يصدقاه الا بيينة صحح به في مثل
الهداية فطاعة الخير كذا في الفضولين اما لو زعم الدال ان مالك السلعة مثلا اذن له
في بيعها ورفعها الى اخر وصاحبها بغير الاذن فلا يصدق الا بيينة بالاتفاق حكم الدال
انتهى اخذ الدال التمسك بصاحبه وكان يسلكه ليقطر بصاحبه لم يضاع منه يمينه
بينها الى النصف من خارج لفا وفي كتاب الوكالة وفي النظم الوهباني ولو قبض الدال
مال المبيع كى يمينه وضاع **باب البيع المكره ومسائل** ويكره بيع الامور التي
يعلم انه بعضي به لانه اعانة على المعصية في بيع الخافية فالبيع العصري من يعلم انه يتخذ خيرا
مع الكراهة وفي الامور من بعضي به في شرح النظم الوهبانية في كتاب البيوع نقلا عن البراءة
ولا يمس بيع العصري من يتخذ حراما قول ابي حنيفة وقال صاحباه بكره قيل في قول ابي حنيفة
انما لا يكره اذا باعه من دعي بمن لا يشرى به السلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشرى به ذلك
بكره اذا باعه من يتخذ خيرا في الخافية في البيع المكره الذي اراد شراءه دار في مصر لا ينبغي ان
يباع منه فلو اشترى كبر على بيعها لمسلم وقبل يجوز الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك
ذكره قاضيان من الدرر في فصل في الخفية وفيه بعضهم بما اذا انقلب بسبب سنانهم جماعة
السكون او نقلوا وهو محفوظ في يوسف بمنعون من السكن في محلات المسلمين انتهى ما في المنهج
فاذا اشترى الذي عبد مسلما او مصحفا بيعه كخوله تحت الطلاق الحديث ويجبر على بيعه لان في ابقاء
في يده اذلالا في الدرر في مسائل شتى في البيوع **مسائل** صاحب المنع عن بيع آله اللاهين يتخذ بالالتواء
الى بيعها **اجاب** بيعها عند الامام هو عظم خلافا لابي يوسف ومحمد والفتور في زماننا على
قولها

كما فاده صاحب الهداية ويشترى ان يكون
البيع المستأجر الى الدال

قولها لفساده فيها بين الناس **مسائل** بعضهم في الصانع الذي يشتغل ما يحرم له على الرجال
كالدارابي وما شاكل ذلك هل يكون كسبه حراما ولا يحل له ذلك ام يجوز له ذلك والحكمة على المستعمل
ان كان في الذكور البالغين وفي الحياطة هل يجوز ان يخطب الثوب المحرم للرجل المسلم ام يجوز له ذلك
وبطريق له الاجرة ويكون الحرفة على الالبس وهل للرجل المسلم ان يلبس للذمي ثوبا من حر او لا
يجوز وبغاس على البكس للصبي **اجاب** الصانع اذا اجره مسلم ان يصنع له شيئا ما ذكره
وكذا الحياطة اذا امره رجل مسلم ان يخطب ثوبا على زى الفسق قال الامام الناطقي في الواقعات
لا ارى له ان يفعل ذلك وكذا بيع المكعب من المفضض من الرجل ان علم انه يلبسه مكرهه فقد ر
على انه صنع ذلك للرجل بعينه بل صنعه عسرا ان يلبس رجل حاله لحوب او تلبس النساء او غير
فلا يكره له عمل ذلك لا كسبه فان اشتراه مسلم وكسبه في غيره حاله لحوب فالحرفة على الالبس اما
البكس الثوب المحرم للذمي بيعا او تعويضا فلا يمس لانهم يصفوا على حواجز بيع زمانا لفساد
النصراني وقلنسوة الخوصي للجوصي وهما شعائر الكفر فيكون جواز بيع الثوب المحرم لغيره في غير
جائز لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا
ابادهم وابنائهم وغيرهم غير القلنسوة والارزوم بل لا يمس عملا لا يصلح الا للرجل وان علمه
على وجهين ان عمل ذلك يلبس المسلمون لا يحل له ذلك وان فعل ذلك لم يمسح اليه دار الكفرة
او يبيعه من اهل الذمة لا يمس به **مسائل** في اهل الذمة في الباب ان في الكراهية وكذا ان
يتلقى بعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام ان كان يضر لاهل البلد فاكان
لا يضر فلا يمس به الا اذا السل السور على الوادين واسترى باقل من القيمة وكذا بيع خمر
للبلاد زمان القطر رغبة في الشئ الغالي فان لم يكن اهل البلد في خط فلا يمس به لعدم
الاضرار **وكلم** بيع المكره ان لا يفسد ولا يوجب شئ وبذلك البيع قبل القبض ويجب الشئ لا القيمة
في بيع المكره في مسائل

وغيره يوشك ان اعراضا قد موالى الكوفة وادوا ان يشار وانها وبصر ذلك بالهل
قال منهم عن ذلك قال لا ترى ان اهل البلد ينفون من اشر الحكرة فهذا ادلى الفصل
العمادى مصر غزوة الطعام ليس للامام ان يسير فان سرق باع اخبارا بكثر مما سرق
بيعه من بيع الخانية ولا يستحق له قوله عليه السلام لا تسرقوا فان الله تعالى هو سارق
الباطل الرارق الا اذا تعدى ارباب الطعام غرامة القيمة بعد ما فاحتا باه بيع قفزة اياه
وهو يتولى حجبين وعجزا حكم غصبه حقوق السليم الا بالتعدي فيستعير بشيرة اهل الراى
والنظر فاذا فعل تعدى رجل عن ذلك فباعه بمن فوق اجازة القاصي للحاكم ان يعجل بعقوبة
اذا رفع اليه هذا الامر ولا بالتفسير بل ايم بان يبيع ما فضل بقوة وقوت اهل اعتبار السعة ونهاه
عن احتكاره وبطه ويزوجه عنه فان رفع اليه ثانيا ففعل كذلك وهدده وان رفع اليه ثانيا
حبسه وعزله حتى يمتنع عنه ويزيل الضرر عن الناس ولا يستعير الا اذا ابوان يسعه الاغبين فان
ضعف القيمة ومنع باع منهم بما قدره احكامهم صح وقالوا ان كان يخاف اذا انقص ان يضر الامام
لا يحل للمشتري ذلك واحيلة فيه ان يقول له يعنى بما تحب فح باى شئ باعه يحل ولو اطلع
اهل بلدة على سوا خبز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزا او لحما فاعطاه البائع
نافضا والمشتري لا يعرف ذلك كانه ان يرجع عليه بالنقصان اذا عرف ولو خاف الامام
على اهل المصر ان يهلك اخذ الطعام من المحكمين وفرقه فاذا وجدوا ردوا مثله من غناية
الوقاية في اخذ كتاب الكرامة **مسائل الاستبراء** **هل يشتري بالدرهم المنصوب** ولو كانت
الامة ثم جرت وارادت على السلام ثم املت او زوجها مولانا وطلقها الزوج قبل الدخول فلا استبراء
عليه من تجريد الفضة في كتاب البيوع اذا كانت امته ثم جرت وردت في الوق لا يلزم الاستبراء
في بيع الخانية لجهة التردد في اخيرة اسهل ايجل هي ان الرجل اذا اشترى امته وكاتبها

ولا
نحوه

فمنح الكتاب برضاها جاز للمولى الوطى ولا استبراء عليه من العاتر فانيه في الفصل الثامن عشر
من ملك امته بشرا ونحوه كالوصية والارث وغيرهما ولو بكونا وشترية من امرأة او عبد او من
مال الصبى حرم عليه وطهها ودواعيه حتى يستبرأ بحضه فيمن تجبض بشرا في ضربة من الصغرة واليا
والمنقطعة بحض فان اشترى فائمه مقام بحض في العدة كذا في الاستبراء يعرف برأه الرحم لئلا
يختلط ماؤه بما دافيره في كراهية المنح في الدرر في فصل من ملك امته بشرا اذا اشترى جارية
بنه ونهما احتياطا وانكح في كتاب البيوع في جنس الثالث في المتوفقات غصب الف درهم
فتزوجها بها او اشترى بها جارية او نوبا وسعه وطى المرأة والجارية وليس للشرب
ولو اشترى جارية بالثوب المنصوب لا يحل له وطهها ولو تزوج به منه خيانة الفتى
في كتاب الضمان في فصل انقطاع حق المالك ولو اشترى جارية بالثوب المنصوب
لا يحل له وطهها ولو تزوج به بكل من غصب احدا منه ولو اشترى طعاما بالدرهم المنصوب
جاز له الاكل لانه اذا اشترى الدرهم لا يبطل الشراء كما لو تزوج امرأة بثوب منصوب
يحل له الوطى لانه اذا اشترى الثوب لا يبطل الشراء ولو اشترى طعاما او جارية بثوب منصوب
لا يحل له الاكل والوطى قبيحا والضمان لانه لو اشترى الثوب لزمه رد الجارية في غصب الخاتمة
كذا في غصب جامع الفداوى ولا يحل اكل طعام استنواه فاسدا ولا وطى الجارية المشتراة
فاسدا ولو جعلت صارت ام ولد للمشتري ويغرم قيمتها لا عقربا وفي رواية اليوم
يعزم العمة ايضا وفي ادب القاصد الشهيد في شمس المنة بكوه الوطى ولا يحرم من خرا
الفناور في البيع كذا اذا عرف ان سبب التثبي امر يرجع الى البيع كان البيع فاسدا ونص على
انه لو اكل قد قبض على كيل لا يقال انه اكل حراما لانه اكل ملك نفسه لانه ان لم تركه ما امر به من الكيل
كان في الكلام اصلا في البيعات بيعا فانه لا يبيح الا ليس كل ما لا يحل اكله اذا

في كتاب البيوع في جنس الثالث في المتوفقات غصب الف درهم

ولا
نحوه



أذا أكله ان يقال فيه اكل حراما من فتح القدر بن باب المراجعة في فصل قوله ومن انتهى
السلم **الصلح** وشرط صحته بيان الجنس كبر وشعبه والنوع كسقية وخسبة والصفة
كجيدة وردى والقدر نحو كذا كبد لا ينقص ولا يثبت والاصل اقله شهر في الاصح وقيل ثلثة ايام
وقيل اكثر من نصف يوم وقدر رأس المال في الكيلة والوزن والعدد يعني بشرط بيان
المال وان كان مشارا اليه مما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون والمعدود
المتقارب كالجوز والبعض قال لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال
لغيره آتت اليك هذه الدراهم في كبر ولم يدرك وزن الدراهم او قال سلمت اليك هذه البر
كذا من ثمن الزعفران ولم قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح واجتوأت رأس المال اذا كان
ثوبا او حيوانا بصيرة معلوما بالاشارة وكان ايفاها للحمل مؤنة فيوفيه حيث شاء ثم الدر الغر
باب السلم ولا يصح السلم عند ابي حنيفة الا ببيع شرطي بذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم
وصفة معلومة ومقدار معلوم واهل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا كان مما يتعلق
العقد على قدره كالمكيل والموزون والمعدود والنز لا يجزئ وتسمة المكان الدروقية فيه اذا كان له حمل
ومؤنة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزئ الا تسمة رأس المال اذا كان معيناً ولا الى مكان التبدل ولكن تسمة
في موضع العقد من بيع القدر في باب السلم **قلت** فقد علم من كلامهم ان السلم اذا ذكر شرط الجنس
وعين رأس المال بالاشارة في العقد ولم يذكر مكان التسليم اليه لا يصح السلم عنده وعندهما يصح اما
اذا لم يذكر شرطه على اختلاف في العقد كما يفعل الفراهيل ويارنا فلا يصح عند علمائنا الثلثة وبأخذ
رأس المال فقط انتهى ولا يجوز السلم سببه في شعبه ولا يعكسه لوجود القدر ولا يجوز السلم بنوب هروني
في ثوب هروني لا تحاد في باب الدوا في بيع الدر وشرطه ان يسلم قبض رأس المال قبل الافتراق فانه
يقعد صحيحاً ثم يبطل الافتراق لا غير فبعض فالسلم في الدين باطل من سلم الكثرة لا في السلم الدر وال